

بسم الله الرحمن الرحيم

دور مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق
لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية

(دراسة تطبيقية)

“The Role of the External Auditors on Assessing the Factors Related to
Audit Risk for the Purposes of Audit Planning In Jordanian Banks”

-An Empirical Study -

أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة

إعداد الطالب:

زيد محمد مسلم الحواتمة

المشرف المشارك الأستاذ

د. محمد رحاحلة

جامعة آل البيت

إشراف الأستاذ

د. حسين دحدوح

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

جامعة دمشق

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

1-1-1 مشكلة الدراسة

2-1-1 أهمية الدراسة

3-1-1 أهداف الدراسة

4-1-1 التعريفات الإجرائية

المبحث الثاني: الدراسات السابقة و فرضيات الدراسة

1-2-1 الدراسات السابقة

2-2-1 فرضيات الدراسة

المبحث الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

إنّ لعملية تقييم مخاطر التدقيق تدرج تاريخي، لذا كانت أولى المحاولات الرائدة في مجال تقييم خطر التدقيق الدراسة التي قدمها الباحثان Elliott، Rogers عام 1972، حيث أوضحت هذه الدراسة الفرق بين خطر ألفا وخطر بيتا في مجال تدقيق الحسابات، وحيث أن خطر بيتا أشد أثراً على المدقق فقد قدم الباحثان إجراءً موجهاً لتحديد مستوى هذا الخطر والذي يمكن للمدقق استخدامه في تخطيط الاختبارات الأساسية ويعتمد تحديد هذا المستوى على كل من التقدير الشخصي لجودة أنظمة الرقابة الداخلية وأدلة الإثبات التي يتم الحصول عليها من خلال تنفيذ إجراءات التدقيق الأخرى.

اتفقت معايير التدقيق على اعتبار أن المكونات الأساسية لمخاطر التدقيق الكلية تتألف من مخاطر الرقابة والمخاطر الملازمة ومخاطر الاكتشاف، وقد ظهر هذا التقسيم بشكلٍ جليّ عندما أصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين نموذج مخاطر التدقيق الشهير والذي وضع كأداة للمساعدة على تخطيط عملية التدقيق، وقد أوضحت أدبيات التدقيق أن المدقق لا يتمكن بأي حال من الأحوال التحكم في النوعين الأولين من المخاطر، لأنهما لم ينشأ بسببه وإنما نشأ بسبب طبيعة النشاط الممارس من قبل منشآت الأعمال، أما النوع الأخير فهو ينشأ بسبب المدقق ومن ثم فإن المدقق قادرٌ على التحكم فيه، وعليه فإن المكونات الأساسية لمخاطر التدقيق تتكون من المخاطر الملازمة: وهي قابلية رصيد الحساب المعين أو النوع المعين من المعاملات للخطأ الذي يكون جوهرياً إذا اجتمع مع أخطاء في أرصدة أخرى أو أنواع أخرى من المعاملات وذلك مع عدم وجود إجراءات للرقابة الداخلية تتعلق به (AICPA، 1983، AU 312، (a) 20)، ومخاطر الرقابة: وهي المخاطر الناتجة عن حدوث خطأ في أحد الأرصدة أو في نوع معين من المعاملات، قد يكون جوهرياً إذا اجتمع مع خطأ في أرصدة أخرى أو نوع آخر من المعاملات ولا يمكن منعه أو اكتشافه في وقت مناسب عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية (ISA No.200، 2010)، ومخاطر الاكتشاف: وهي المخاطر المتمثلة في أن إجراءات التدقيق قد تؤدي بالمدقق إلى نتيجة مؤداها عدم وجود خطأ في أحد الأرصدة أو في نوع معين من المعاملات في الوقت الذي يكون فيه هذا الخطأ موجوداً ويكون جوهرياً إذا اجتمع مع أخطاء في أرصدة أخرى أو نوع آخر من المعاملات (ISA No.200، 2010).

أما أكثر الأعمال المفاهيمية التي تناولت خطر التدقيق بدأت في الظهور عند قيام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بإصدار قائمة إجراءات التدقيق رقم 54 (SAS54)، عام 1972 تحت عنوان The Auditors Study and Evaluation of Internal Control وقد ركزت القائمة المذكورة على مفهوم الاعتمادية أو جدير بالاعتماد، بالإضافة إلى أنها أقامت علاقة سببية وربطت بين أنواع عديدة من مستويات الاعتماد والثقة. وعليه فإنه ينبغي على المدقق أن يجعل مستوى الاعتمادية المرغوب فيه بالنسبة لفئة من العمليات أو الأرصدة منخفضا بدرجة كافية إلى الحد الذي يجعل مستوى الاعتمادية لأعمال التدقيق ككل يتساوى معه أو يتجاوزه .

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن تخطيط عملية التدقيق في البنوك تتداخل بها عدة عوامل تتعلق بالعمل نفسه كظروف البنك، وعملية التدقيق بحد ذاتها، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه المعلومات التي تقدمها أساليب تقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق. لذلك جاء موضوع الدراسة ليوضح دور مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية.

1-1-1 مشكلة الدراسة:

ينبغي على مدقق الحسابات القيام بمجموعة من الإجراءات والوسائل لتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر التدقيق في قطاع البنوك الأردنية لأغراض تخطيط عملية التدقيق، والتحقق من مدى قدرة المدقق الخارجي في الأردن على إدراك وتقييم مخاطر البيانات المالية التي يدققها، وما هي علاقة العوامل المرتبطة بمكونات وعناصر خطر التدقيق في هذا التقييم، والمعوقات التي تحول دون تطبيق هذا التقييم لمخاطر التدقيق، مما يمكن من التوصل إلى طرق الحد من مخاطر التدقيق.

وتتجلى مشكلة هذه الدراسة في بحث الواقع العملي في الأردن فيما يتعلق بعملية تقييم خطر التدقيق لعملية تخطيط التدقيق، وانعكاس ذلك على إجراءات التدقيق، ومعرفة تأثير ذلك على الكفاءة المهنية للمدقق الخارجي عند ممارسته لعملية التدقيق ومحاولة تخفيض نسبة الخطر النهائي في مجال التطبيق العملي، ومعرفة مدى الاتساق في التطبيق العملي من حيث أخذ هذه العوامل في الحسبان.

وبعبارة أخرى فإن هذه الدراسة تجيب على التساؤلات التالية:

1. هل يهتم مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم خطر التدقيق ويلتزمون بتطبيق المعايير المهنية عند تخطيط عملية التدقيق ؟
2. ما هي العوامل المرتبطة بخطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق ؟
ويتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية :
 - أ- ما هي العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة لأغراض تخطيط عملية التدقيق ؟
 - ب- ما هي العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة لأغراض تخطيط عملية التدقيق ؟
 - ج- ما هي العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف لأغراض تخطيط عملية التدقيق ؟
3. ما مدى اتساق التطبيق العملي بين الممارسين لمهنة التدقيق في إجراءات تقدير العوامل المرتبطة بخطر التدقيق ؟
4. ما تأثير الخصائص المتعلقة بمكتب التدقيق في تقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق ؟

1-2 أهمية الدراسة:

أصبحت مخاطر التدقيق أمراً واقعياً يهدد المدقق لذا ينبغي عليه التعرف عليها بفاعلية ودراسة العوامل المؤثرة فيها بغية تقدير درجات المخاطر والتعرف على المجالات التي ترتفع فيها وأخذ المستويات المقدرة لها في الاعتبار عند تخطيط وتنفيذ العمل التدقيقي واتخاذ كل ما من شأنه تخفيض حدة تأثيرها في البيانات المالية ومن ثم تقليص مخاطر إبداء رأي تدقيقي غير مناسب إلى أدنى مستوى ممكن ومقبول لذلك فإن دراسة وتحليل مسؤولية ودور مدقق الحسابات الخارجي في تقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق يعد مدخلاً ضرورياً للوصول إلى معلومات تساعد في الحد أو السيطرة على مخاطر التدقيق (الناغي، 2000).

لذا تتبع أهمية الدراسة من النقاط التالية:

1. الحاجة إلى تحديد الوسائل والإجراءات التي يمكن أن يتبعها مدققي الحسابات الخارجيين للارتقاء بعملية تقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق لتتلاءم مع التطور المستمر في طبيعة عمل قطاع البنوك في الأردن من أجل الوصول لتخطيط أكثر فعالية لعملية التدقيق.
2. أهمية وخطورة رأي المدقق وتأثيره في جهات عديدة ومن نواح عدة، فعلى ضوءه تتحدد مواقف وتدور مناقشات وتُتخذ قرارات، ولهذا يجب أن يكون هذا الرأي بمستوى من الجودة ليفي بمتطلبات مستخدمي

البيانات المالية وبالشكل الذي يؤدي إلى تقادي تعرض المدقق للمساءلة والمشاكل القانونية المحتملة وما يترتب عليها من خسائر مباشرة وغير مباشرة ناجمة عن إبداء رأي لا يعكس واقع البيانات المالية المدققة (راشد، 2002).

3. أصبح يُنظر إلى التدقيق على أنه عملية منهجية للحصول بطريقة موضوعية على الإثباتات المتعلقة بالتوكيدات عن النشاطات والأحداث الاقتصادية، وتقويمها للتأكد من درجة التوافق بين هذه التوكيدات والمعايير المحددة وإيصال النتائج إلى المستفيدين ذوي العلاقة، وبهذا أضحي يناط بالمدقق مهمة إيصال نتائج التدقيق إلى الأطراف المستخدمة للبيانات المالية من خلال تقرير مكتوب يضم - من بين أمور أخرى - رأيه في البيانات المالية التي دققها (لطي، 2005).

4. يعتبر تقرير المدقق - المتضمن بطبيعة الحال رأيه المهني - بمنزلة المنتج النهائي لعملية التدقيق، وباعتبار العمل التدقيقي نشاطاً مهنيّاً يتم من خلال مراحل معينة وباستخدام أساليب وإجراءات تدقيقية عديدة، ولأنه لا يوجد نشاط خال من المخاطر، فإن الوصول إلى ذلك الرأي طريق محفوف بالمخاطر (راشد، 2000). وبالنظر إلى أهمية عملية تقييم مخاطر التدقيق وأثرها في كفاءة عملية التخطيط وأنعكاس ذلك على إجراءات التدقيق وعلى نطاق مسؤوليته، لذا تبرز أهمية الدراسة على الصعيد العملي والمهني، فضلاً عن أهميتها للقطاع الأكاديمي.

1-1-3 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في قطاع البنوك الأردنية، واقتراح الوسائل المناسبة للتقليل أو الحد من هذه المخاطر، وبناء عليه يتم تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف على مدى اهتمام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم خطر التدقيق عند تخطيط عملية التدقيق، ومدى تطبيق المعايير المهنية والنشرات التوضيحية والإرشادية الصادرة بهذا الشأن.

2- التعرف على مدى مناسبة تقييم مدققي الحسابات الخارجيين لمكونات وعناصر خطر التدقيق، ويتفرع منه الأهداف الفرعية التالية :

أ- التعرف على العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة لأغراض تخطيط عملية التدقيق.

ب- التعرف على العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة لأغراض تخطيط عملية التدقيق.

ج - التعرف على العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف لأغراض تخطيط عملية التدقيق.

3- التعرف على مدى اتساق التطبيق العملي بين الممارسين لمهنة التدقيق في إجراءات تقدير العوامل المرتبطة بخطر التدقيق.

4- التعرف على تأثير الخصائص المتعلقة بمكتب التدقيق في تقييم مستوى مخاطر التدقيق لأغراض التخطيط لعملية التدقيق.

1-1-4 التعريفات الإجرائية:

تتكون متغيرات الدراسة من: **المتغيرات المستقلة** المتعلقة بمكونات مخاطر التدقيق والمتمثلة بالمخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف وأثرها على تقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق لتحسين فعالية وكفاءة التدقيق بالبنوك الأردنية. **والمتغير التابع هو:** تقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية من قبل مدققي الحسابات الخارجيين.

▪ المخاطر الهامة:

مخاطرة محددة ومقيمة ذات أخطاء جوهرية تتطلب حكم المدقق اعتبارات تدقيق خاصة (ISA No.315، 2010).

▪ إجراءات تقييم المخاطر:

إجراءات التدقيق التي تم أداؤها للحصول على فهم للمنشأة وبيئتها بما في ذلك رقابتها الداخلية وتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أم الخطأ عند مستوى البيانات المالية وعند مستوى الإثبات (ISA No.315، 2010).

▪ الرقابة الداخلية:

العملية التي يقوم الأشخاص المكلفون بالرقابة أو الإدارة أو غيرهم من الموظفين بتصميمها وتطبيقها والمحافظة عليها من أجل توفير تأكيد معقول حول تحقيق أهداف منشأة ما فيما يتعلق بموثوقية إعداد البيانات المالية وفعالية وكفاءة العمليات والامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية المطبقة (ISA No.315، 2010).

▪ خطر التدقيق:

مخاطرة أن يعبر المدقق عن رأيٍ تدقيقي غير ملائم عندما تحتوي البيانات المالية على أخطاء جوهرية (ISA No.200، 2010).

ويعرف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) خطر التدقيق بأنه: هو مجموع المخاطر الناتجة عن فشل المدقق - دون أن يدري - في تعديل رأيه بشكل ملائم، بخصوص قوائم مالية بها أخطاء جوهرية (AICPA,2006,(No 47)).

▪ المخاطر الملازمة:

قابلية تعرض تأكيد حول فئة من المعاملات أو رصيد حساب أو إفصاح لوجود خطأ قد يكون جوهرياً، إما منفرداً أو لدى جمعه مع أخطاء أخرى، وذلك قبل النظر في أية أنظمة رقابة ذات علاقة (ISA No.200، 2010).

ويعرف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) المخاطر الملازمة بأنها: قابلية رصيد حساب معين أو نوع معين من العمليات لحدوث خطأ جوهري، أو يكون جوهرياً إذا اجتمع مع غيره من الأخطاء في أرصدة حسابات، أو عمليات أخرى، وذلك مع عدم وجود إجراءات رقابة داخلية (AICPA، 1983، AU 312، (a) 20).

▪ مخاطر الرقابة:

مخاطرة تتمثل في أن الخطأ الذي قد يحدث في عملية تأكيد حول فئة من المعاملات أو رصيد حساب أو إفصاح والذي قد يكون خطأ جوهرياً، إما منفرداً أو لدى جمعه مع الأخطاء الأخرى، لن يتم منع حدوثه أو اكتشافه أو تصحيحه في الوقت المحدد من قبل الرقابة الداخلية للمنشأة (ISA No.200، 2010).

ويعرف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) مخاطر الرقابة بأنها: الخطر الناتج عن حدوث خطأ في أحد الأرصدة أو في نوع من العمليات ويكون جوهرياً إذا جمع مع خطأ رصيد أو عملية أخرى، ولا يمكن منعه أو اكتشافه في الزمن المناسب بسبب ضعف أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة (SAS 1983، No.47).

▪ مخاطر الاكتشاف:

مخاطرة أن الإجراءات التي يؤديها المدقق للحد من مخاطرة التدقيق إلى مستوى متدن مقبول لن تكشف عن خطأ موجود قد يكون خطأ جوهرياً، إما منفرداً أو عند جمعه مع الأخطاء الأخرى (ISA No.200، 2010). عرفها معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) بأنها: مخاطر تتمثل في أن إجراءات التدقيق قد تعطي المدقق تأكيداً بعدم وجود خطأ في أحد الأرصدة ، أو في نوع معين من المعاملات ، في حين يكون هذا

الخطأ موجوداً بشكلٍ جوهري إذا اجتمع مع أخطاءٍ في أرصدةٍ أخرى أو نوع آخر من المعاملات (SAS No.47، 1983).

■ خطر المعاينة :

مخاطرة اختلاف استنتاج المدقق المعتمد على العينة عن الاستنتاج في حال خضعت المجموعة الكاملة لإجراء التدقيق نفسه (ISA No.530، 2010).

يتمثل خطر المعاينة في احتمال فشل المدقق في اكتشاف خطأ جوهري لأن التدقيق لا يتم إلا لجزء من المجتمع محل التدقيق وبذلك يظل احتمال الفشل في اكتشاف بعض الأخطاء قائماً مادام المجتمع لا يتم فحصه بنسبة 100% (AICPA، 1983، (No 47)).

■ خطر الرفض غير الصحيح :

ويطلق عليه أيضاً خطر ألفا Alpha Risk كما يسمى بالخطر من النوع الأول، ويحدث هذا النوع من الخطر عندما تكون النتائج التي يتم التوصل إليها من فحص العينة تؤكد أن أرصدة حسابات أو عملية تدقيق معينة تحتوي على أخطاء جوهريّة ، في حين أنها لا تحوي هذه الأخطاء ، ويؤثر هذا النوع من الخطر على كفاءة عملية التدقيق (AICPA، 2006، (No 47)).

■ خطر القبول غير الصحيح:

ويطلق عليه أيضاً خطر بيتا Beta Risk ويسمى أيضاً بالخطر من النوع الثاني ، ويحدث هذا النوع من الخطر عندما تكون النتائج التي يتم التوصل إليها من فحص العينة تؤكد أن أرصدة حسابات أو عملية تدقيق معينة ليس بها أخطاء جوهريّة، بينما في الواقع يوجد بها أخطاء جوهريّة ، ويؤثر هذا النوع من الخطر على فعالية عملية التدقيق (AICPA، 2006، (No 47)).

المبحث الثاني

الدراسات السابقة وفرضيات الدراسة

1-2-1 الدراسات السابقة:

تطرقت العديد من الدراسات إلى موضوع مخاطر التدقيق، إذ تطرقت بعض منها إلى دور المدقق في الحياة العملية، وتناول البعض الآخر العوامل التي تؤثر في تقييم المدقق للعوامل المرتبطة بمخاطر التدقيق بشكل مباشر غير مباشر كما يلي:

1-1-2-1 الدراسات باللغة العربية:

دراسة (سرور، 2011) بعنوان: "منهج مقترح لتدعيم استقلال مدقق الحسابات وأثر ذلك على مخاطر التدقيق "

هدفت هذه الدراسة لصياغة إطار فكري مقترح لإدارة خطر الاستقلال ضمن مفهوم المراجعة على أساس المخاطر، ويتضمن ذلك إنشاء إدارة داخل شركة المراجعة تكون مسؤوليتها إدارة خطر الاستقلال ضمن خطر المراجعة الكلي، واعتمد الباحث في اختبار فروض البحث على قائمة استقصاء لجمع البيانات المتعلقة بفروض البحث، حسب متغيرات كل فرض، تم توزيعها على سبع فئات: (أعضاء بإدارات الائتمان بالبنوك، والمحللون الماليون والفنيون بصناديق الاستثمار، والمحللون الماليون والفنيون بشركات تداول الأوراق المالية، والمستثمرون بالأوراق المالية، وأعضاء المراجعة بالجهاز المركزي للمحاسبات، وأعضاء المراجعة بمكاتب المحاسبة والمراجعة، وأعضاء لجان المراجعة). توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- إنّ كافة الفئات الواردة بقائمة الاستقصاء تؤيد بشدة تبني تطبيق المنهج المقترح لدعم استقلال مراقب الحسابات.
- إنشاء إدارة داخل شركة المراجعة لخطر المراجعة الكلي واعتمادها على نموذج كمي لقياس خطر الاستقلال المضاف لنموذج خطر المراجعة الكلي بعد التعديل وإصدار تقرير خاص باستقلال عملية المراجعة.
- تقسيم مخاطر النشاط إلى مخاطر نشاط المراجع ومخاطر نشاط منشأة عميل المراجعة يسهم في توضيح مسؤولية المراجع نحو إدارة مخاطر النشاط الخاصة به، وقياس ومراقبة مخاطر النشاط الخاصة بعميل المراجعة.

دراسة (المقطري، 2011) بعنوان: " أهمية التخصص المهني للمدقق في تحسين تقدير مخاطر التدقيق " هدفت هذه الدراسة بشكل عام إلى إبراز أهمية الدور الذي يؤديه التخصص المهني للمراجع في تحسين تقدير مخاطر المراجعة في البيئة اليمنية. وينبثق من هذا الهدف العام مجموعة من الأهداف الفرعية: دراسة طبيعة التخصص المهني للمراجع ، و بيان مدى أهمية التخصص المهني للمراجع عموماً وفي تحسين تقدير مخاطر المراجعة. أجريت التحليلات المناسبة للبيانات واختبار فروض الدراسة، حيث أمكن التوصل إلى النتائج الآتية:

1- يعدُّ التخصص المهني للمراجع اتجاهاً حديثاً في ممارسة المهنة رغبة في زيادة الكفاءة المهنية التي يوفرها التخصص، فضلاً عما ما يوفره التخصص من زيادة في أحجام مكاتب المراجعة الذي بدوره يوفر ميزات أخرى، مثل زيادة الأتعاب، وتحسين سمعة المكتب والمراجع، واستخدام الأساليب الحديثة والمتطورة في المراجعة، وهو ما ينعكس على أداء المراجع في كفاءته في الكشف عن أخطاء القوائم المالية، ومن ثم تقليل خطر المراجعة وهو ما يجعل العملاء يفضلون المراجع المتخصص للقيام بمراجعة نشاطاتهم.

2- عدم وجود اختلافات جوهرية بين آراء المراجعين حول أهمية التخصص المهني للمراجع بالنسبة إلى عملية المراجعة، من خلال تحسين كفاءة تقدير مخاطر المراجعة، وتحسين قرارات تخطيط عملية المراجعة، وتدعيم استقلال المراجع، واكتشاف حالات إدارة الأرباح، والارتقاء بمستوى المنافسة المهنية بين مكاتب المراجعة، وتخفيض حالات الاستعانة بالخبراء .وهي المتغيرات التي تعكس أيضاً جودة الأداء المهني .ويعكس هذا الاتفاق مستوى إدراك المراجعين لأهمية موضوع التخصص في المراجعة لتحسين جودة الأداء المهني.

3- اتفاق المراجعين على أهمية التخصص المهني للمراجع في تحسين كفاءة تقدير مخاطر المراجعة المتمثلة في خطر الرقابة وخطر الاكتشاف، والخطر الحتمي. وذلك من خلال دقة تحديد اختبارات الالتزام، والحكم على فاعلية نظام الرقابة الداخلية، ومعرفة أماكن تكرار الأخطاء، ودقة تحديد إجراءات الفحص التحليلي، ومعرفة العلاقة بين البنود المرتبطة بدقة، ودرجة التأثير في تفسير النتائج.

دراسة (كرسوع ، 2008) بعنوان : " مخاطر التدقيق ومجالات مساهمة المدقق الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية التدقيق "

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة ثم تصميم استبانة مكونة من 6 أجزاء، ورّعت على مكاتب المراجعة في قطاع غزة . وقدمت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها :

- تبين أنّ استخدام العينة الإحصائية يؤدي إلى تخفيض مخاطر عملية المراجعة وتأثيرها على القوائم المالية.
- أنّ استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة يؤدي إلى تخفيض مخاطر المراجعة وتأثيرها على القوائم المالية.
- أنّ التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على تخفيض مخاطر المراجعة وتأثيرها على القوائم المالية . كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمّها:
- يجب على المراجع استخدام وتطبيق أساليب العينة الإحصائية بشكل صحيح، وأن يكون على دراية كاملة بالمصطلحات الإحصائية من أجل تخفيف مخاطر المراجعة.
- ضرورة أن يلم المراجع بمكونات الحاسب الآلي، والتأكد من صحة إدخال وإخراج البيانات وصحة التشغيل الآلي داخل الجهاز.
- يجب على المراجع استخدام اجتهاده وخبراته المهنية على مستوى البيانات المالية لاكتشاف المخاطر المتأصلة أو الملازمة.

دراسة (القريري ، 2004) بعنوان: " دور المُراجع الخارجي في تقييم العوامل المرتبطة بالخطر الحتمي لأغراض تخطيط عملية المراجعة "

هدفت هذه الدراسة الى اختبار مدى تأثير عوامل محددة للخطر الحتمي على تقييم المُراجع الخارجي لمستوى الخطر الحتمي عند التخطيط لعملية المراجعة، وما إذا كان لعدد مختار من العوامل الديموغرافية للمراجعين أثر على هذا التقييم في بيئة المراجعة بالمملكة العربية السعودية. وتم مناقشة بعض عوامل الخطر الحتمي كما وردت في أدبيات المراجعة، و تم اختبار خمسة وثلاثين عاملاً موزعةً على أربع مجموعات هي: العوامل المتعلقة بإدارة العميل، والعوامل المتعلقة بصناعة العميل، والعوامل المتعلقة بعملية مراجعة العميل، وبعض

عوامل الخطر الحتمي الأخرى. وقد تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات لهذه الدراسة، عن طريق اختبار إجابة من بين عدة إجابات وفق مقياس ليكرت ذو التسع درجات. ولقد تم توزيع 160 استمارة على مكاتب المحاسبة والمراجعة في مدينة جدة وتم الرد على 119 استمارة بنسبة 74.63%. وتم اختبار كراسكال - واليس على أنه ليس هناك اختلافات في تقييم مجموعات العوامل الأربع حسب المؤهل العلمي، بعكس المؤهل المهني والذي كان له أثر في تقييم مجموعات العوامل حول عامل واحد من كل مجموعة، أما سنوات الممارسة فقد كان لها أثر في تقييم العوامل حول أربعة عوامل من المجموعة الأولى، وعامل في كل من المجموعة الثانية والرابعة، بينما ليس لها تأثير على عوامل المجموعة الثالثة. أما فيما يتعلق بحجم المكتب فقد كان له أثر في التقييم على ثلاثة عوامل من المجموعة الأولى، وعاملين من المجموعة الثانية، وتسعة عوامل من المجموعة الثالثة، وعاملين من عوامل المجموعة الرابعة. كما دلت نتائج اختبار مان-وتني على أن هناك اختلاف في تقييم العوامل حسب نوع مكتب المراجعة (عالمي، محلي) حول عامل واحد من المجموعة الأولى، وثلاثة عوامل من المجموعة الثالثة، وعامل واحد من المجموعة الرابعة، بينما ليس لها تأثير على عوامل المجموعة الثانية.

دراسة (المطيري وعبد الكريم، 2002) بعنوان: "تقدير خطر المراجعة الملازم في شركات التجارة الإلكترونية"

هذا البحث محاولة لاقتراح ماهية العوامل التي يتطلب تقديرها أن يكون لدى المراجع معرفة وفهم لطبيعة التجارة الإلكترونية، لأغراض تقدير الخطر الملازم وغيره من الأخطار، في هذا النوع من الشركات. وقد قام الباحثان بدراسة أثر الخطر الملازم على حسابات معينة وهي كما يلي:

- حسابات الدائنين، وحساب المبيعات، وحسابات العملاء، وحسابات المخزون.
- الحسابات المتعلقة بدورة التمويل مثل القروض طويلة وقصيرة الأجل، والسندات.

وتم اختبار أثر بعض عوامل الخطر الملازم على هذه الحسابات من حيث احتمالات زيادة الخطر الملازم واحتمالات تخفيضه.

وقد قام الباحثان بإجراء دراسة ميدانية على عينة من رؤساء ومديري التدقيق في عدد من مكاتب التدقيق الكبرى في المملكة العربية السعودية عن طريق قائمة استقصاء، ولقد تم إرسال تسعين استمارة وتم الرد على أربعين استمارة بنسبة رد 45% وكان سبب انخفاض نسبة الرد هو أن من المراجعين الذين أرسلت لهم

الاستثمار، من لا يراجع شركات تجارة إلكترونية، وبالتالي يمكن القول بأنه لم يشارك في البحث إلا المراجعون الذين لديهم خبرة في مراجعة شركات التجارة الإلكترونية.

وقد تضمنت استثمار الاستقصاء خمسة عشر عامل من عوامل الخطر الملازم، وقد أظهرت النتائج أن العوامل المقترحة لها أثر فعال في تقييم الخطر الملازم في شركات التجارة الإلكترونية.

دراسة (راشد، 2002) بعنوان : " مخاطر التدقيق وأثرها على مصداقية النتائج "

هدفت هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها التعرف على ماهية مخاطر التدقيق ومكوناتها الرئيسية، وإبراز العوامل المؤثرة في مخاطر التدقيق وتحليلها بغية تقدير المخاطر وأثر ذلك في مصداقية النتائج، وإبراز أهم الوسائل المفيدة في السيطرة على المخاطر أو في الأقل تخفيض حدة تأثيرها إلى مستوى مقبول.

ولتحقيق أهداف الدراسة فقد أتبع الباحث أسلوبين أولاً: في أسلوب الدراسة النظرية والذي وجه لعرض الجانب النظري للدراسة من خلال مسح الأدبيات ذات الصلة بموضوع الدراسة، ثانياً: في أسلوب الدراسة الميدانية الذي تم تنفيذه من خلال استثمار الاستبيان التي وزعت على عينة تتألف من أساتذة المحاسبة والتدقيق في الجامعات والمعاهد والمحاسبين القانونيين، وقد هدف الباحث من الاستثمار الموزعة على فئتي عينة الدراسة إلى تعزيز الجانب النظري للدراسة فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في مخاطر التدقيق والمفيدة في تقدير درجاتها، وكذا أهمية دراسة وتحليل تلك العوامل وتقدير درجات المخاطر وأثرها في مصداقية النتائج، والوقوف على مدى فائدة الوسائل التي من الممكن استخدامها للسيطرة على مخاطر التدقيق ومدى اتباع المحاسبين القانونيين لها.

وقد تم تنفيذ أسلوب الدراسة في خمسة فصول، أفرد الأول لعرض الدراسات السابقة ومنهجية الدراسة ووصف مجتمع وعينة الدراسة، وناقش الفصل الثاني المخاطر من زاوية مفهومها ومكوناتها الرئيسية، وتقدير درجاتها من خلال تحليل العوامل المؤثرة فيها وأثر ذلك في مصداقية نتائج التدقيق وعلاقتها بالمخاطر، أما الفصل الرابع فقد خُصص للجانب الميداني من الدراسة متضمناً تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال استثمار الاستبيان، واختتمت الدراسة بالفصل الخامس الذي عرض الاستنتاجات التي تم التوصل إليها والتوصيات التي ارتآها الباحث ضرورة للإسهام في إدارة مخاطر التدقيق.

دراسة (رقم ،1994) بعنوان : " تقييم مخاطر التدقيق :دراسة على مدقي الحسابات في الاردن "

هدفت هذه الدراسة الى إستقراء مدى قدرة مدقي الحسابات في الأردن على ادراك وتقييم هذه المخاطر ، وتم إجراء الدراسة الميدانية باستطلاع آراء عينة عشوائية بلغ عدد أفرادها 74 فرداً، حيث تضمنت الدراسة قياس العلاقة المفترضة بين قدرة المدقق على تقييم المخاطر المدركة في البيانات المالية قيد التدقيق كمتغير تابع وبين كل من قدراته على تشخيص الأخطاء المحاسبية وبيئة عمله ومستوى تعاون مكتبه مع مكاتب تدقيق أجنبية، وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع وبين القدرة على تشخيص الأخطاء المحاسبية.

وقد استخدم الباحث تحليل التباين كأسلوب إحصائي لاختبار الفرضيات لملاءمته لطبيعة هذه الدراسة، وخرجت هذه الدراسة بتوصيات أهمها ضرورة تزويد المدققين حديثي العهد بالتدقيق بمعارف تفصيلية حول أنواع الأخطاء التي من الممكن أن تتوفر في البيانات قيد التدقيق وحول تأثير هذه الأخطاء على مستوى الأهمية النسبية، وقد بين الباحث أن عدم تمكنه من الحصول على دليل ذي مغزى إحصائي حول بعض العلاقات المفترضة بين متغيرات الدراسة لا يعني أن هذه العلاقات المفترضة غير موجودة، بل يعني الحاجة الى إجراء مزيد من الدراسات حول هذه العلاقات ، خاصة فيما يتعلق بأثر المنافسة في سوق خدمات التدقيق على مستوى المخاطر المقبول عند اعطاء الحكم المهني.

1-2-2 دراسات باللغة الأجنبية:

دراسة (Payne ،2010) بعنوان: " مقترحات بخصوص التعديلات الصادرة من قبل PCAOB والمتعلقة بتقييم مخاطر التدقيق "

" Re-Proposed Auditing Standards Related to the Auditor's Assessment of and Response to Risk; Proposed Conforming Amendments to PCAOB Standards "

قُدِّمت هذه الورقة بتاريخ 25 فبراير 2010 وشملت مقترحات وأسئلة بخصوص التعديلات الصادرة من قبل PCAOB والمتعلقة بتقييم مخاطر التدقيق:

- بخصوص خطر التدقيق تم طرح السؤال التالي : هل المعيار الجديد المقترح بخصوص وصف خطر التدقيق يصف بوضوح مفهوم مخاطر التدقيق ومكوناته ؟

■ بخصوص الأهمية النسبية في مرحلة التخطيط وفي مرحلة تنفيذ إجراءات التدقيق ، تم طرح السؤال التالي: هل الأحكام الواردة في المعايير الجديدة المقترحة بشأن الأهمية النسبية في ضوء مسؤولية المدقق في تخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق للكشف عن الأخطاء، تؤثر وبشكل جوهري على صحة وعدالة البيانات المالية ؟

■ بخصوص تقييم وتحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية، تم طرح السؤال التالي: هل المعيار الجديد المقترح يصف بدقة مسؤوليات المدقق لتنفيذ إجراءات تقييم المخاطر والتي تعد كافية لتوفير تأكيدات معقولة لتحديد مخاطر بسبب خطأ أو غش وتصميم إجراءات التدقيق الأخرى؟ وهل مسؤوليات المدقق بخصوص وضع إجراءات إضافية لفهم طبيعة وبيئة العمل واضحة ؟

■ بخصوص استجابة المدقق للمخاطر الجوهرية، تم طرح السؤال التالي: هل المتطلبات المقترحة لاستجابات شاملة والتي تتطوي على طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق ترتب على المدقق مسؤولية لأبداء رأي يتضمن تأكيدات معقولة حول عدالة وصحة البيانات المالية من جميع النواحي الجوهرية ؟

دراسة (Ramos ، 2009) بعنوان : " أفضل الممارسات المتعلقة بالتدقيق على أساس المخاطر "

"Risk-Based Audit Best Practices"

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على أهمية المعايير المستخدمة لتقييم مخاطر التدقيق من (104 - 111) وذلك من خلال تطبيق تغيرات جوهرية بممارسة مهنة التدقيق في عدد من المجالات الرئيسية بما في ذلك تقييم المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة وربط تقييم المخاطر بإجراءات التدقيق الأخرى . وتجسد هذه الدراسة بعض أهم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات التي ظهرت أثناء التوسع الكبير في تطبيق معايير تقييم المخاطر، من خلال : تقييم الرقابة الداخلية، وتحديد طبيعة ومدى الاختبارات المطبقة بعد التطبيق الأولي والاستمرارية في منهجية التطبيق.

ويذكر الباحث أن السبب من وراء تطبيق الاقتراحات من خلال منهجية التطبيق ، أنه خلال صيف 2009 قامت اللجنة المتخصصة والتي أصدرت معايير مخاطر التدقيق AICPA بعمل تعديلات ، وتم تشكيل فريق العمل الذي قدم دليل التدقيق المنقح والمعدل و تقييم مخاطر التدقيق من خلال الإصدار رقم (012459) اعتباراً من 1 أكتوبر 2009، و تم تلخيص النقاط التالية كتوصيات للدراسة :

- على جميع مدققي الحسابات تقييم وتصميم وتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية بشكل صحيح ، وقد أثبت أن تنفيذ وتطبيق هذا المعيار في الواقع يشكل تحدياً للكثير من الشركات، ولقد كافح مدققو الحسابات لتحديد طبيعة ومدى الإجراءات التي ينبغي تنفيذها على أساس مستمر.
- إنّ النطاق الواسع لمعايير تقييم المخاطر جعل من الصعب على شركات تدقيق الحسابات تحسين تطبيق المعايير من خلال تطوير وامتلاك منهجية خاصة و كسب المزيد من المعرفة المتعمقة للمعايير والتي ستساعدهم على تحسين العمليات والمحافظة على النوعية.

دراسة (Saundra ، 2008) بعنوان : " تقييم المخاطر في مرحلة تخطيط التدقيق "

"Assessing risks in audit planning"

استعرضت هذه الدراسة التقنيات المتاحة لتقييم المخاطر وتحديد المناسبة منها لاستخدامها في تخطيط عملية التدقيق، وقام الباحث بتطوير إستراتيجية لتوفير إطار لتسهيل استخدام منهجية جديدة لتقييم المخاطر في مرحلة تخطيط عملية التدقيق من خلال دراسة الحالات العملية في الشركات الصناعية متوسطة الحجم في جنوب فلوريدا، واختبار امكانية تطبيق هذه المنهجية المقترحة في تقييم المخاطر في هذا القطاع الصناعي، وعليه يجب على المديرين اتخاذ العديد من القرارات الصعبة عند تخطيط عملية التدقيق، وبالتالي يمكن الاستفادة من وضع منهجية منظمة للمساعدة في إدارة المخاطر المرتبطة بعملية تخطيط عملية التدقيق، ويؤكد الباحث على ضرورة توفر نظم معلومات لتدقيق الحسابات ونظم رقابة للمساعدة في إبداء رأي دقيق للبيانات المالية والكشف عن الأخطاء في نواحي التدقيق المختلفة ، ويشير الباحث لامكانية الاستفادة من النماذج التقليدية لمخاطر التدقيق ومكوناتها والتي تصنف عوامل خطر التدقيق ضمن ثلاثة تصنيفات : (مخاطر كامنة ، مخاطر رقابة ، مخاطر اكتشاف)، ومن خلال هذه العوامل يمكن لمدققي الحسابات الاسترشاد لتقييم المخاطر ، كما أشار الباحث لضرورة الرجوع للمعايير الجديدة الثمانية (SAS) المطورة من قبل (AICPA)، هذه المعايير الجديدة تقدم دليل لتطبيق نموذج مخاطر التدقيق بمكوناته، وتوفر اطار لتخطيط عملية التدقيق، و تقييم مخاطر التدقيق للأخطاء الجوهرية وتقديم خدمات توكيد، ويستعرض الباحث في هذه الدراسة نموذج تقييم المخاطر الذي وضعته شركة كي بي ام والذي يقدم مثالا جيدا على الجهود المبذولة للمستخدمين لإنشاء الإطار الذي يقيم المخاطر ويحد منها عند تخطيط عملية التدقيق .

دراسة (Carnaghan، 2006) بعنوان : " مداخل عرض عمليات الأعمال في سياق تقدير خطر التدقيق لمستوى العمليات: تحليل ومقارنة "

"Business process modeling approaches in the context of process level audit risk assessment: An analysis and comparison ".

هدفت هذه الدراسة المساهمة في تضيق الفجوة البحثية في مجال توفير نموذج شامل يساعد مدققو الحسابات في تقدير خطر الأعمال، حيث أن تنظيم معلومات لعرض عمليات الأعمال التي يستخدمها مدققي الحسابات، يتطلب أولاً- تحديد ومقارنة مداخل عرض هذه العمليات لتقدير خطر التدقيق التي حددت في المعايير الدولية. فهذه المقارنة يمكن أن تساعد في تحديد ما يمكن أن تتلاقى فيه هذه المداخل ثانياً-تقييم المنافع المحتملة لأشهر مداخل عرض عمليات الأعمال في مجال تقدير خطر التدقيق، حيث لم يسبق عمل هذا التقييم.

ثالثاً-تلخيص بعض نتائج أدب التدقيق النظرية والعملية عن استخدام العمليات التخطيطية لعرض عمليات الأعمال في حل مشكلة تقدير المخاطر، والتفكير في وضع مؤسسة للبحث المستقبلي عن تمثيل المعلومات لتقدير خطر التدقيق.

وقد عرضت الدراسة المداخل المختلفة لعرض عمليات الأعمال، والتي يمكن لمدقق الحسابات استخدامها لفهم بيئة عمل المنظمة في مجال المراجعة بغرض تقدير خطر التدقيق وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ما يلي:

- لا يتضمن أي من النماذج الواردة بالدراسة بشكل منفرد علي المكونات الكاملة التي تعتبر مصادر للتدقيق وتعد ضرورية لفهم خطر التدقيق عند مستوى معين لعمليات الأعمال.
- كل المداخل بصفة عامة لا يوجد بها معاني صارمة لتصوير أهداف العمليات والمخاطر المرتبطة بها، أو ربط بين قياسات الأداء بالعمليات المعينة أو مكونات أنشطة العمليات.
- المدى الكامل لمكونات الرقابة لم تتوافر في إحدى النماذج الواردة بالدراسة .

دراسة (Ramasy, Kozloski, Hermanson, Allen, 2006) بعنوان : " تقييم خطر المدقق "

"Auditor Risk Assessment: Insights from the Academic Literature"

في هذه الدراسة قدم الباحث عشرة أسئلة بخصوص تقييم المخاطر الصادر من قبل PCAOB للسنة 2005، واعتبر خطر الإحتيال هو خطر مكمل لباقي مكونات خطر التدقيق، واستنتج أن هناك معوقات في تحديد وتقييم والاستجابة لخطر الإحتيال، وتم مناقشة إجراءات وأساليب تقييم مخاطر التدقيق بشكل عام، وتقييم خطر الإحتيال بشكل خاص. وقدمت هذه الدراسة التوصيات التالية:

1. تشجيع عمل دراسات مشابهة تتعلق بمناقشة أوراق العمل الصادرة من قبل PCAOB.
 2. توضيح العلاقة بين نظم المعلومات لدى العميل واختبارات التدقيق المحددة.
 3. إدخال مكاتب التدقيق إجراءات التدقيق من خلال نظم التكنولوجيا المستخدمة من قبل العميل.
 4. إدخال طرق وإجراءات تقييم المخاطر الأخرى لتحسين تقييم مخاطر التدقيق المستخدمة.
 5. دمج تقييم مخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف وتقييم النتائج المترتبة من هذا الدمج.
 6. تحسين وتطوير أدوات تطبيق تقييم مخاطر الإحتيال، وأدخل هذه الأدوات في نماذج التقييم المستخدمة.
 7. تحسين أنظمة الرقابة الداخلية لارتباطها القوي مع تقييم مخاطر التدقيق.
- دراسة (Chen et al, 2006) بعنوان : " دراسة تجريبية لتأثير عوامل الخطر علي تقديرات مدققي الحسابات للخطر".

"An Empirical Examination Impact of Risk Factors on Auditors Risk Assessment"

هدفت هذه الدراسة تحديد عوامل الخطر التي تؤثر على تقديرات مدققي الحسابات للخطر، بما في ذلك خطر التدقيق، خطر الأعمال، والخطر الشخصي personal، وفق بحث استطلاعي تم في دولة سنغافورة. النتائج أوضحت أن العامل الوحيد المرتبط "بفاعلية أنشطة الرقابة" له قوة توضيحية هامة، ويوضح أن بيئة رقابة العميل تؤثر في المساهمة في تقدير أخطار مدققي الحسابات. وفيما يلي أهم ما جاء بهذه الدراسة من نقاط:

بعد أن أوضحت الدراسة أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، في مجال أهمية بيئة الرقابة (حيث التقييم الصحيح لبيئة الرقابة يكون مفيداً في عملية تقديرات تحديد المخاطر....)، خصائص عميل

التدقيق (حجم منشأة العميل يعد الجزء الهام في وصف عميل التدقيق: كلما كانت منشأة العميل كبيرة...كان هناك طلب أكبر على أنظمة الرقابة الرسمية)، خصائص مدققي الحسابات في عملية تقديرات الخطر (سمعة منشأة التدقيق، علي سبيل المثال الخمسة الكبار، ربما يفيد في المساهمة لتقدير مخاطر العميل). تمثلت متغيرات الدراسة في ثلاث متغيرات تابعة هي (خطر التدقيق، وخطر الأعمال، والخطر الشخصي)، وثلاث مجموعات من المتغيرات المستقلة هي (بيئة الرقابة، وخصائص العميل، وخصائص مدقق الحسابات).

اعتمدت الدراسة علي قائمة الاستقصاء كأداة لجمع البيانات، تم توزيعها علي كل منشآت التدقيق باختلاف أحجامها (الخمس منشآت الكبار، ومنشآت تدقيق دولية متوسطة الحجم)، والمستجوبين تم ترتيبهم من مدقق حسابات شريك حتى مراقب حسابات تحت التمرين (تم استكمال عدد 96 استقصاء). وبعد جمع بيانات الدراسة تم الاعتماد علي التحليل العواملي factor analysis والانحدار اللوجستي logistic regression كطرق لتحليل بيانات الدراسة، هذا وقد خلصت الدراسة إلي العديد من النتائج أهمها ما يلي:

- وفق نتائج الدراسة الاستطلاعية، العامل الوحيد الفاعل هو " فعالية أنشطة الرقابة "، حيث أن فعالية أنشطة الرقابة كانت هامة في عملية تقديرات الخطر الشخصي وخطر التدقيق، لكن مع إشارة سلبية، حيث أنه كلما كان هناك أنشطة رقابية فعالة بدرجة كبيرة في الشركة كان مستوى الخطر الشخصي وخطر التدقيق الذي يدركه مراقب الحسابات كبير، والتفسير المحتمل لهذه النتيجة الشاذة، هو إجراء هذه الدراسة بعد انهيار بنك Barings .
- المراجعة الداخلية يمكن أن تعمل فقط بشكل جيد عندما يكون لها مكانة تنظيمية ملائمة واستقلال ودعم من المستوى الإداري الأعلى.
- التأثير الهام لعامل فعالية أنشطة الرقابة في تقدير خطر الأعمال، بجانب تقدير الخطر الشخصي، وقد يمكن رؤية هذه النتيجة أيضاً من خلال فضيحة بنك Barings، حيث تم مقاضاة مدققي حسابات هذا البنك في المملكة المتحدة وليس في سنغافورة.
- مراقبي الحسابات في سنغافورة يعطوا اهتمام أكبر لخطرهم الشخصي من الاهتمام بخطرهم التنظيمي، وذلك لأن النظام القانوني يضع تركيزاً كبيراً جداً على المسؤولية الشخصية.

- لجنة المحاسبين القانونيين في سنغافورة يجب أن توفر لمنشأة التدقيق التعليمات المستقرة للاهتمام لتأكيد رقابة جودة التدقيق. ومن ثم الاختلافات في جودة المراجعة المتوفرة من منشآت التدقيق المختلفة قد يتم تقليل هذه الاختلافات.

- المتغير المستقل الثالث (خصائص مدقق الحسابات) لم تظهر أهميته في التحليل بشكل كامل.

دراسة (Patrick، 2006) بعنوان: " كيف يقدر الخطر الملازم والخطر المتبقي "

“How to Rate Inherent and Residual Risk “

هدفت هذه الدراسة إلي تقدير الخطر الملازم والخطر المتبقي، خاصة في المجال المصرفي، حيث أن المستوى الشامل لخطر الالتزام الذي يواجه أي وحدة أعمال يتشعب إلى شعبتين، الأولى هي الخطر الملازم، والثانية هي الخطر المتبقي وفيما يلي أهم ما جاء بهذه الدراسة من نقاط:

- **الخطر الملازم** : تقييم وتصنيف الخطر المتعلق بصفة خاصة بالقوانين والتعليمات التي تحكم وحدات الأعمال. لذلك مدراء الالتزام و عملاء/مديري وحدة الأعمال ربما يقوموا بالآتي:

وضع أولوياتهم، تخصيص المصادر، تحديد وتطبيق الكميات الملائمة وأنواع التخفيف المطلوبة من الأدوات الرقابية للحماية والكشف (لاحظ أن الخطر الملازم يتم تقديره قبل تطبيق الأدوات الرقابية).

- **الخطر المتبقي** : تقييم وتصنيف الخطر الذي يظهر بعد تخفيف الخطر/تطبيق الأدوات الرقابية. لذلك مدراء الالتزام و عملاء/مديري وحدة الأعمال ربما يقوموا بالآتي:

تحديد أي الأدوات الرقابية الحالية تعمل كما هو متوقع، والتقرير أي المخاطر تبدو رقابتها بشكل كافي لتحمل خطر الشركة و/أو وحدة الأعمال، وتحديد أي الأنواع الرقابية الإضافية أو المختلفة تكون مطلوبة.

- **الخطر الملازم و الخطر المتبقي** يعدا شيء ثابت، مستوى ونوع الخطر المتلازم ربما يرتفع أو ينخفض مع التغيرات في البيئة التنظيمية والقانونية. عمليات التخفيف الفاعلة والمستويات العالية من الأداء بالالتزام يمكن أن تقلل من كمية الخطر المتبقي، أما التغيرات في المدربين، المنتجات، الأنظمة يمكن أن يزيده.

- **الخطر الملازم وأحكام تقديرات الخطر المتبقي** يجب أن تتم سنويا على الأقل وعندما يوجد تغيرات هامة في القوانين أو التنظيمات، الفهم العام والبيئة، المنتجات، العمليات، الأدوات الرقابية.

- تقدير الخطر المتبقي رسمياً يجب أن تؤدي من خلال اختبارات الالتزام، أي التزام المدربين، وحدات الأعمال، أو المراجعين الداخليين، وذلك وفق جدول سنوي معد ومعدل كما هو مطلوب.
- **تصنيف الخطر الملازم:** كما تم التوضيح سابقاً بأن الخطر الملازم يتمثل بالخطر الخاص بالقوانين والتنظيمات التي تؤثر على وحدات الأعمال. ولتقدير الخطر الملازم الذي يواجه وحدة الأعمال، هناك خطوتين، الأولى تحديد كل القوانين والتنظيمات الفيدرالية، والإرشادات التنظيمية المطبقة. الخطوة الثانية هي فهم كيفية تحملهم للخطر الملازم (حيث يتم وضع أوزان نسبية لأربع تصنيفات هي: التأثيرات العكسية لعدم الالتزام، التعقيد، الرؤية، مجال مشكلة الصناعة) .
- **الخطر المتبقي:** هو التعرض لخطر الالتزام بعد تطبيق الأدوات الرقابية الواقية، مثل التدريب، قوائم المراجعة، التعديلات الآلية واليدوية، رصيف الأنظمة مع المجالات المطلوبة، الأشكال اليدوية مع التعليمات المفصلة، والبيانات الآلية المعدلة، الأدوات الرقابية الكشفية، مثل عمليات قسم تأكيد الجودة، اختبارات الاستقلال.
- **تصنيف الخطر المتبقي حكماً:** استخدام هذا النموذج، يقرر تحديد الخطر المتبقي حكماً ثم أخيراً من خلال الاختبارات الرسمية. التصنيف الحكمي يستخدم ستة تصنيفات يتم إعطاء وزن لكل منها معين.

دراسة (William، 2000) بعنوان : "تقييم المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة من خلال أدلة حول تأثير عوامل عامة وعوامل الخطر الخاصة "

“Inherent Risk and Control Risk Assessment: Evidence on The Effect of Pervasive and Specific Risk Factors “

هدفت هذه الدراسة إلى تعريف القارئ بتقييم الخطر الملازم وخطر الرقابة من خلال أدلة حول تأثير عوامل عامة وخاصة للخطر الملازم ، و اعتمدت الدراسة على إجراء حالة تجريبية ، وقد اختبرت فرضيتان بشأن مدى أهمية تأثير عوامل الخطر الملازم وعوامل خطر الرقابة في تقييم المدققين للخطر الملازم وخطر الرقابة، وتم صياغة الفرضيتين كما يلي:

1. إن عوامل الخطر الملازم وخطر الرقابة الواردة في التجربة لها تأثير معنوي في تقييم المدققين للخطر الملازم .

2. إن عوامل الخطر الملازم وخطر الرقابة الواردة في التجربة لها تأثير معنوي في تقييم المدققين لخطر الرقابة .

وكانت عينة البحث (124) مدققاً من مديري التدقيق والمدققين الأوائل، لإعطاء تقييمات الخطر فيما يتعلق بثمان حالات. وأظهرت النتائج أن كلاً من العوامل العامة والخاصة للخطر الواردة في التجربة كانت معنوية في تقييمات المدققين للخطر الملازم وخطر الرقابة .

دراسة (Al-Basteki، 1998) بعنوان: " إدراك أهمية عوامل الخطر الملازم في تقييم خطر التدقيق "

“Bahraini Auditors’ Perceptions of the Importance of Selected Inherent Risk Factors in the Evaluation of Audit Risk”

وقد تناول هذا البحث أثر سبعة عشر عاملاً من عوامل الخطر الملازم في التدقيق، وقد أجريت الدراسة في البحرين، وهدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى إدراك المراجعين البحرينيين لأهمية هذه السبعة عشر عاملاً من عوامل الخطر الملازم بالنسبة لمهام التدقيق المختلفة ، وكذلك لمعرفة الاختلافات في تقييم المتغيرات المؤثرة في الخطر الملازم بين المراجعين في المكاتب الستة الكبار و أولئك العاملين في شركات المرجعة المحلية والإقليمية.

وقد تم استخدام استمارة الاستقصاء كأداة لجمع البيانات، وتم توزيع خمسة وثمانين استمارة استقصاء على عينة البحث وهي إحدى عشر شركة محاسبة ومراجعة تعمل في البحرين، وست شركات تمثل مكاتب أو فروع لشركات التدقيق العالمية (Big-6)، وكان لكل شركة منها عشر استمارات، ولقد أظهرت النتائج أن نسبة 50٪ من المراجعين أدركوا المتغيرات التالية كعوامل خطر حتمي من سبعة عشر عاملاً قيد الدراسة وهي كما يلي:

- 1- معدل دوران عالي لموظفي الحسابات و للإدارة العليا في السنوات القليلة الماضية.
- 2- ارتباط المكافآت الممنوحة للإدارة بتحقيق أرباح، تصنيف الشركة كشركة عامة.
- 3- اتجاه الإدارة العليا لأخذ أعمال ذات أخطار غير عادية.
- 4- معارضة الإدارة العليا في قبول تعديلات مراجعة تمت في السنوات السابقة.
- 5- أول مهمة مراجعة يقوم بها المراجع لحسابات العميل، الاقتصاد في وضع انكماش.

دراسة (Shailer.Gregory,et.al ، 1998) بعنوان: "الخطر الحتمي والعوامل المرتبطة "

"Inherent Risk and indicative Factors: Senior Auditors' perceptions"

اختبرت هذه الدراسة مدى إدراك المراجعين الأوائل في الشركات الكبيرة في بلدان مختلفة جغرافياً للعوامل المؤثرة في الخطر الملازم، وكان هدف الدراسة الرئيسي هو تحديد كيف يدرك المراجعون الأوائل العوامل النموذجية المرتبطة بمفهوم الخطر الملازم في أدبيات التدقيق وأي منها مشتهر في تصورهم كخطر من أخطار الرقابة وليس من المخاطر الملازمة. واعتمدت طريقة البحث على الاستقصاء والمقابلات الشخصية لإيضاح الأسئلة غير المفهومة في الاستقصاء وقد تم استعراض العوامل الموجودة في أدبيات التدقيق ، وكانت العينة من المراجعين الأوائل كما يلي: أربعة عشر مراجع من أوكلاند، وعشرة مراجعين من كولالمبور، و اثني عشر مراجع من سدني وكيمبيرا في استراليا.

وتم اختيار المراجعين من شركات التدقيق الستة الكبرى (Big-6). وقد تم تحليل البيانات تحليلًا وصفيًا، كما تم استخدام التحليل العاملي لتحديد مدى الارتباطات المدركة بين العوامل المختلفة. وقد بينت النتائج من تقييم المشاركين للخطر الملازم ما يلي: أن 92% يقيمون كلاً من الخطر الملازم وخطر الرقابة أثناء مرحلة التخطيط بشكل واضح، وأن ثلثهم يقيم خطر الرقابة والخطر الملازم بشكل مشترك، وأثلثين يقيموهما بشكل منفصل. وإن ثمانية مراجعين يقيمون الخطر الملازم وخطر الرقابة ولا يقيمون خطر التدقيق الكلي أثناء الممارسة العملية. كما أن ستة عشر من المجيبين أوضحوا أنهم يقيمون خطر التدقيق النهائي فقط.

ومن حيث طريقة تسجيل تقييم الخطر فإن ثلاثين من المجيبين 83% يسجلون تقييمهم للخطر بشكل وصفي مثل عالي متوسط منخفض، وثلاثة يسجلون تقديراتهم بشكل رقمي، وثلاثة يسجلون تقييمهم ولكن ليس كخطر. ومن حيث إدراك عوامل احتمال الخطر، فلقد تم إدراك عوامل الخطر باستثناء أربعة عوامل وهي طبيعة نشاط العميل، وكذلك نوعية منتجات العميل، وخصائص الدائنين، وحجم المجتمع.

1-2-3 ملخص الدراسات السابقة:

ويظهر الجدول رقم (1) ملخص الدراسات السابقة التي تناولت مخاطر التدقيق:

جدول رقم (1)

ملخص الدراسات السابقة التي تناولت مخاطر التدقيق

تاريخ	اسم الدراسة	اسم المؤلف	هدف الدراسة	نتائج الدراسة
2011	منهج مقترح لتدعيم استقلال مدقق الحسابات وأثر ذلك على مخاطر التدقيق.	محمد احمد حسن سرور	صياغة إطار فكري مقترح لإدارة خطر الاستقلال ضمن مفهوم التدقيق على أساس المخاطر.	تأييد تبني تطبيق المنهج المقترح لدعم استقلال مدقق الحسابات، إنشاء إدارة لخطر التدقيق الكلي.
2011	أهمية التخصص المهني للمدقق في تحسين تقدير مخاطر التدقيق.	معاذ طاهر صالح المقطري	إبراز أهمية الدور الذي يؤديه التخصص المهني للمراجع في تحسين تقدير مخاطر المراجعة في البيئة اليمنية.	أهمية التخصص المهني للمدقق في تحسين مخاطر التدقيق. كفاءة تقدير مخاطر التدقيق المتمثلة في خطر الرقابة وخطر الاكتشاف والخطر الحتمي.
2010	Re-Proposed Auditing Standards Related to the Auditor's Assessment of and Response to Risk; Proposed Conforming Amendments to PCAOB Standards	Ramsay Payne And Bamber	وصف مسؤوليات المدقق لتنفيذ إجراءات تقييم المخاطر والتي تعد كافية لتوفير تأكيدات معقولة لتحديد مخاطر بسبب خطأ أو غش.	وضع إجراءات اضافية لفهم طبيعة وبيئة العميل واضحة، اقتراح متطلبات لأستجابة المدقق للمخاطر الجوهرية.
2009	Risk-Based Audit Best Practices	Michael Ramos	التركيز على أهمية المعايير المستخدمة لتقييم مخاطر التدقيق من (104 - 111)	تحسين تطبيق المعايير من خلال تطوير وامتلاك منهجية خاصة وكسب المزيد من المعرفة المتعمقة للمعايير.
2008	Assessing risks in audit planning	Savage Sandra and Colin	عرض التقنيات المتاحة لتقييم المخاطر وتحديد المناسبة منها لاستخدامها في تخطيط عملية التدقيق.	تطوير إستراتيجية لتوفير إطار لتسهيل استخدام منهجية جديدة لتقييم المخاطر في مرحلة تخطيط عملية التدقيق.
2008	مخاطر التدقيق ومجالات مساهمة المدقق الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية التدقيق.	أرزاق محمد ايوب كرسوع	توضيح مخاطر التدقيق ومجالات مساهمة التدقيق والمدقق الخارجي في التخفيف من تأثيرها.	استخدام الحاسب الآلي في عملية التدقيق يؤدي إلى تخفيض مخاطر التدقيق وتأثيرها على القوائم المالية.
2006	Business process modeling approaches in the context of process level audit risk assessment: An analysis and comparison.	Carla Carnagh an	تقييم المنافع المحتملة لأشهر مداخل عرض عمليات الأعمال في مجال تقدير خطر التدقيق.	لا يتضمن أي من النماذج الواردة بالدراسة المكونات الكاملة التي تعتبر مصادر للتدقيق وتعد ضرورية لفهم خطر التدقيق عند مستوى معين لعمليات الأعمال.
2006	Auditor Risk Assessment: Insights from the Academic Literature.	Allen ,Herman so,Kozlo ski Ramasy	مناقشة إجراءات واساليب تقييم مخاطر التدقيق بشكل عام، وتقييم خطر الإحتيال بشكل خاص.	هناك معوقات في تحديد وتقييم والاستجابة لخطر الإحتيال.

2006	An Empirical Examination Impact of Risk Factors on Auditors Risk Assessment.	Chen et al	تحديد عوامل الخطر التي تؤثر على تقديرات مدققي الحسابات للخطر، بما في ذلك خطر التدقيق، خطر الأعمال.	إن فعالية أنشطة الرقابة كانت هامة في عملية تقديرات الخطر الشخصي وخطر التدقيق.
2006	How To Rate Inherent and Residual Risk.	Pat Patrick	تقدير الخطر الملازم والخطر المتبقي خاصة في المجال المصرفي.	لا الخطر المتلازم ولا الخطر المتبقي يعدا شيء ثابت، يرتفع أو ينخفض مع التغيرات في البيئة التنظيمية والقانونية
2004	دور المراجع الخارجي في تقييم العوامل المرتبطة بالخطر الحتمي لأغراض تخطيط عملية المراجعة.	الفريق ومصطفى والرحيلي	اختبار مدى تأثير عوامل محددة للخطر الحتمي على تقييم المراجع الخارجي لمستوى الخطر الحتمي عند التخطيط لعملية المراجعة.	هناك اختلاف في تقييم العوامل حسب نوع مكتب المراجعة (عالمي ، محلي)، وحسب المؤهل العلمي ، بعكس المؤهل المهني.
2002	تقدير خطر المراجعة الملازم في شركات التجارة الإلكترونية.	المطيري وعبد الكريم.	ماهية العوامل التي يتطلب تقديرها أن يكون لدى المراجع معرفة وفهم لطبيعة التجارة الإلكترونية ، لأغراض تقدير الخطر الملازم.	يوجد أثر لبعض عوامل الخطر الملازم على حسابات الدائنين، المبيعات ، العملاء، المخزون من حيث احتمالات زيادة الخطر الملازم واحتمالات تخفيضه.
2002	مخاطر التدقيق وأثرها على مصداقية النتائج.	يوسف عبده راشد	تناقش مخاطر التدقيق سعياً لتحقيق جملة من الأهداف أبرزها التعرف على ماهية مخاطر التدقيق ومكوناتها الرئيسية.	تقدير درجات المخاطر وأثرها في مصداقية النتائج والوقوف على مدى فائدة الوسائل المستخدمة للسيطرة على مخاطر التدقيق ومدى إتباع المحاسبين القانونيين لها.
2000	Inherent Risk and Control Risk Assessment: Evidence on The Effect of Pervasive and Specific Risk Factors.	William Lizabeth	تعريف القارئ بتقييم الخطر الملازم وخطر الرقابة من خلال أدلة حول تأثير عوامل عامة وخاصة للخطر الملازم.	العوامل العامة والخاصة للخطر الواردة في التجربة كانت معنوية في تقييمات المدققين للخطر الملازم وخطر الرقابة.
1998	Bahraini Auditors' Perceptions of The Importance of Selected Inherent Risk Factors In The Evaluation of Audit Risk.	Al-Basteki	الوقوف على مدى إدراك المراجعين البحرينيين لأهمية عوامل الخطر الملازم بالنسبة لمهام التدقيق المختلفة.	يعتبر معدل دوران العالي لموظفي الحسابات و للإدارة العليا احد عوامل خطر حتمي.
1998	Inherent Risk and indicative Factors: Senior Auditors' perceptions.	Shailer Gregory	تحديد كيف يدرك المراجعون الأوائل العوامل النموذجية المرتبطة بمفهوم الخطر الملازم.	92% من المدققون يقيمون كلاً من الخطر الملازم وخطر الرقابة أثناء مرحلة التخطيط بشكل واضح.
1994	تقييم مخاطر التدقيق: دراسة على مدققي الحسابات في الاردن.	ناصر محمد قرقم	استقراء مدى قدرة مدققي الحسابات في الاردن على ادراك وتقييم هذه مخاطر التدقيق.	هناك علاقة ايجابية ذات مغزى احصائي في بين المتغير التابع وبين القدرة على تشخيص الاخطاء المحاسبية.

اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- عالجت الدراسات السابقة عدداً من الموضوعات تتمثل فيما يلي:
- تقييم مخاطر التدقيق من خلال النماذج التقليدية في القطاع الصناعي.
- اختبار مدى تأثير عوامل محددة مرتبطة بالخطر الحتمي عند تخطيط عملية التدقيق.
- مدى إدراك مكاتب التدقيق لمفهوم رقابة جودة التدقيق.
- مخاطر التدقيق وأثرها على مصداقية النتائج.
- العوامل العامة والخاصة المرتبطة بالخطر الملازم وخطر الرقابة.
- أثر سبعة عشر عاملاً من عوامل الخطر الملازم في التدقيق.
- مدى إدراك المدققين في الشركات الكبرى للخطر الملازم.
- مخاطر التدقيق من وجهة نظر مكاتب التدقيق.

أما الدراسة الحالية فسوف تبحث فيما يلي:

- موضوع دور مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية، وهي الدراسة الأولى من نوعها التي تتناول هذا الموضوع ليطبق على البنوك الأردنية وذلك في حدود علم الباحث.
- سيتم التركيز بشكل محدد ودقيق على مكونات خطر التدقيق من خلال تفصيل هذه المخاطر وأثرها سواء أكانت مخاطر ملازمة أو مخاطر رقابة أو مخاطر الاكتشاف، وليس الاكتفاء فقط بتقييم عنصر واحد من عناصر خطر التدقيق كما هو الحال بالدراسات السابقة والتعرف على نسبة هذه المخاطر بالنسبة لعينة الدراسة بصورة أدق وأشمل.
- سيقوم الباحث بتحديد العوامل الأخرى المرتبطة بخطر التدقيق والمتعلقة بثلاثة محاور رئيسية (العميل، عملية التدقيق، المدقق) مثل قدرة ومهارة المدقق، وحجم المكتب والظروف الأخرى التي تمثلها بيئة البنوك في محاولة لحصر كافة العوامل المرتبطة بخطر التدقيق لشمولها على جميع هذه الجهات، وذلك من خلال دراسة تطبيقية تقيس وتوضح الإجراءات والخطوات التي يقوم بها مدققو الحسابات لتقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق، بالإضافة الى استبانة خاصة بالدراسة تم توزيعها على المدققين العاملين في مكاتب التدقيق الأردنية.
- وقد لاحظ الباحث أن معظم الدراسات السابقة لم تتناول مخاطر التدقيق في قطاع البنوك والذي يعتبر من أكثر القطاعات التي تواجه مخاطر مرتبطة بطبيعة نشاطها.

1-2-2 فرضيات الدراسة:

تحاول الدراسة اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى :

يلتزم مدققو الحسابات الخارجيين بتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة بتقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية.

الفرضية الثانية :

يقوم مدققو الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية :

1- يقوم مدققو الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة لأغراض تخطيط عملية التدقيق.

2- يقوم مدققو الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة لأغراض تخطيط عملية التدقيق.

3- يقوم مدققو الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف لأغراض تخطيط عملية التدقيق.

الفرضية الثالثة :

تؤثر الخصائص المتعلقة بمكتب التدقيق في تقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية.

الفرضية الرابعة :

يوجد اتساق في التطبيق العملي بين الممارسين لمهنة التدقيق في الأردن في إجراءات تقدير العوامل المرتبطة بخطر التدقيق.

الإطار النظري للدراسة

الفصل الثاني

مفهوم ومكونات خطر التدقيق

■ المبحث الأول: مفهوم خطر التدقيق والتطور التاريخي له.

1-1-2 التطور التاريخي لخطر التدقيق.

2-1-2 مفهوم خطر التدقيق.

3-1-2 مظاهر خطر التدقيق .

■ المبحث الثاني: نماذج خطر التدقيق وأنواعه.

1-2-2 نماذج خطر التدقيق.

2-2-2 أنواع خطر التدقيق.

■ المبحث الثالث: عناصر خطر التدقيق.

1-3-2 الخطر الملازم.

2-3-2 خطر الرقابة .

3-3-2 خطر الاكتشاف.

الفصل الثاني

مفهوم ومكونات خطر التدقيق

مقدمة:

صاحب تطور التدقيق لمواكبة التطورات في مختلف الميادين والمهن تطور ملحوظ في أهداف مضمون مهنة تدقيق الحسابات، وتتضح أبرز ملامح هذا التطور في تغير النظرة إلى المقصود بالتدقيق وأهدافه وإلى مهمة المدقق والدور الذي يؤديه، إذ أصبح يُنظر إلى التدقيق على أنه عملية منهجية للحصول بطريقة موضوعية على الإثباتات المتعلقة بالتوكيدات عن النشاطات والأحداث الاقتصادية، وتقويمها للتأكد من درجة التوافق بين هذه التوكيدات والمعايير المحددة وإيصال النتائج إلى المستفيدين ذوي العلاقة، وبهذا أضحت يناط بالمدقق مهمة إيصال نتائج التدقيق إلى الأطراف المستخدمة للبيانات المالية من خلال تقرير مكتوب يضم - من بين أمور أخرى - رأيه في البيانات المالية التي دققها ، وبهذا يمكن القول أن تقرير المدقق - المتضمن بطبيعة الحال رأيه المهني - يعد بمنزلة المنتج النهائي لعملية التدقيق، وباعتبار العمل التدقيقي نشاطاً مهنيّاً يتم من خلال مراحل معينة وباستخدام أساليب وإجراءات تدقيقية عديدة، ولأنه لا يوجد نشاط خال من الخطر، فإن الوصول إلى ذلك الرأي طريق محفوف بالخطر، ويكون المدقق بمنأى عن خطر التدقيق عندما يكون مطمئناً إلى سلامة وموضوعية الرأي الذي أبداه في البيانات المالية وأنه قد توصل إلى ذلك الرأي نتيجة لأداء عمله بمستوى من الجودة يناسب المهمة المناطة به في ضوء التخطيط التدقيقي المناسب والتنفيذ السليم للإجراءات التدقيقية وبما يلي متطلبات المعايير المهنية المقبولة (الدميري وآخرون، 2006).

أصبح خطر التدقيق أمراً واقعياً يهدد المدقق لذا ينبغي عليه التعرف على خطر التدقيق بفاعلية ودراسة العوامل المؤثرة فيه، بغية تقدير درجة الخطر والتعرف على المجالات التي يرتفع فيها وأخذ المستويات المقدرة لخطر التدقيق في الاعتبار عند تخطيط وتنفيذ العمل التدقيقي واتخاذ كل ما من شأنه تخفيض حدة تأثيره في البيانات المالية ومن ثم تقليص خطر إبداء رأي تدقيقي غير مناسب إلى أدنى مستوى ممكن ومقبول، ذلك لأن رأي المدقق يتسم بالأهمية والخطورة وله تأثير في جهات عديدة ومن نواحٍ عدّة، فعلى ضوءه تتحدد مواقف وتطور مناقشات وتُتخذ قرارات، ولهذا يجب أن يكون هذا الرأي بمستوى من الجودة ليفي بمتطلبات مستخدمي البيانات المالية وبالشكل الذي يؤدي إلى تفادي تعرض المدقق للمساءلة والمشاكل القانونية المحتملة وما يترتب عليها من خسائر مباشرة وغير مباشرة ناجمة عن إبداء رأي لا يعكس واقع البيانات

المالية المدققة، لاسيما أن القوانين والتشريعات المنظمة للمهنة في بلدان عدة تُلقي على عاتق المدقق مسؤوليات متزايدة تجاه الجهات التي يدقق حساباتها عن الضرر الذي قد يلحق بها وبمالكيها جراء الأخطاء والمخالفات الجسيمة التي يرتكبها ومساعدوه وكذلك تجاه الأطراف الأخرى التي تعتمد على البيانات المالية في اتخاذ قراراتها، مثل تشريع قانون سارابينز-أوكسلي في الولايات المتحدة الأمريكية (الذنبيات ، 2012).

المبحث الاول

مفهوم خطر التدقيق والتطور التاريخي لخطر التدقيق

2-1-1 التطور التاريخي لخطر التدقيق:

إن أولى المحاولات الرائدة في مجال تقييم خطر التدقيق الدراسة التي قدمها الباحثي Elliott ، Rogers عام 1972، حيث أوضحت هذه الدراسة الفرق بين خطر ألفا وخطر بيتا في مجال تدقيق الحسابات، وقدم الباحثان إجراء موجه لتحديد مستوى هذا الخطر والذي يمكن للمدقق استخدامه في تخطيط الاختبارات الأساسية Substantive Tests، ويعتمد تحديد هذا المستوى على كل من التقدير الشخصي لجودة أنظمة الرقابة الداخلية وأدلة الإثبات التي يتم الحصول عليها من خلال تنفيذ إجراءات التدقيق الأخرى.

أما أكثر الأعمال المفاهيمية التي تناولت خطر التدقيق بدأت في الظهور عند قيام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بإصدار قائمة إجراءات التدقيق رقم 54 (SAS54)، عام 1972 تحت عنوان: The

Auditors Study and Evaluation of Internal Control

وقد ركزت القائمة المذكورة على مفهوم الاعتمادية Reliability أو جدير بالاعتماد، بالإضافة إلى أنها أقامت علاقة سببية وربطت بين أنواع عديدة من مستويات الاعتماد والثقة. وعليه فإنه ينبغي على المدقق أن يجعل مستوى الاعتمادية - المرغوب فيه بالنسبة لفئة من العمليات أو الأرصدة - منخفضا بدرجة كافية إلى الحد الذي يجعل مستوى الاعتمادية لأعمال التدقيق ككل يتساوى معه أو يتجاوزه (علي وشحاته، 2008).

2-1-2 مفهوم خطر التدقيق :

يعرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين في نشرة معايير التدقيق رقم 47 خطر التدقيق بأنه الخطر الناتج عن وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية محل التدقيق، ولا يتم اكتشافها حتى بعد انتهاء عملية التدقيق. كما يعرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين بأنها المخاطر التي تؤدي إلى قيام المدقق بإبداء رأي غير مناسب عندما تكون البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري (AICPA، 2006، No47)، جاء تعريف خطر التدقيق حسب معايير التدقيق الدولية بأنها: مخاطرة أن يعبر المدقق عن رأي تدقيق غير ملائم عندما تحتوي البيانات المالية على أخطاء جوهرية (ISA No.200، 2010).

وعليه يعتبر خطر التدقيق Audit Risk من المواضيع الهامة التي يتعين على المدقق أن يأخذها في الاعتبار لتحديد قبول مهمة تدقيق جديدة أو الاستمرار في مهمة قائمة من عدمه، أو عند تخطيط عملية التدقيق بعد قبول أداء مهمة التدقيق وعند تصميم إجراءات تنفيذ عملية التدقيق. وبناءً على هذا التعريف، يمكن التمييز بين خطر التدقيق وخطر الأعمال، حيث يعني الأول أن يبدي المدقق رأياً نظيفاً دون أن يعلم أن القوائم المالية تحتوي على تحريف أو خطأ جوهري. أما خطر الأعمال فإنه يتعلق بنتائج فشل عملية التدقيق وإمكانية الخسارة أو الضرر، ومن خلال خطر الأعمال قد يتعرض مكتب التدقيق للدعاوى القضائية من أي طرف يمكن أن يلحق به ضرر في تعاملاته جراء الاعتماد على قوائم مالية تم مدققها من قبل المدقق في هذه المنشأة، أو أي انتقادات تؤثر على سمعة مكتب التدقيق، فخطر الأعمال يقصد به احتمال حدوث أضرار لمزاولي مهنة التدقيق مادية كانت أو معنوية (Patrick، 2006).

ويرى الباحث أن مفهوم خطر التدقيق ليس موضوعاً جديداً بالنسبة لمدقق الحسابات ولكنها قديمة قدم ظهور مهنة التدقيق وهو يرتبط بالعمل الميداني ويندرج تحت أحد معايير العمل الميداني والذي يتطلب من المدقق تجميع أدلة إثبات كافية وملائمة ومقنعة لتأييد الرأي الذي يبديه في القوائم المالية.

2-1-3 مظاهر خطر التدقيق:

إن خطر التدقيق يعود الى احتمال أن يعطي المدقق رأياً مهنيّاً غير ملائم حول البيانات المالية التي يدققها، مثلاً إعطاء المدقق رأياً نظيفاً في بيانات مالية تحتوي خطأ ذا أهمية نسبية لم يتم اكتشافه، ومثل هذا الخطأ يمكن أن يقع فيه المدقق حتى ولو خطط لعملية التدقيق بحرص شديد، ويزداد هذه الخطر كلما تم تنفيذ عملية تدقيق لم يخطط لها بشكل جيد، ولم تحدد المهنة معياراً أو مستوى محدد للخطر الذي يمكن أن يقبله ما عدا ما نصت عليه المعايير الدولية لتدقيق الحسابات، وهو أنه يجب على المدقق أن ينفذ إجراءات التدقيق التي تمكنه من التوصل الى مستوى مقبول للخطر، حيث أشارت معايير التدقيق الدولية إلى أن هناك احتمال لا يمكن تجنبه فيما يتعلق بوجود أخطاء ذات أهمية نسبية لا يتم اكتشافها من قبل المدقق ، ولهذا يتوجب على المدققين أن يأخذوا بالاعتبار أن 1% على الأقل من عملياتهم هي عمليات غير جيدة يضاف إلى ذلك أن هذا المفهوم لخطر التدقيق يمكن أن ينطبق على الايضاحات المتعلقة بأرصدة الحسابات في الميزانية، وفي هذه الحالة فإن خطر وجود اخطاء او خطأ ذا أهمية نسبية في رصيد أحد الحسابات

كالمخزون السلعي أو في الايضاح المتعلق به قد لا يكتشف، حيث يجب على المدقق في هذه الحالة أن يتعامل مع خطر التدقيق على المستوى الفردي فيما يتعلق بأرصدة الحسابات والإيضاحات المتعلقة بها في الميزانية (ISA No.200، 2010).

ومن ناحية أخرى، فإن هناك في كل عملية تدقيق مستوى من الخطر يعود الى عاملين هما :

- احتمال ارتكاب خطأ ذا أهمية نسبية أثناء معالجة البيانات المالية والمحاسبية.
 - احتمال عدم اكتشاف خطأ ذا أهمية نسبية من قبل المدقق أثناء تنفيذ الاختبارات الجوهرية.
- إن العامل الأول متعلق بنظام الرقابة المحاسبية الداخلية للعميل، وكلما كان نظام الرقابة الداخلية أكثر إحكاماً كلما أمكن الحد من هذا النوع من الأخطاء، أما العامل الثاني فيمكن للمدقق أن يتحكم به حسب المستوى الفني للإجراءات التي ينفذها، وهناك أيضاً عاملان يتحكمان بالمستوى الفني لإجراءات التدقيق، يتعلق العامل الأول بخطر العينة التي تنتج عن عدم تدقيق مجتمع البيانات المالية بالكامل، ويمكن تقليل هذا النوع من الخطر عن طريق زيادة حجم العينة، ويتعلق العامل الثاني الذي يتحكم بالمستوى الفني لإجراءات التدقيق بطبيعة وتوقيت وأسلوب تنفيذ إجراءات التدقيق أكثر مما يتعلق بعمق إجراءات التدقيق، ومن الأمثلة على هذا الخطر ما يلي:

- استخدام إجراء تدقيق غير مناسب للبيانات المالية قيد التدقيق.
- تنفيذ إجراء تدقيق في الوقت غير المناسب.
- الفشل في اكتشاف خطأ في مستند تم تدقيقه (ISA No.330، 2010).

وعليه، فإن هناك ثلاثة مظاهر لخطر التدقيق وكل منها يمثل نوعاً معين من المخاطرة، ويمكن تحليلها بشكل مستقل، وكل منها يتأثر بعوامل مختلفة موجودة في البيئة المحيطة بالمنشأة، ويزداد خطر التدقيق بشكل طردي مع هذه المظاهر الثلاثة ، فكلما زادت المخاطرة في أي نوع من المظاهر الثلاثة ازداد خطر التدقيق، وهذه المظاهر هي مخاطر التشغيل Operation Risk، ومخاطر مالية Financial Risk، ومخاطر السوق Market Risk ويطلق على هذه الأنواع الثلاثة المخاطر العامة General Risk(عبد الوهاب، 2004).

وفيما يلي تفصيلاً لهذه الأنواع الثلاثة من المخاطر (لطفي، 2007):

■ مخاطر التشغيل **Operation Risk**

تتعلق مخاطر التشغيل باحتمال مواجهة ضغوط تقلب الأسعار وتغير الأرباح أو مواقف السيولة أو كلاهما في المستقبل ، وتحدث هذه الضغوط لأسباب مرتبطة بطبيعة البيئة التشغيلية التي تمارس المنشأة نشاطها فيها ومثال عوامل الخطر التشغيلية الخدمات والمنتجات الموسمية أو ذات الخطر المرتفعة أو ذات التلف السريع، أو ذات معدل التقادم المرتفع، وكذلك المنافسة الشديدة والظروف الاقتصادية العامة التي يمكن أن تؤثر على الصناعة والاقتصاد وكل العوامل المشابهة.

■ مخاطر مالية **Financial Risk**:

تتعلق هذه المخاطر بمقدرة منشأة الأعمال محل التدقيق على مواجهة أعباء وفوائد القروض والديون ، وكذلك بسبب رغبة الإدارة في تحقيق موقف مالي قوي لكي يمكن الحصول على تمويل مستقبلي خارجي عن طريق الاقتراض لعدم إمكانية التمويل الذاتي، و ينتج عن ذلك ارتفاع أعباء الفائدة بالنسبة إلى الأرباح الناتجة عن العمليات ، وكذلك مقدار التدفقات النقدية من العمليات.

■ مخاطر السوق **Market Risk**

يتعلق خطر السوق بقابلية أسعار أسهم المنشأة للتقلبات الجوهرية في سعر السهم أو الحصة المالية للمنشأة بالنسبة إلى سوق الأسهم والأوراق المالية، مما يؤدي إلى انعكاس ذلك على إدراك المساهمين والمستثمرين. أن العوائد المستقبلية من الأسهم تعتبر ذات خطر، مقارنة بأسعار الأسهم التي تتسم بعدم التقلب الجوهري، وبالتالي انخفاض الخطورة، ويؤثر هذا بطريقة غير مباشرة بزيادة خطر التدقيق حيث أن إدراك المستثمرين هذا سوف يؤثر على سلوك إدارة المنشأة.

ويرى الباحث أن هذه الأنواع الثلاثة ليست مستقلة عن بعضها البعض، حيث أن كل منها يؤثر على الآخر، ويمكن القول: بأن تقييم المدقق لسلامة وكفاءة إدارة المنشأة إذا حصل على نتائج إيجابية يمكن أن يخفض تقييم خطر التدقيق وتقييم الإدارة يمكن أن يشمل مدى نزاهة الإدارة وتقييم النواحي الأخلاقية والدينية، ومدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

المبحث الثاني

نماذج وأنواع خطر التدقيق

مقدمة:

يتعامل المدقق مع خطر التدقيق عند التخطيط لعملية التدقيق من خلال تطبيق نموذج خطر التدقيق، وبناء عليه سوف نستعرض أهم نماذج خطر التدقيق، سواء تلك الصادرة عن المنظمات المهنية للمحاسبة والتدقيق، أم تلك التي توصل اليها الباحثون في مجال التدقيق.

2-2-1 نماذج خطر التدقيق:

صنفت نماذج الخطر في أدبيات التدقيق على مستويات أربعة، النماذج الرياضية ومن أهمها نموذج المعهد الأمريكي الصادر بمعيار رقم (39) والمعدل بمعيار (47)، والنماذج الإحصائية التي اعتمدت على نظرية الاحتمالات بصفة عامة وعلى قاعدة بيز الإحصائية، ومن هذه النماذج نموذج كيني (Kinney، 1984)، ونماذج بحوث العمليات ومن أهمها نموذج شبانو (Shebano، 1990) والذي اعتمد على استخدام نظرية المباريات في تطوير نموذج المعهد الأمريكي، والنماذج النظرية التي اعتمدت على أسلوب بناء النماذج واختبار الفروض ومن بينها نموذج لبيي (Libby، 1985).

ويقوم الباحث من خلال هذه الدراسة بتحديد أوجه أو نواحي القصور، ويمكن بيان أهم هذه النماذج على النحو التالي :

■ نموذج المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) :

يعد النموذج المبسط لقياس خطر التدقيق الذي وضعه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، ويعتبر من النماذج الأكثر شيوعاً وانتشاراً في هذا المجال، وقد تم تطوير هذا النموذج من خلال الإصدار رقم (39) لسنة 1981، والمعدل بالإصدار رقم (47) لسنة 1983. وفيما يلي يعرض الباحث لنموذج تقدير المخاطر النهائية للتدقيق في ظل كل من الإصدارين المشار إليهما:

■ نموذج المخاطرة النهائية للتدقيق طبقاً للإصدار رقم (39) لسنة 1981 (AICPA، 1983) :

تحدد المخاطرة النهائية للتدقيق، على أساس المعادلة التالية:

المخاطرة النهائية للتدقيق (AR) = خطر الرقابة (CR) x خطر عدم الاكتشاف في إجراءات التدقيق التحليلية (ARR) x خطر عدم الاكتشاف في إجراءات التدقيق التفصيلية (TD).

$$AR = CR \times ARR \times TD$$

ومن خلال دراسة النموذج يتضح ما يلي:

- I. تمَّ إهمال احتساب المخاطر الملازمة، ضمن مكونات هذا النموذج، وذلك لصعوبة تقدير تلك المخاطر، وما يترتب عليه من تكاليف مرتفعة في حال تقديرها، وعلى ذلك فإن النموذج يفترض دائماً وجود خطأ جوهري بسبب المخاطر الضمنية وبالتالي فهو يستبعد كلية الإحتمال الآخر، وهو عدم وجود أي أخطاء في الرصيد المعين أو النوع المعين من العمليات، وبناءً عليه، فإن هذا النموذج يخرج عن الموضوعية في قياس المخاطرة النهائية للتدقيق عن طريق أنه يجنب المدقق مشقة تقدير المخاطرة الملازمة.
- II. افترض النموذج استقلالية المكونات الثلاثة للمخاطرة النهائية، لذلك جاء في شكل نموذج للاحتمالات المشتركة أو المركبة.
- III. يتضح من الوهلة الأولى لاستعراض النموذج أنه قد أهمل أيضاً مخاطر المعاينة كأحد المكونات، في صياغة نموذج المخاطرة النهائية للتدقيق.
- IV. هذا النموذج خاص بقياس المخاطرة النهائية للتدقيق على مستوى الرصيد المعين للحساب محل التدقيق، والنوع المعين للعمليات محل التدقيق (Blokdiijk، 2004).

■ نموذج المخاطرة النهائية للتدقيق طبقاً للإصدار رقم (47) لسنة 1983 (AICPA، 1983، No 47):

نظراً للانتقادات الشديدة التي تعرض لها نموذج المخاطرة النهائية كما ورد في الإصدار رقم (39) لسنة 1981، فقد تدارك المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ذلك وذكر في الإصدار رقم (47) لسنة 1983، أن النموذج السابق " لا يعدو أن يكون تعبيراً عن علاقة عامة بين عناصر خطر التدقيق المتعلقة بتقييم المدقق للرقابة الداخلية وإجراءات التدقيق التحليلية واختبارات التفاصيل، يمكن أن يفيد منها المدقق عند التخطيط لمستويات المخاطرة، وكذلك التخطيط لإجراءات التدقيق التي تتلاءم مع هذه المستويات، وقد اعترف هذا النموذج بصورة رسمية بالمخاطر الملازمة كأحد مكونات المخاطرة النهائية في التدقيق، وجاء نموذج قياس المخاطرة النهائية على الشكل التالي:

المخاطرة النهائية للتدقيق (AR) = خطر الرقابة (CR) x خطر عدم الاكتشاف في إجراءات التدقيق التحليلية (ARR) x خطر عدم الاكتشاف للتدقيق في إجراءات التدقيق التفصيلية (TD)، متضمنة مخاطر المعاينة الإحصائية (IR).

$$AR = IR \times CR \times ARR \times TD$$

على الرغم من أن النموذج الذي وضعه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين يعد من أكثر النماذج الخاصة بقياس خطر التدقيق قبولاً في مجال الممارسة المهنية للتدقيق، إلا أنه قد تعرض إلى العديد من الانتقادات أهمها مايلي (Bell، 2001):

أ- يعتبر فرض استقلالية مكونات المخاطر النهائية عدم وجود علاقة سببية بين أخطاء من نوع معين وأخطاء من نوع آخر غير واقعي في مجال التدقيق، وذلك لاعتماد المخاطر الملازمة ومخاطر التدقيق التحليلية ومخاطر التدقيق التفصيلية على مخاطر الرقابة.

ب- على الرغم من أن النموذج يمكن أن يستخدم بفعالية بغرض تخطيط عملية التدقيق إلا أنه لن يكون كذلك إذا ما طبق عملياً، حيث أن التقدير الكلي للخطر على مستوى القوائم المالية عادة ما يكون غير عملي في تخطيط أعمال التدقيق والإشراف عليها.

■ نموذج المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين: CICA Audit Risk Model

قام المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين بدراسة بحثية خلال سنة 1980، عنوانها "التوسع في اختبارات التدقيق"، والجدير بالملاحظة أن النموذج قد استخدم الاحتمال البعدي للخطأ الجوهري، كما جاءت به نظرية Bayes الإحصائية، كما أن النموذج يفترض أن اختبارات الرقابة والتدقيق التي يقوم بها المدقق لا تتضمن خطأ كفاءة، وعلى ذلك جاء النموذج على الصورة التالية:

$$P ('E / M) = CR \times ARR \times TD$$

$$P ('E / M) = \text{إحتمال } E' \text{ بمعلومية } M$$

$$P (M) P ('E / M) = \text{خطر التدقيق}$$

وعليه يمكن تصوير نموذج المعهد الكندي، في ضوء علاقته بنموذج المعهد الأمريكي وفق الإصدار رقم (47) على النحو التالي: المخاطرة النهائية للتدقيق = خطر التدقيق / (خطر التدقيق + الثقة الضمنية) (Houston، 1999).

وبمقارنة النموذجين السابقين يتضح الأتي (Blokdiijk، 2004):

- أ- التشابه الظاهري للنموذجين، خاصة لاشتمالهما على المخاطر الملازمة.
- ب- بالنظر في النموذج الكندي يتبين أن هناك اختلاف واضح، من حيث احتساب الاحتمال البعدي للخطأ الجوهري، إضافة إلى الاحتمال المشترك للخطأ الجوهري في القوائم المالية.
- ج- إن علاقة النموذج الكندي بالأمريكي تتمثل في أن:
المخاطرة النهائية للتدقيق = خطر التدقيق ÷ (خطر التدقيق + الثقة الضمنية).
- د- إن النموذج الكندي يحتاج إلى استخدام عينات أكبر من النموذج الأمريكي.
- هـ- إن النموذج الكندي يعتبر نموذج للتقييم، بينما النموذج الأمريكي أقرب إلى كونه نموذج لتخطيط عملية التدقيق.

ونلاحظ أن لكل من النموذجين مضموناً مختلفاً، وذلك فيما يتعلق بمدى اختبارات التدقيق الكاشفة، حيث يميل نموذج المعهد الكندي إلى استخدام أحجام عينات أكبر، لذلك فإنه قلما يحتاج إلى استخدام العينات الموسعة. ويعتبر النموذج الكندي نموذج للتقييم، أكثر منه نموذج للتخطيط لعملية التدقيق، كما هو الحال في النموذج الأمريكي (Bedard 2006).

■ النموذج الأسترالي :

قام مجموعة من الباحثين الأستراليين باقتراح نموذج لخطر التدقيق أطلق عليه النموذج الأسترالي، وجاء هذا النموذج نتيجة للعديد من الدراسات التي أجريت للتوصل لنموذج جديد لخطر التدقيق. وقد ركز هذا النموذج على الأخطاء والمخالفات المادية وأعتبرها المصدر الأساسي للخطر التي تواجه المدقق. وجاء هذا النموذج مشابهاً للنموذج الأمريكي الذي اعتمد على ثلاثة مكونات (خطر حتمي، وخطر رقابة، وخطر اكتشاف) وهي لا تختلف كثيراً عن المكونات التي جاء بها النموذج الأسترالي (Blokdiijk، 2004).

وقد تم التوصل إلى أن جوهر خطر التدقيق يكمن في أن المدقق قد يخفق في اكتشاف الأخطاء والمخالفات المادية نتيجة ثلاثة أسباب رئيسية:

- أ- عملية التدقيق لا تطابق المواصفات، بمعنى افتقار المدقق للقدرة التي تمكنه من الوصول إلى الكمال، أي دائماً ما يوجد انحراف بين ما يجب أن يكون وما هو كائن في الواقع العملي.

ب- المدقق يفشل في الحصول على البيانات وأدلة الإثبات الصحيحة، والتي تمكنه من تحديد الأخطاء والمخالفات المادية، وتعرض المدقق لنقص استقلاليته عن إدارة العميل (Bedard, 2006).

ج- قد يحاول العميل متعمداً أن يضلل المدقق، وفي الحالة الأخيرة المدقق قد لا يكون مسؤولاً عن الفشل في اكتشاف الأخطاء، أما في الحالة الأولى والثانية فإن المدقق مسؤولٌ بشكل كامل عن الفشل في اكتشاف الأخطاء، وهذا ما جعل النموذج يركز على الفشل في اكتشاف الأخطاء والمخالفات المادية (Bell, 2001).

■ نموذج 1984 Leslie :

نتيجة لأوجه القصور والانتقادات الموجهة إلى النموذج الأمريكي حاول السيد Leslie اقتراح نموذج لتقدير المخاطرة النهائية للتدقيق، يقوم على اعتبارها احتمالات مشروطة بدلاً من احتمالات مشتركة تخضع لقاعدة بيز، وهو بذلك يفترض إمكانية وجود علاقة سببية بين مكونات خطر التدقيق، ويعتمد نموذج ليسلي على افتراض تسلسل لأحداث التدقيق. إذ يتبين من النموذج أن المخاطرة النهائية للتدقيق تعتمد على مكونات خطر التدقيق وبمعلومة الخطر الحتمي. ويلاحظ أن النموذج السابق مشابه للنموذج الكندي، من حيث قيامه على الاحتمال الشرطي وخضوعه لقاعدة Bayes الإحصائية، وفيما يلي الشكل العام للنموذج :

$$AR = (IR \times CR \times ARR \times TD) / [(IR \times CR \times ARR \times TD) + (1 - IR)]$$

ومن خلال نموذج Leslie يتبين (Bedard, 2006) :

أ- إنّ قيمة المخاطرة النهائية في عملية التدقيق (0.009)، طبقاً لهذا النموذج تكون أعلى من قيمتها بالمقارنة بالنموذج الأمريكي، مما يؤدي بالمدقق إلى تحمل مخاطر فعلية أعلى من المستوى المخطط.

ب- تفادى نموذج Leslie أحد الانتقادات الموجهة لنموذج المعهد الأمريكي، المتعلق بافتراض استقلال مكونات خطر التدقيق، وذلك باعتماده على الاحتمال الشرطي بدلاً من الاحتمال المشترك .

ج- افترض نموذج Leslie افتراضاً ضمناً، أنه بالنسبة لأي مجتمع خالٍ من الأخطاء، فإنّ نتائج التدقيق سوف تؤدي دائماً إلى قبوله إلا أن الواقع لا يؤيد ذلك، فقد يحدث أن يرفض المدقق على سبيل الخطأ مجتمعاً خالياً من الأخطاء الجوهرية.

د- الافتراض السابق يتنافى مع ما هو موجود في الواقع العملي، حيث يتجاهل هذا النموذج مخاطر الرفض الخاطئ.

هـ - يتميز النموذج بافتراض أن المدقق يطبق استراتيجيات تدقيق ذات طبيعة خاصة، بمعنى أن خطر عدم الاكتشاف في كل مرحلة هي مخاطر مستقلة، لا تعتمد على النتائج التي أظهرتها المرحلة السابقة .
 وخلاصة القول: أن من أهم الانتقادات التي وجهت لهذا النموذج " تجاهله لتسلسل الأحداث في عملية التدقيق، كما يتجاهل ضرورة التمييز بين المخاطر الفعلية للتدقيق والمخاطر المقدرة.

▪ نموذج Kinny :

يعد النموذج الذي اقترحه Kinny عند تعقيبه على نموذج Leslie، بمثابة تعديل للنموذج الأخير، حيث يعتمد أيضاً على الاحتمال الشرطي، وفقاً قاعدة Bayes ، فيأخذ في اعتباره احتمال قيام المدقق باتخاذ قرار، على سبيل الخطأ، برفض مجتمع خال من الخطأ. وعلى ذلك فإن تسلسل الأحداث، طبقاً لهذا النموذج، قد أخذ شكل شجرة قرارات ذات فرعين: أحدهما يعبر عن وجود أخطاء جوهرية بالقوائم المالية، والآخر يعبر عن حالة عدم وجود أخطاء جوهرية بها، وقد تم بناء نموذج احتساب قيمة المخاطرة النهائية للتدقيق، على النحو التالي :

$$AR = (IR \times CR \times ARR1 \times TD1) / [((IR \times CR \times ARR1 \times TD1) + ((1 - IR) \times (1 - ARR2) \times (1 - TD2))]$$

وطبقاً لهذا النموذج فإن:

- مخاطرة التدقيق التحليلية ARR تتضمن عنصرين هما: مخاطرة عدم إكتشاف خطأ جوهرى موجود (ARR1)، ومخاطرة رفض غير صحيح للقوائم المالية (ARR2).

- مخاطرة التدقيق التفصيلي TD تتضمن عنصرين هما: مخاطرة عدم إكتشاف خطأ جوهرى موجود (TD1)، ومخاطرة رفض غير صحيح للقوائم المالية (TD2) .

إن المدقق قد يخلص بناءً على كل من إجراءات التدقيق التحليلية و إجراءات التدقيق التفصيلية إلى وجود خطأ جوهرى، ومن بين الملاحظات على نموذج Kinny مايلى (Ashbaugh-Skaife، 2007):

أ- توصل النموذج إلى قيمة المخاطرة النهائية في عملية التدقيق أقرب إلى الواقع العملي للتدقيق، مقارنة بما توصل إليه النموذج السابق Leslie .

ب- تجاهل النموذج لاحتمال قيام المدقق بالتوسع في إجراءات واختبارات التدقيق التفصيلية، التي قد تنتج عن عدم الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية.

ج- تجاهل النموذج احتمال الرفض غير الصحيح للنتائج، عند تقييم نظام الرقابة الداخلية.

د- اقتصار النموذج على خطر عدم الاكتشاف لخطأ جوهري موجود، وعلى خطر الرفض غير الصحيح للقوائم المالية، في حالتي التدقيق الاختبارية أو التفصيلية.

هـ- تجاهل ضرورة التمييز بين المخاطر الفعلية للتدقيق والمخاطر المقدرة .

▪ نموذج شبانو: 1990 Shibano :

قام شبانو بدراسة نموذج خطر التدقيق الصادر في النشرة (47 SAS) حيث أكد صحة وملائمة فرض استقلال مكونات النموذج وأكد على وجوب قيامه على نظرية الاحتمالات المشتركة، واستنادا على صحة ذلك الفرض اقترح تطبيق النموذج باستخدام نظرية المباريات و فرق بين نوعين من الخطر.

استند نموذج شبانو على نظرية الاختبارات الإستراتيجية حيث فرق النموذج بين نوعين من الخطر هما:
النوع الأول: خطر التدقيق غير الإستراتيجي (NSAR) وهو الخطر الناتج عن الأخطاء غير متعمدة.
النوع الثاني: خطر التدقيق الإستراتيجي (SAR) وهو خطر التدقيق الناتج عن التصرفات غير المرغوبة مثل الأخطاء المتعمدة. ويتم تقدير المخاطرة النهائية للتدقيق (الاستراتيجية، غير الاستراتيجية) من خلال المعادلتين التاليتين:

المخاطرة النهائية للتدقيق غير الاستراتيجية = الخطر الحتمي * خطر الرقابة * خطر الاكتشاف.

المخاطر النهائية للتدقيق الاستراتيجية = الخطر الحتمي * خطر الرقابة * خطر الاكتشاف.

وعلى الرغم من أهمية النموذج كمدخل من مداخل تطوير نماذج قياس الخطر إلا أنه واجه عدة انتقادات أهمها (Blokdijs, 2004) :

أ- لم يميز النموذج بين المخاطر الفعلية والمخاطر المقدرة في عملية التدقيق.

ب- اعتماد المدقق على نظام الرقابة الداخلية فقط، حيث يجب القيام ببعض الاختبارات التي تطمئن المدقق وتحدد له فعالية أو عدم فعالية نظام الرقابة الداخلية محل الفحص.

ج- افترض هذا النموذج أن أدلة الإثبات التي تم تجميعها أثناء الاختبارات الخاصة بأساليب الرقابة تكون غير ذات نفع أثناء الاختبارات الأساسية .

د- لم يوضح النموذج كيفية تحديد الخطأ المعنوي.

هـ- زيادة الخطر الحتمي ليس من الضروري أن يزيد من خطر التدقيق غير الاستراتيجي، لأن ذلك يعتمد على مدى سلامة الأسلوب الفني لعملية التدقيق .

■ نموذج محمد عبد الفتاح محمد:

استفاد محمد من النموذج الذي وضعه المعهد الأمريكي للمحاسبين من خلال الإصدار رقم (47) الخاص بقياس خطر التدقيق، في تطوير نموذج خاص به وبالرغم من أهمية النموذج المذكور إلا أنه يوجه إليه الانتقادات التالية (محمد، 1999):

أ- لم يميز النموذج بين المخاطر الفعلية والمخاطر المقدرة في التدقيق.

ب- اعتماد المدقق على نظام الرقابة الداخلية فقط، ولكن يجب قيام المدقق ببعض الاختبارات التي تطمئنه وتحدد له فعالية (أو عدم فعالية) نظام الرقابة الداخلية محل الفحص، كما أن النموذج لم يوضح كيفية تحديد الخطأ المعنوي.

ويرى الباحث أنه يوجد أهمية لاستخدام نماذج خطر التدقيق من خلال أنها تساعد في تخفيض خطر التدقيق إلى مستوى يكون مناسباً لإبداء رأي عن القوائم المالية، ويساعد أيضاً في تخطيط عملية التدقيق وجمع الأدلة، وكذلك يسمح استخدام نماذج خطر التدقيق باتساع خدمات التدقيق بحيث يمكن تطبيقه عند أي مستوى خطر، وكذلك قد يحد نموذج خطر التدقيق من نمو وتوسع عملية التدقيق، في تلك المجالات التي لا يستطيع المدقق أن يجمع بشأنها أدلة الإثبات الكافية والضرورية لحصر خطر التدقيق في هذه المجالات للوصول إلى حماية مصالح الأفراد، والمحافظة على سمعة المهنة.

ويعتبر الباحث نموذج المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين لقياس خطر التدقيق الصادر بمعيار رقم (39) والمعدل بمعيار (47) والذي يتمثل بالمعادلة التالية : (خطر التدقيق = الخطر الملازم * خطر الرقابة * خطر الاكتشاف) من النماذج المهمة التي يستخدمها المحاسبين القانونيين في مكاتب التدقيق الأردنية لقياس خطر التدقيق في البنوك الأردنية.

2-2-2 أنواع الخطر في التدقيق:

تم تصنيف خطر التدقيق إلى نوعين رئيسيين على أساس مدى إمكانية التحكم فيه من عدمه كما يلي (Alvin, 2003):

الأول: احتمال حدوث خطأ جوهري في القوائم المالية وهذا الخطر يخرج عن سيطرة المدقق المباشرة وله ثلاث محددات وهي: مدى نزاهة الإدارة، ومدى جودة وقوة نظام الرقابة الداخلية، ووضع المنشأة المالي والاقتصادي.

الثاني: احتمال الفشل في اكتشاف خطأ جوهري وهذا النوع يمكن التحكم به وله فرعان وهما: خطر المعاينة، خطر غير المعاينة.

■ خطر المعاينة Sampling Risk

ويتمثل في احتمال أن يكون في أرصدة الحسابات أو القوائم المالية خطأ جوهري وفشلت عملية التدقيق في اكتشافه لأن العينة التي تم سحبها قد لا تمثل المجتمع بشكل كافٍ، ويمكن تقسيمه إلى نوعين كما يلي (المطارنة ، 2006):

1. خطر الرفض غير الصحيح Risk of Incorrect Rejection

ويطلق عليه أيضاً خطر ألفا Alpha Risk كما يسمى بالخطر من النوع الأول، ويحدث هذا النوع من الخطر عندما تكون النتائج التي يتم التوصل إليها من فحص العينة تؤكد أن أرصدة حسابات أو عملية تدقيق معينة تحتوي على أخطاء جوهريّة، في حين أنها لا تحوي هذه الأخطاء، ويؤثر هذا النوع من الخطر على كفاءة عملية التدقيق.

2. خطر القبول غير الصحيح Risk of Incorrect Acceptance

ويطلق عليه أيضاً خطر بيتا Beta Risk ويسمى أيضاً بالخطر من النوع الثاني ، ويحدث هذا النوع من الخطر عندما تكون النتائج التي يتم التوصل إليها من فحص العينة تؤكد إن أرصدة حسابات أو عملية تدقيق معينة ليس بها أخطاء جوهريّة، بينما في الواقع يوجد بها أخطاء جوهريّة، ويؤثر هذا النوع من الخطر على فعالية عملية التدقيق.

■ خطر غير المعاينة Non Sampling Risk :

ويرجع هذا النوع من الخطر لأسباب أخرى غير استخدام العينات مثل الآتي:

- تطبيق إجراءات تدقيق لا تتفق مع الهدف المطلوب تحقيقه من عملية التدقيق.

- التفسير الخاطئ لإجراءات التدقيق.
- استخدام مستندات غير مناسبة.
- الاعتماد على بعض المعلومات الخاطئة التي قد يتم الحصول عليها من طرف ثالث (المطارنة، 2009).

ويرى الباحث أن خطرَ المعاينة خطرٌ لا بد منه في ظل عدم القيام بعملية تدقيق تفصيلية شاملة، لأن العينة المحددة يحتمل عدم تمثيلها للواقع. وأنه بسبب إهمال المدقق أو ضعف تأهيله أو بسبب التطبيق الخاطئ لأحد أساليب أو إجراءات التدقيق يحدث خطر الأداء الخاطئ لعملية التدقيق نفسها.

المبحث الثالث

عناصر خطر التدقيق

مقدمة:

تتضمن مخاطر التدقيق وفقاً لمعيار التدقيق رقم ISA 315 الفقرة (7) عنصرين أساسيين: أولاً خطر أن البيانات المالية تتضمن خطأ هام (خطر ملازم وخطر ضبط)، وثانياً خطر ألاّ يكتشف المدقق الخطأ الهام (خطر الاكتشاف أو خطر التكاليف). ولتقليل مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض مقبول، يقوم المدقق بتقييم مخاطر الأخطاء الهامة على مرحلتين: الأولى على مستوى البيانات المالية ككل، والتي ممكن أن تؤثر على عدة تأكيدات. والثانية مخاطر موجهة لتأكيدات محددة على مستوى فئة من العمليات، ورصيد حساب، والإفصاح.

هذا يعني أنه يتم تقييم الخطر، لكل تأكيد موجود في رصيد حساب، أو فئة من العمليات أو إفصاح، هل هو عالي، متوسط أو منخفض. يتم تخطيط إجراءات تقييم المخاطر للحصول على فهم للمنشأة وبيئتها بما في ذلك الضبط الداخلي Internal Control (ISA No.315، 2010).

لقد حدد معيار خطر التدقيق رقم 47 لسنة 1983 الصادر عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) بأن مكونات خطر التدقيق تحتوي على ثلاثة عناصر رئيسة تتمثل في الخطر الملازم وخطر الرقابة ، وخطر الاكتشاف ، وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه العناصر الثلاثة :

2-3-1 الخطر الملازم:

يعتبر الخطر الملازم من مكونات خطر التدقيق وعوامل أو مؤشرات هذا الخطر لا يمكن تجاهلها عند تخطيط عملية التدقيق، ونظراً لهذا الدور فقد اهتمت به العديد من المنظمات المهنية حيث تم تعريف الخطر الملازم من قبل معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) بأنه "قابلية رصيد حساب معين أو نوع معين من العمليات لحدوث خطأ جوهري، أو يكون جوهرياً إذا اجتمع مع غيره من الأخطاء في أرصدة حسابات أو عمليات أخرى وذلك مع عدم وجود إجراءات رقابة داخلية" (AICPA، 1983، AU 312، 20(a)). وعرفت معايير التدقيق الدولية الخطر الملازم بأنه " قابلية تعرض تأكيد حول فئة من المعاملات أو رصيد حساب أو إفصاح لوجود خطأ قد يكون جوهرياً، إما منفرداً أو لدى جمعه مع أخطاء أخرى، وذلك قبل النظر في أية أنظمة رقابة ذات علاقة (ISA No.200، 2010).

ويعرف الخطر الملازم أيضاً بأنه " الخطأ الذي قد يحدث في بند محاسبي أو في نوع معين من المعاملات بشرط أن يكون جوهرياً وألا يكون راجعاً إلى ضعف نظام الرقابة الداخلية. وهو الأمر الذي يعني أن الخطر الملازم يتعلق بطبيعة العنصر أو الحساب المعني"، وعرف (Jante، 1987) الخطر الملازم بأنه "خطأ جوهري يمكن حدوثه في أحد البنود المحاسبية أو في نوع معين من المعاملات ولا يرجع لضعف في الرقابة الداخلية".

وعلى ذلك يعتبر الخطر الملازم قياساً لتقدير المدقق لاحتمالية أن الأخطاء (التحريفات) الزائدة عن المقدار المقبول توجد في دورة أو جزء من المعاملات قبل أخذ فعالية الرقابة الداخلية في الاعتبار، أو في قول آخر قابلية القوائم المالية للخطأ الجوهري بافتراض عدم وجود رقابة داخلية، حيث يتم تجاهل الرقابة الداخلية في تحديد الخطر الملازم (Messier ، 2000).

وعليه، فإن الخطر الملازم يتم تقديره بصفة مستقلة عن خطر الرقابة. وأن هناك كثير من العوامل التي تؤثر بصفة عامة على المخاطر الملازمة، مثل:

- 1- موسمية النشاط.
- 2- حجم المنشأة محل التدقيق.
- 3- درجة تعرض الحسابات للغش والسرقة وفرص حدوثها.
- 4- طبيعة عمليات المنشأة وطبيعة الأخطاء المحتملة.
- 5- الصناعة التي ينتمي إليها العميل.
- 6- المركز المالي للعميل والضغط التشغيلية والتنظيمية التي تعرض لها.
- 7- معدل دوران الإدارة ومجلس الإدارة.
- 8- تاريخ تعديل الأخطاء لحساب معين.
- 9- استخدام التقديرات في الأرقام المحاسبية.
- 10- التغييرات في الإجراءات والأنظمة.
- 11- مدى صعوبة تحديد الكميات والقيم في السجلات المحاسبية.

ويعد الخطر الملازم من أهم الأخطار التي يجب تقديرها بصورة دقيقة، إذ أنها تؤثر بصورة جوهريّة على كفاءة وفاعلية عملية التدقيق، حيث تتأثر كفاءة عملية التدقيق إذا ما تم تحديدها بأعلى مما يجب، ويتطلب

ذلك مجهوداً أكبر من المدقق والعكس صحيح. كما تفقد عملية التدقيق فاعليتها إلى حد كبير إذا لم يتم تحديد الخطر الملازم في مستواها الملائم (Fendri-Kharrrat، 2005).

■ التوصل للمعلومات لتقدير الخطر الملازم:

يبدأ المدققون تقدير المخاطر الملازمة خلال مرحلة التخطيط، ويقومون بتحديث هذا التقرير خلال كافة مراحل التدقيق، وعلي سبيل المثال تتعلق مصادر المعلومات التالية مباشرة بكيفية تقدير المخاطر الملازمة: المناقشة التي تتم مع العميل للحصول علي معلومات عن مجال عمل العميل والنشاط الذي يعمل فيه، وزيارة المصانع ومقر الإدارة لدى العميل، والتعرف على الأطراف المرتبطة، وعندما يقوم المدقق بأداء عدد متنوع من الاختبارات خلال التدقيق، يتم التوصل لمعلومات إضافية غالباً ما تؤثر في التقرير الأصلي (Patrick، 2006).

وترتبط عملية تحديد الخطر الملازم بالنظم المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية المستخدمة في المنشآت، وهذه النظم تعمل على:

- أن المعاملات تنفذ حسب القرارات العامة أو الخاصة للإدارة .
- أن كافة المعاملات والأحداث الأخرى تسجل فوراً بالمبلغ الصحيح وفي الحسابات الملائمة وفي الفترة المالية التي تعود لها، وذلك لغرض إتاحة الفرصة لتهيئة البيانات المالية طبقاً للإطار المحدد للتقارير المالية.
- أن حرية الوصول إلى الأصول والسجلات مسموح بها فقط حسب قرارات الإدارة .
- مقارنة الأصول المسجلة مع الأصول الموجودة فعلاً. وذلك في فترات معقولة، واتخاذ الإجراءات الملائمة حيال أية فروقات (Ballon ، 2002).

إلا أن الأهداف المذكورة أعلاه تواجه العديد من المحددات، لأن النظم المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية لا تستطيع أن توفر للإدارة أدلة قاطعة للعديد من الأسباب منها:

- المتطلبات الاعتيادية للإدارة بعدم تجاوز كلفة نظام الرقابة الداخلية للمنافع المتوقعة من تطبيق النظام.
- معظم الضوابط الداخلية تميل للتوجه الى المعاملات المتكررة وليس الى المعاملات غير المتكررة.
- احتمال الخطأ البشري بسبب الإهمال أو الارتباط أو أخطاء في تقدير وفهم التعليمات.

- إمكانية الالتفاف على الضوابط الداخلية من خلال تواطؤ أحد الإداريين أو أحد الموظفين مع أطراف من خارج أو من داخل المنشأة .
- إمكانية قيام أحد الأشخاص المسؤولين عن ممارسة الرقابة الداخلية بإساءة استخدام هذه المسؤولية، مثلاً، قيام أحد الإداريين بتجاهل الرقابة الداخلية.
- إمكانية أن تصبح الجراءات غير ملائمة بسبب التغييرات في الظروف ، وإمكانية تدهور الالتزام بهذه الإجراءات .

ولمواجهة هذه المحددات يعمل المدققون عادة على فهم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية المستخدمة ومعرفة أنواع المعاملات الرئيسية لعمليات المنشأة والكيفية التي بدأت فيها هذه المعاملات والسجلات المحاسبية والمستندات المساندة والحسابات التي تتضمنها البيانات المالية اضافة الى طريقة معالجة التقارير المحاسبية والمالية والحالات الأخرى لغاية تضمينها في البيانات المالية (C.Humphery ، 2002).

ويرى الباحث أنه على المدقق أن يحصل على فهم كاف لبيئة الرقابة وللنظام المحاسبي لغرض تخطيط عملية التدقيق وبالتالي تطوير خطة التدقيق، وبناءً عليه، يقرر فيما إذا كانت هناك ضرورة لفهم إضافي لإجراءات الرقابة، وبسبب اندماج إجراءات الرقابة مع بيئة الرقابة والنظام المحاسبي فيما يخص قطاع البنوك فإن المدقق سيدرك فيما إذا تتم مطابقة حسابات النقدية للبنك مثلاً .

2-3-2 خطر الرقابة :

يعرّف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) خطر الرقابة بأنه "الخطر الناتج عن حدوث خطأ في أحد الأرصدة أو في نوع من العمليات ويكون جوهرياً إذا جمع مع خطأ رصيد أو عملية أخرى، ولا يمكن منعه أو اكتشافه في الزمن المناسب بسبب ضعف أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة" (SAS No.47، 1983) ، وتعرف معايير التدقيق الدولية خطر الرقابة بأنه " مخاطرة تتمثل في أن الخطأ الذي قد يحدث في عملية تأكيد حول فئة من المعاملات أو رصيد حساب أو إفصاح والذي قد يكون خطأ جوهرياً، إما منفرداً أو لدى جمعه مع الأخطاء الأخرى، لن يتم منع حدوثه أو اكتشافه أو تصحيحه في الوقت المحدد من قبل الرقابة الداخلية للمنشأة (ISA No.200، 2010) .

وكذلك يعرف خطر الرقابة بأنه "الخطر الناتج عن حدوث خطأ في أحد الأرصدة أو في نوع معين من المعاملات، قد يكون جوهرياً إذا اجتمع مع خطأ في أرصدة أخرى أو نوع آخر من المعاملات ولا يمكن منعه أو اكتشافه في وقت مناسب عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية ؛ بمعنى أن خطر الرقابة يعتبر قياساً لتقديرات المدقق الاحتمالية حول أن الأخطاء (التحريفات) الزائدة عن المقدار المقبول في دورة أو جزء من المعاملات لن تمنع أو تكتشف بواسطة الرقابة الداخلية للعميل (Abraham، 2008).

ويعتبر هذا الخطر دالة لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية ، حيث أنه كلما كانت الرقابة الداخلية أكثر فعالية كان هناك احتمال عدم وجود أخطاء أو اكتشافها بواسطة هذا الهيكل أو كان معامل الخطر الذي يمكن تحديده لخطر الرقابة أقل. ونظراً للحدود اللازمة لأي نظام رقابة داخلية فإنه لا مفر من وجود هذا الخطر. ويتوقف تقدير المدقق لهذا النوع من الخطر على قيامه باختبارات مدى الالتزام بنظام الرقابة الداخلية الخاص بالمنشأة محل التدقيق. وفي حالة عدم ثبوت وجود مثل هذا التقييم فينبغي على المدقق أن يفترض أن خطر الرقابة مرتفع.

ومن هنا فإن تقدير المدقق لخطر الرقابة لا يتوقف على الرقابة الداخلية فحسب، وإنما يتوقف أيضاً على قوة اختبارات مدى الالتزام، وعلى نتيجة تلك الاختبارات، فإذا كانت النتائج إيجابية، فإن تقدير المدقق لخطر الرقابة يقل، وإذا كانت ضعيفة فإن تقدير المدقق لخطر الرقابة سوف يرتفع.

وعموماً فإن تحديد المدقق لخطر الرقابة الداخلية ومجالات الضعف في نظام الرقابة الداخلية يعتمد إلى حد كبير على الحكم الشخصي للمدقق، ويعرف ضعف الرقابة الداخلية الذي يؤدي إلى تقدير مرتفع لخطر التدقيق بأنه غياب أو عدم فاعلية إجراءات الرقابة، والتي تؤدي إلى وجود خطأ أو عدم انتظام في القوائم المالية، وتتحدد الأهمية النسبية لهذا الخطر بمقدار أثره على القوائم. ويترتب على ذلك ضرورة قيام المدقق بتحديد احتمال حدوث خطأ أو أوجه عدم انتظام لا تكتشف في الوقت المناسب وتؤثر جوهرياً على عناصر القوائم المالية (الدميري وآخرون، 2006).

ويشترك خطر الرقابة مع الخطر الملازم في أن كليهما لا يتوقف على المدقق وإنما يعتمد على المنشأة محل التدقيق.

لتقييم خطر الرقابة يجب على مدقق الحسابات القيام بالإجراءات التالية :

- أن يقوم بعملية التقدير الأولي لخطر الرقابة عن طريق تقييم فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية بمنع حدوث معلومات خاطئة أساسية أو اكتشافها وتصحيحها.
- أن يقوم المدقق بتوصيف وفهم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وذلك للتحقق من تصميم هذه الأنظمة وهل تعمل علي منع أو اكتشاف وتصحيح المعلومات الخاطئة بشكل ملائم.
- أن يقوم مدقق الحسابات بتحديد نوعية أدلة الإثبات الملائمة وتوقيت الحصول عليها خاصة فيما يخص فصل الواجبات.
- أن يقوم مدقق الحسابات قبل ختام عملية التدقيق بتقدير مدى صحة خطر الرقابة (المطارنة ، 2006).

2-3-2-1 الاعتبارات الواجب أن يراعيها المدقق في شأن خطر الرقابة:

إذا توقع المدقق بعد حصوله على فهم للنظام المحاسبي والبيئة الرقابية - الاعتماد على تقديره لخطر الرقابة لتخفيض مدى إجراءاتها الخاصة بالتحقق، فيجب عليه أن يقوم بتقدير مبدئي لخطر الرقابة لتأكيدات القوائم المالية المهمة ، وأن يقوم بتخطيط وتنفيذ اختبارات رقابية لتعزيز هذا التقدير وإذا قرر المدقق نتيجة لعمله فيما يختص بالنظام المحاسبي والبيئة الرقابية أن المرجح أنها لا تتمتع بالكفاءة فيُفترض أن خطر الرقابة عالي (Messier ، 2010).

إن التقدير المبدئي لخطر الرقابة هو عملية تقويم للفاعلية المحتملة للنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للجهة محل الرقابة في منع وتصحيح أي بيانات غير صحيحة مهمة. ويتطلب ذلك دراسة تصميم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية لتقدير مدى فاعليتها. ومع ذلك، يوجد دائماً بعض خطر الرقابة نظراً للقيود الملازمة لأي نظام للرقابة الداخلية و كلما زادت فاعلية تقدير نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي للجهة محل التدقيق، قل تقدير المدقق لخطر الرقابة. وعندما يحصل المدقق على أدلة تدقيق مرضية من الاختبارات الرقابية عن فاعلية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، فإنه يمكن تخفيض مدى إجراءات التحقق، و قد يقرر المدقق أن النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية ليسا فعالين، أو قد يقرر أنه من المحتمل أن تبني أسلوب تدقيق يعتمد على اختبارات رقابية لا يتمتع بالكفاءة. وفي مثل هذه الأحوال فإن

المدقق يخطط أسلوب تدقيق على أساس أنه يجب الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة عن طريق إجراءات التحقق بصفة كلية وعن طريق أي عمل تدقيق يتم القيام به في إعداد القوائم المالية، وقد تتخذ الإدارة في كثير من الأحيان إجراءات تعويضية عندما يكون الخطر الملازم عالي بتصميم أنظمة محاسبية ورقابة داخلية لمنع واكتشاف أي بيانات غير صحيحة، ولذلك ففي كثير من الأحيان تكون هناك علاقة ارتباط متبادل بين الخطر الملازم وخطر الرقابة يمكن تحديدها بطريقة أكثر ملاءمة بعمل تقدير واحد مجتمع لهما (Abraham، 2008).

إن تقدير خطر الرقابة هو مساعدة المدقق في تقييم مخاطر أن تحتوي القوائم المالية على بيانات غير صحيحة مهمة. فعملية تقدير خطر الرقابة بالإضافة إلى تقدير الخطر الملازم تعطي أدلة إثبات حول وجود مثل هذه البيانات غير الصحيحة في القوائم المالية. ويستخدم المدقق هذه الأدلة كجزء من الأساس المعقول لرأيه في القوائم المالية، فيجب على المدقق الأخذ في الاعتبار المستوى الذي يريده للحد من مخاطر وجود بيانات غير صحيحة مهمة في القوائم المالية والمستوى المقدر للخطر الملازم وخطر الرقابة فيقوم المدقق بأداء اختبارات التحقق للحد من خطر الاكتشاف إلى مستوى مقبول. وكلما انخفض المستوى المقدر لخطر الرقابة ، فإن المستوى المقبول لخطر الاكتشاف يرتفع. ونتيجة لذلك، قد يقوم المدقق بتغيير طبيعة، وتوقيت ومدى اختبارات التحقق وهذه الاختبارات تعتبر بمثابة تقييم مبدئي لخطر الرقابة، وهذه الاختبارات تتضمن (Messier، 2010) :

- الاستفسار الموثق من الموظفين المعنيين.
- فحص المستندات وتقارير الإدارة.
- ملاحظة تطبيق إجراءات رقابية محددة.
- خرائط التدفق.
- الاستبانات.
- جداول القرارات .

2-3-2 - 2 اختبارات الرقابة:

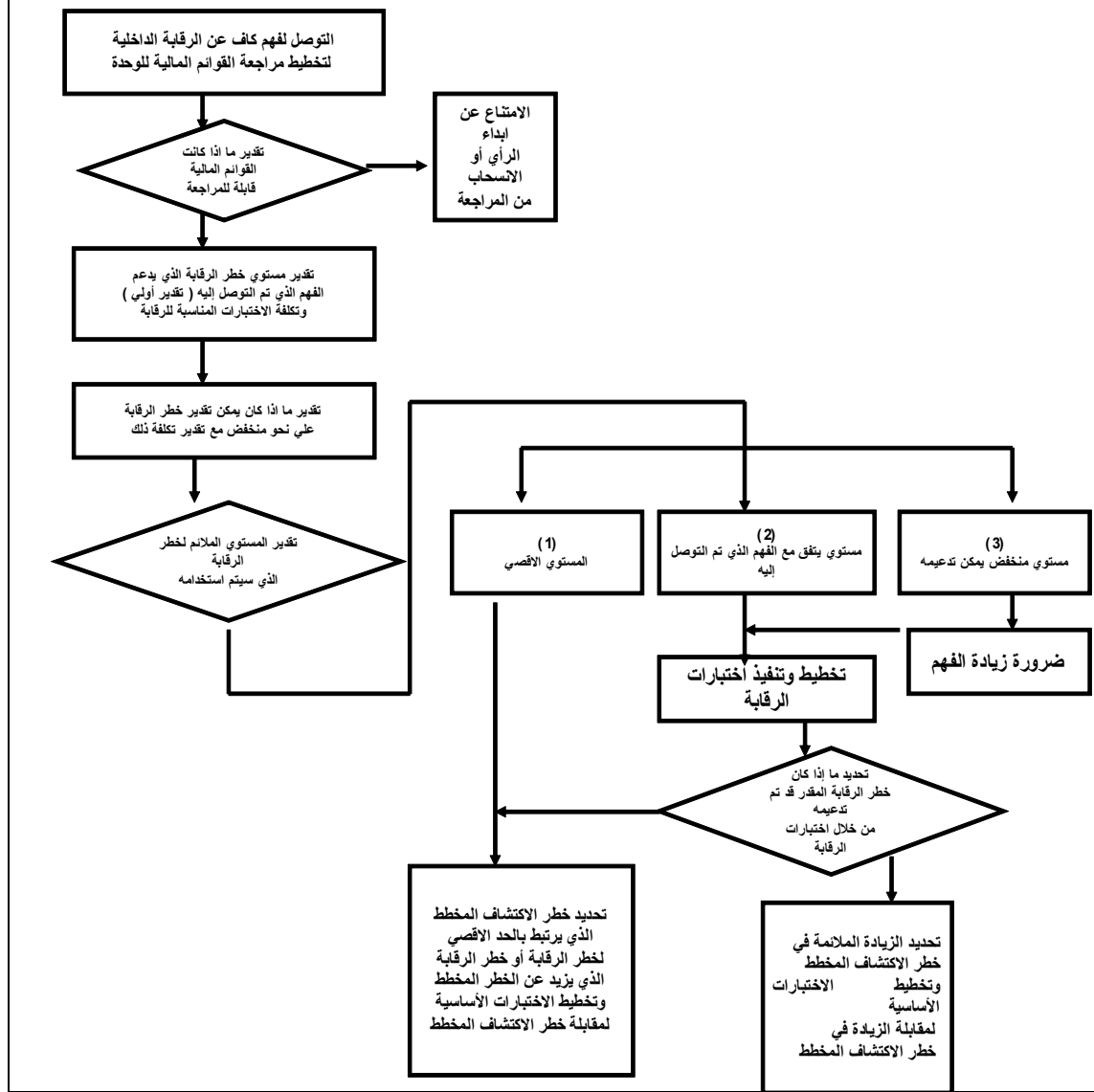
للوقوف على خطر الرقابة التي سبق الحديث عنه، فإن المدقق يستخدم ما يمكن تسميته اختبارات الرقابة، والتي يجري استخدامها لغرض الحصول على أدلة إثبات تخص فعالية تصميم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، وذلك لبيان فيما إذا كانت هذه الأنظمة مصممة بشكل ملائم لمنع أو اكتشاف وتصحيح المعلومات الخاطئة الأساسية، وبناء عليه تهتم اختبارات الرقابة الموجهة نحو فعالية تنفيذ الإجراءات الرقابية، بكيفية تطبيق الإجراءات الرقابية وتناسق التطبيق خلال الفترة الخاضعة للتدقيق وهذه الاختبارات عادة تتضمن:

- فحص المستندات المؤيدة للمعاملات، والتقارير والملفات الإلكترونية والأحداث الأخرى لغرض الحصول على أدلة إثبات بان الضوابط الداخلية تعمل كما ينبغي .
 - الاستفسارات والملاحظات من الموظفين المعنيين، حول الضوابط الداخلية التي لا تترك أثراً يقتضى لمراجعتها.
 - إعادة تأدية الضوابط الداخلية من خلال إعادة تطبيق الإجراءات الرقابية بواسطة التدقيق، مثل مطابقة حسابات البنك للتأكد من أن المنشأة قد قامت بإجرائها بالشكل الصحيح (جمعة، 2009).
- يتضح مما سبق الإشارة إليه أن على المدقق أن يحصل على أدلة إثبات من خلال اختبارات الرقابة كسند لأي تقدير بأن خطر الرقابة اقل من المستوى العالي، وكلما انخفض تقدير خطر الرقابة ، كلما كان على المدقق أن يحصل على سند بان النظام المحاسبي ونظام المراقبة الداخلية قد صمما بشكل مناسب وأنهما يعملان بفعالية.
- واستناداً إلى نتائج اختبارات الرقابة، على المدقق تقييم فيما إذا كانت الضوابط الداخلية قد صممت وتعمل كما كان متوقعاً عند التقدير الأولي لخطر الرقابة، إذ أن تقييم الانحرافات قد ينتج عنه استنتاج المدقق بأن مستوى خطر الرقابة المقدر يحتاج إلى إعادة نظر. في مثل هذه الحالات يقوم المدقق بتعديل طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الأساسية المخططة.

ورغم أهمية الاختبارات فإن المدقق لا يستطيع الاعتماد على نتائج هذه الاختبارات دون دراسة الحاجة إلى الحصول على أدلة إثبات إضافية تخص الفترة المتبقية، وهناك العديد من العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار في مثل هذه الحالات مثل (Ballon، 2002):

- نتائج الزيارة المرحلية.
 - طول الفترة المتبقية.
 - هل هناك تغييرات قد حدثت في النظام المحاسبي أو نظام الرقابة الداخلية خلال الفترة المتبقية .
 - طبيعة ومبالغ المعاملات والأحداث الأخرى والأرصدة المشمولة.
 - بيئة الرقابة وخصوصاً رقابة الإشراف.
 - الإجراءات الجوهرية التي يخطط المدقق القيام بها.
- على الرغم من أن العلاقة العكسية بين خطر الرقابة وخطر الاكتشاف قد تسمح للمدقق بتغيير طبيعة أو توقيت اختبارات التحقق أو تقييد مداها، فإن المستوى المقدر لخطر الرقابة لا يمكن عادة أن يكون منخفضاً بالدرجة التي تستبعد الحاجة إلى القيام بأي اختبارات تحقق للحد من خطر الاكتشاف لجميع التأكيدات المتعلقة بأرصدة حسابات أو أنواع عمليات مهمة. ونتيجة لذلك، وبغض النظر عن المستوى المقدر لخطر الرقابة، يجب على المدقق القيام باختبارات تحقق لأرصدة الحسابات المهمة وأنواع العمليات. وقد تحتوي اختبارات التحقق التي يقوم بها المدقق من اختبارات تفصيلية للعمليات والأرصدة وإجراءات تحليلية، وعند تقدير خطر الرقابة، فإن المدقق قد يستخدم أيضاً الاختبارات التفصيلية للعمليات كاختبارات رقابية، تكون الغاية منها اكتشاف البيانات غير الصحيحة المهمة في القوائم المالية، والهدف هو تقويم ما إذا كان الإجراء الرقابي ينفذ بفاعلية (مطارنة ، 2006).

والشكل رقم (1) يوضح العلاقة بين فهم الرقابة الداخلية وتقدير خطر الرقابة:



شكل رقم (1)

العلاقة بين فهم الرقابة الداخلية وتقدير خطر الرقابة (السوافيري، 2002)

ويرى الباحث انه على المدقق القيام بعملية تقدير خطر الرقابة من خلال عملية تقييم فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، وكذلك من خلال التخطيط للقيام باختبارات الرقابة للتأكد من صحة التقدير، وبعد إتمام جميع الخطوات والإجراءات السابقة، فإن على المدقق الوصول إلى مرحلة يكون فيها قادراً على إعداد

-التقدير النهائي لخطر الرقابة، والتي عادة ما تكون مستندة إلى نتائج الإجراءات الجوهرية وأدلة الأثبات التي حصل عليها المدقق.

2-3-3 خطر الاكتشاف:

عرف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) خطر الاكتشاف بأنه "الخطر الذي يتمثل في أن إجراءات التدقيق قد تعطي المدقق تأكيد بعدم وجود خطأ في أحد الأرصدة، أو في نوع معين من المعاملات، في حين يكون هذا الخطأ موجوداً بشكل جوهري إذا اجتمع مع أخطاء في أرصدة أخرى أو نوع آخر من المعاملات " (SAS No.47، 1983).

وعرفت معايير التدقيق الدولية خطر الاكتشاف بأنه " مخاطرة أن الإجراءات التي يؤديها المدقق للحد من مخاطرة التدقيق إلى مستوى متدن مقبول لن تكشف عن خطأ موجود قد يكون خطأ جوهرياً، إما منفرداً أو عند جمعه مع الأخطاء الأخرى (ISA No.200، 2010).

ويتعلق خطر الاكتشاف بمدى فعالية إجراءات التدقيق في اكتشاف الأخطاء، حيث يتم تعريف خطر الاكتشاف بأنه "الخطر المتمثل في أن إجراءات التدقيق قد تؤدي بالمدقق إلى نتيجة مؤداها عدم وجود خطأ في أحد الأرصدة أو في نوع معين من المعاملات في الوقت الذي يكون فيه هذا الخطأ موجوداً ويكون جوهرياً إذا اجتمع مع أخطاء في أرصدة أخرى أو نوع آخر من المعاملات، ويرتبط خطر الاكتشاف بفعالية إجراءات التدقيق المطبقة من قبل المدقق لاكتشاف الأخطاء أو بأسلوب تطبيقها. وقد عرفه أحد الكتاب كما يلي: "هو ذلك الخطر الناتج من عدم إمكانية اكتشاف المدقق للأخطاء المادية الناتجة من عدم الإظهار الصحيح للقيم في القوائم المالية" (Eilifsen، 2010).

ويعد خطر الاكتشاف دالة لإجراءات التدقيق وتطبيقها بواسطة المدقق، وينتج هذا الخطر جزئياً من حالة عدم التأكد التي تسود عملية التدقيق عندما لا يقوم المدقق بالفحص الشامل للعمليات، كما أن مثل هذا الخطر قد يوجد حتى لو قام المدقق بالفحص الشامل، فقد تكون حالات عدم التأكد ناتجة من استخدام المدقق لإجراءات غير ملائمة أو بسبب عدم تطبيق الإجراءات بطريقة سليمة أو التفسير الخاطئ لنتائج التدقيق. مع ملاحظة أن ظروف عدم التأكد الأخرى يمكن تخفيضها إلى مستوى يمكن التغاضي عنه من خلال التخطيط والإشراف الكافي والقيام بإنجاز عملية التدقيق وفقاً لمعايير رقابة جودة الأداء المناسبة. ويتضمن خطر الاكتشاف عنصرين هما:

الأول : الخطر المتعلق بفشل إجراءات التدقيق التحليلية في اكتشاف الأخطاء التي لا يتم منعها أو اكتشافها عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية. ويسمى "خطر التدقيق التحليلي".

الثاني: الخطر المتعلق بالقبول غير الصحيح لنتائج الاختبارات التفصيلية في الوقت الذي يكون هناك خطأ جوهري يوجب الرفض ولم يتم اكتشافه عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية وإجراءات التدقيق التحليلية وغيرها من الاختبارات الملائمة ويسمى "خطر التدقيق التفصيلي" (Eilifsen, 2010).

ويختلف خطر الاكتشاف عن كل من الخطر الملازم وخطر الرقابة في كونه يتوقف على إجراءات التدقيق التي يستخدمها المدقق ومن ثم يمكن التأثير عليها من خلاله. كما يمكن القول بصفة عامة: أن هناك علاقة عكسية بين خطر الاكتشاف وكل من الخطر الملازم وخطر الرقابة، فكلما انخفض درجة الخطر الملازم وخطر الرقابة الذي يعتقد المدقق بوجوده زاد خطر الاكتشاف الذي يتحمله المدقق، وعلى العكس فإنه كلما زاد درجة الخطر الملازم وخطر الرقابة انخفض خطر الاكتشاف الذي يتحمله المدقق، يمكن توضيح هذه العلاقة من خلال مصفوفة مكونات الخطر كما هو موضح بالجدول رقم (2): (لطفي، 2007)

جدول رقم (2)

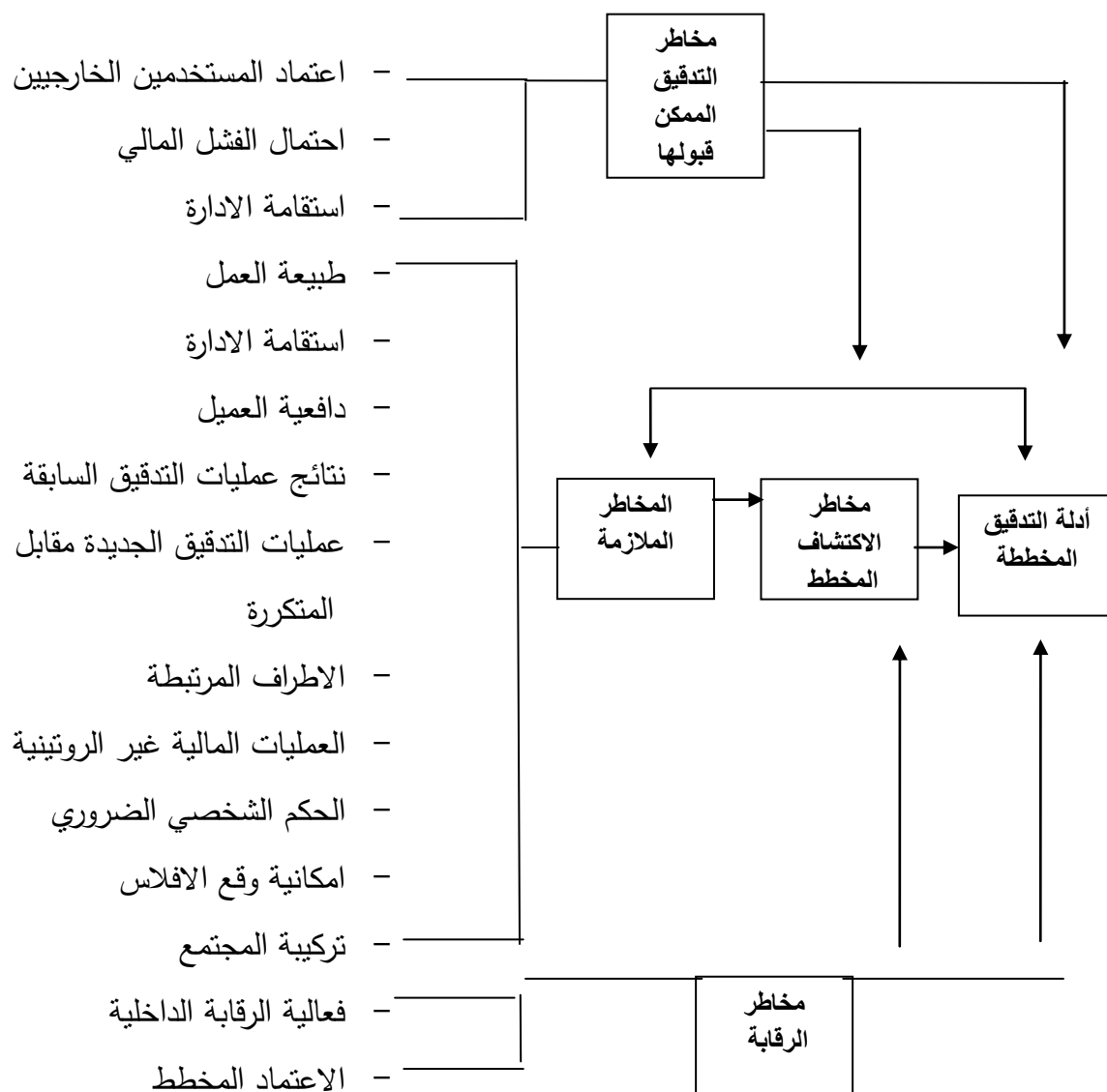
مصفوفة مكونات الخطر

تقييم المخاطر الملازمة	تقييم خطر الرقابة			
	الحد الأقصى	مرتفع	معتدل	منخفض
المستوى المقبول لمخاطر الاكتشاف لتحقيق مخاطر المراجعة منخفضة	منخفض جدا	منخفض جدا	منخفض	منخفض
الحد الأقصى	منخفض جدا	منخفض جدا	منخفض	منخفض
مرتفع	منخفض جدا	منخفض	منخفض	معتدل
معتدل	منخفض	منخفض	معتدل	مرتفع
منخفض	منخفض	منخفض	مرتفع	مرتفع

وعليه تبين أنه دراسة المدقق للخطر الملازم و خطر الرقابة وخطر الاكتشاف على مستوى البيانات المالية أدى إلى تخفيض تأثير خطر التدقيق على القوائم المالية. وقيام المدقق باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة أدى لتخفيض تأثير خطر التدقيق على القوائم المالية.

■ العلاقة بين العوامل التي تؤثر في خطر التدقيق والعلاقة بين مكونات خطر التدقيق والأدلة المخططة:

يلخص الشكل رقم (2) العوامل التي تحدد خطر التدقيق، وأثر المكونات الثلاثة لخطر التدقيق في تحديد خطر الاكتشاف المخطط، والعلاقة بين كافة مكونات خطر التدقيق وأدلة التدقيق المخططة، وتشير " ط " في الشكل إلى وجود علاقة طردية بين مكونات خطر التدقيق وخطر الاكتشاف المخطط أو الأدلة المخططة، بينما تشير " ع " إلى وجود علاقة عكسية.



شكل رقم (2)

العلاقة بين مكونات خطر التدقيق والأدلة المخططة (الخطيب وآخرون، 2009)

على المدقق دراسة المستويات التقديرية للخطر الملازم وخطر الرقابة، لغرض تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الجوهرية المطلوبة لتخفيض خطر التدقيق إلى مستوى أدنى مقبول. حيث يقوم المدقق بمراعاة ما يلي:

- طبيعة الإجراءات الجوهرية: مثل استعمال اختبارات موجهة إلى أطراف مستقلة من خارج المنشأة بدلاً من اختبارات مفصلة لهدف تدقيق خاص إضافة لاستعمال إجراءات تحليلية.
 - توقيت الإجراءات الجوهرية، مثلاً، القيام بالإجراءات في نهاية الفترة بدلاً من إجرائها في موعد مبكر.
 - مدى الإجراءات الجوهرية، مثل استعمال عينة بحجم أكبر.
- وحين تكون اختبارات الرقابة والإجراءات الجوهرية ممتازة بالنسبة لأغراضها، فإن نتائج أي نوع من هذه الإجراءات قد تساهم في غرض الإجراء الآخر. وإن اكتشاف معلومات خاطئة عند تنفيذ الإجراءات الجوهرية قد تسبب قيام المدقق بتعديل التقدير السابق لخطر الرقابة (C.Humphery ، 2002).

ويرى الباحث أنه على المدقق القيام ببعض الإجراءات الجوهرية لأرصدة حسابات أساسية أو مجموعة من المعاملات. لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاء حاجة المدقق إلى القيام بهذه الإجراءات الجوهرية، خصوصاً وإن كانت المستويات المقدرة للخطر الملازم وخطر الرقابة لا يمكن أن تكون منخفضة بشكل وافٍ.

الفصل الثالث

تقييم خطر التدقيق

المبحث الأول: تقييم وتحليل خطر التدقيق

1-1-3 تقييم خطر التدقيق

2-1-3 تحليل خطر التدقيق

3-1-3 تأثير خطر التدقيق على مهنة التدقيق

4-1-3 تأثير خطر التدقيق على تقرير المدقق

المبحث الثاني: إجراءات تخطيط خطر التدقيق

1-2-3 الإجراءات المتعلقة بتقدير خطر التدقيق

2-2-3 التخطيط لعملية التدقيق

المبحث الثالث: علاقات خطر التدقيق

1-3-3 العلاقة بين خطر التدقيق وأدلة إثبات التدقيق

2-3-3 العلاقة بين خطر التدقيق ونظام الرقابة الداخلية

3-3-3 العلاقة بين خطر التدقيق ومخاطر المعاينة

4-3-3 العلاقة بين خطر التدقيق ومسئولية المدقق

المبحث الرابع: مخاطر التدقيق الخارجي في البنوك

1-4-3 التدقيق الخارجي في البنوك

2-4-3 مخاطر التدقيق في البنوك

3-4-3 مخاطر التدقيق ومخاطر الأعمال في البنوك

4-4-3 توجيه عملية التدقيق

الفصل الثالث

تقييم خطر التدقيق

مقدمة:

لقد تزايدت الأزمات المالية في السنوات الماضية بشكل أدى إلى زيادة قلق المستثمرين والمساهمين والرأي العام وتزايد عدم ثقتهم في قدرة مكاتب التدقيق على بيان ما يمكن أن يحدث لحقوقهم من أخطار واحتمالات الإفلاس عند حدوث هذه الأزمات، فمهنة التدقيق يمكن القول: بأنها تمارس في بيئة تتسم بالدعوى القضائية المرفوعة والمخاطر ذات العلاقة وترجع هذه البيئة إلى فجوة التوقعات Expectations Gap وهي عبارة عن اختلاف ما يتوقعه الغير من المدقق فيما يتعلق بالرأي الذي يصدره عن القوائم المالية وبين أدائه لعملية التدقيق في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها. كما أن مسؤولية المدقق وواجباته تجاه عميله محدودة وواضحة في العقد، أما مسؤوليته تجاه الغير فتحددها النظم المعمول بها والأحكام القضائية وهي تتجه في الآونة الأخيرة إلى زيادة مسؤولية المدقق (عبدالله، 2002).

والمدقق في ظل هذه المعطيات لا يملك إلا زيادة الفحص الذي يقوم به، بحيث يكون أشمل للحصول على أدلة إثبات أكثر ليعطي ضمان أكبر، ولكن ينبغي أيضاً أن يراعي في إعداد خطة التدقيق تكلفة الحصول على أدلة الإثبات، ومقارنتها بقيمة هذه الأدلة في استنتاجات التدقيق، فأعمال التدقيق لها تكلفة وتؤدي بالموازنة بين التكلفة والعائد، وأداء عملية التدقيق بشكل شبه كامل يعتبر مكلفاً جداً وغير ممكن إلا في الحالات الخاصة (جمعة، 2009).

وبناءً عليه، سيتناول الباحث في هذا الفصل تقييم وتحليل خطر التدقيق وتأثير هذا الخطر على مهنة وتقرير المدقق في المبحث الأول، وإجراءات تخطيط وتقدير خطر التدقيق في المبحث الثاني، ويستعرض المبحث الثالث علاقة خطر التدقيق بكل من أدلة الإثبات ونظام الرقابة الداخلية ومخاطر الأعمال ومخاطر المعاينة، ويختتم هذا الفصل بمخاطر التدقيق الخارجي في البنوك كما جاء بالمبحث الرابع.

المبحث الأول

تقييم وتحليل خطر التدقيق

3-1-1 تقييم خطر التدقيق:

تجاهلت العديد من مكاتب التدقيق تطبيق نشرة معايير التدقيق رقم (47)، و (82) وتعديلاتهما، واللذان ينصان على ضرورة قيام المدقق بتقييم خطر التدقيق ومن أهمها خطر الغش والاختلاس عند تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق، أما الآن فقد اتجهت أغلب المكاتب إلى مناقشة أهم جوانب عوامل الخطر قبل تخطيط كل عملية من عمليات التدقيق وخصوصاً مع صدور إيضاح المعيار رقم (99)، على أن تقوم بإعداد برامج التدقيق على أساس هذا التقييم. اتجهت أغلب مكاتب التدقيق نتيجة لتنامي خطر التدقيق إلى زيادة استثماراتها في العنصر البشري، حيث أصبحت تخصص جزءاً كبيراً نسبياً من إيراداتها للإتفاق منه على التدريبات التي تقدمها لمدققيها بهدف اكتساب المهارات والخبرات المطلوبة لتدنية خطر عدم الاكتشاف إلى أدنى مستوى ممكن وخصوصاً في ظل البيئة التنافسية الحالية. وتشير أدبيات التدقيق بصفة عامة أن تحديد نطاق التدقيق الداخلية قد اعتمد على مدرستين، يعطي الأولى الأهمية الكبرى لتدقيق النواحي المالية والمحاسبية كوسيلة لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، أما الثانية فتركز اهتمامها على قياس كفاءة الأداء داخل الأقسام المختلفة للمنشأة، ولا شك أن المدرسة الثانية تلقى قبولاً متزايداً في وقتنا هذا نظراً لحاجة الإدارة العليا إلى المعلومات عن كفاءة التنفيذ.

ويلاحظ أن مهنة التدقيق تحاول قدر الإمكان التعاطي مع مستويات الخطر المرتفعة نتيجة زيادة مطالبات أعضاء المهنة (الطرف المتضرر الأساسي) بتوفير آليات تمكنهم من تأدية أعمالهم بمستوى مقبول من المخاطرة، وخصوصاً أن معايير التدقيق نفسها تشير إلى أن على المدقق تخطيط عملية التدقيق لتدنية الخطر إلى المستوى المقبول مهنياً، ومن ثم أصبح التدقيق يسعى إلى رفع مستوى الأنشطة ذات القيمة للعميل وللمدقق، والابتعاد قدر الإمكان عن الأنشطة التي لا تضيف قيمة (Eilifsen, 2010).

كما أن مسؤولية المدقق وواجباته تجاه عميله محدودة وواضحة في العقد، أما مسؤوليته تجاه الغير فتحددها النظم المعمول بها والأحكام القضائية وهي تتجه في الآونة الأخيرة إلى زيادة مسؤولية المدقق، ولقد تفاعلت المنظمات المهنية مع المطالبة بزيادة مسؤولية المدقق في تقييم خطر التدقيق والتقليل من فجوة التوقعات المشار إليها. وقد صدر عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) عدد من نشرات المعايير

اهتمت بالأعمال غير القانونية التي ترتكب من قبل العميل ومدى مسؤولية المدقق عن تقييمها عنها، وقد قسمتها إلى نوعين:

■ النوع الأول: أعمال غير قانونية لها تأثير مباشر كبير على قيم القوائم المالية، فالمدقق مسؤول عن تقييم الأخطاء والمخالفات الجوهرية، ويجب عليه أن يقوم بتصميم برنامج التدقيق الذي يوفر له ضماناً كافياً بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

■ النوع الثاني: تقييم المخالفات وهي الأعمال غير القانونية التي لها تأثير غير مباشر على القوائم المالية، وترتبط هذه الأعمال عادة بالنواحي التشغيلية أكثر من ارتباطها بالنواحي المالية والمحاسبية مثل تجارة المخدرات، وقوانين حماية البيئة ، وقوانين الضرائب... وغيرها.

وقد أشارت النشرة رقم 54 إلى أن عملية التدقيق التي تتم طبقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها لا تتضمن عادة إجراءات تؤدي إلى اكتشاف مثل هذه الأعمال وعلى المدقق تقييم أثر هذا النوع من الأعمال إذا توفرت لديه معلومات توحى باحتمال وجود مثل هذه المخالفات. فلقد أضافت نشرة المعايير هذه أمراً جديداً، حيث وسعت مسؤولية المدقق المتعارف عليها في ظل معايير التدقيق المقبولة قبولاً عاماً (ذنيات، 2012).

ويرى الباحث ان التقييم الفعال لخطر التدقيق يتطلب جمع معلومات تفصيلية عن جميع العوامل التي يمكن أن تشكل خطراً على عمل العميل وعملية التدقيق، ويجب تصنيف خطر التدقيق حسب درجة الخطورة، وتأثيرها سواء أكانت هذه المخاطر ذات علاقة ببيئة العميل او عملية التدقيق ذاتها، وضرورة الرجوع الى معايير التدقيق الدولية والتي تنص على ضرورة قيام المدقق بتقييم خطر التدقيق ومن أهمها مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال عند تدقيق البيانات المالية وإجراءات تقييم المخاطر والأنشطة ذات العلاقة (ISA No.240، 2010). وعند تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق (ISA No.300، 2010)، وتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية (ISA No.315، 2010).

3-1-2 تحليل خطر التدقيق:

تعتبر عملية تحليل خطر التدقيق إجراءً مهماً وجوهرياً عندما يقوم المدقق بالتخطيط لعملية التدقيق وتحديد نطاقها، ويمكن القول: بأن إدارة المنشأة تستطيع الحد من هذه الخطر إذا تم استخدام وتطبيق نظام سليم

لإجراءات ونظام الرقابة الداخلية هذا من ناحية الإدارة، أما من ناحية المدقق فهو أيضاً يستطيع تخفيض هذا الخطر وذلك عن طريق إجراء التحليل والدراسة لهذه الخطر.

ويطلق على الخطأ أو التحريف أو الغش المقصود وغير المقصود الحاصل رغم فحص نظام الرقابة الداخلية من قبل المدقق أو بفحص المدقق لأرصدة الحسابات المعنية ولم يتم اكتشافه بواسطة نظام الرقابة الداخلية هو خطر التدقيق، كما سبقت الإشارة إليه. ولا بد من وجوده نظرياً ويتم تحليل الخطر وتفصيل الأجزاء التي تتكون منها ليتم الحد من هذا الخطر ويسمى الخطر المقبول أو المخطط. ويمكن تحليل خطر التدقيق باعتبار أهميته وأنه متغير مستقل ومؤثر في جميع مراحل عملية التدقيق كما يلي:

- تحليل وصفي غير كمي ويشتمل على عملية تقييم سلامة ونزاهة وكفاءة إدارة المنشأة وكذلك تقييم مدى استمرارية المنشأة وما شابه ذلك.
- تحليل كمي باستخدام وسائل التحليل المعروفة مثل المؤشرات والنسب وتحليل الاتجاه وغيرها ، ويشتمل على تحليل اتجاه الأرباح ومقاييس السيولة واتجاهات التدفقات النقدية واستخدام المؤشرات المالية في تقييم موقف المنشأة المالي (السيولة، والربحية، والتدفقات النقدية) ومقارنتها بمتوسطات الصناعة أو النشاط أو مقارنتها بنظيرها في السنوات السابقة (لطفي،2007).

وسائل تحليل خطر التدقيق:

فيما يلي بعض الوسائل المتعلقة بتحليل خطر التدقيق:

■ تقييم نزاهة الإدارة :

يمكن للمدقق جمع بعض المعلومات عن المنشأة مثل أن يقوم المدقق بدراسة أي أخطاء أو مخالفات جوهرية أو تصرفات غير قانونية تم اكتشافها من خلال عمليات التدقيق السابقة، وأثناء عملية التدقيق المبدئية يوجه المدقق بعض الاستفسارات للإدارة عما إذا كان هناك التزامات عرضية ، ثم الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والمتطلبات القانونية ومن خلال دراسة ردود الإدارة على بعض الاستفسارات عن عمليات التدقيق السابقة يتم تقييم مدى نزاهة واستقامة الإدارة.

فمن خلال التعرف على خصائص الشركة محل التدقيق سواءً المالية أو الإدارية أو الظروف المحيطة يتعرف المدقق على مدى نزاهة الإدارة، وما إذا كان هناك دوافع للتلاعب والأخطاء والتحريفات التي تؤثر

على تقديرات مستوى خطر التدقيق، وذلك في سبيل الوصول إلى الحكم على مستوى خطر التدقيق (القريري، 2002).

■ استقصاء وتقييم العاملين :

إنّ المناقشة المبدئية لموظفي المنشأة تعطي المدقق انطباعاً عن النواحي التي تتسم بالتعقيد عند تطبيق عملية الفحص، وعلى ضوء هذه المناقشة يعدل خطة التدقيق بما يكفل تدقيق فعال لهذه النواحي، مثل وجود مخزون يحتاج إلى خبرة خاصة في التقييم والجرد، وجود نظم تشغيل إلكتروني معقدة جداً لدرجة أنه يستلزم الاستعانة بمختصين في تدقيق الحاسب الإلكتروني.

ويجب أن ينصرف اهتمام المدقق هنا إلى النواحي غير العادية عالية الخطر، مثل أن يكتشف المدقق وجود تضخيم في الأرباح بسبب وجود طاقات عاطلة مع منافسة شديدة من المنشآت المماثلة في النشاط والمجال. كما يجدر بالمدقق الانتباه في مثل هذه الظروف والحذر من احتمال تضخيم المكاسب وذلك من عدة طرق منها مثلاً: الاعتراف المبكر بالإيرادات، وتأجيل إثبات المصروفات المحققة. وغيرها من الأساليب التي تحقق إظهار الأرباح بأعلى من قيمتها الحقيقية.

ويعتبر استقصاء وتقييم العاملين من الأدوات المساعدة للمدقق في تحديد نوع ومستوى الخطر في مجالات التدقيق الرئيسية من حيث الأمور المتعلقة بالهيكل التنظيمي للوحدة. وتكون المشكلة أكبر في حالة عدم وجود الكفاءات المتخصصة لدى منشأة التدقيق فالتحديد المبكر لمثل هذه الاحتياجات يسمح للمدقق بالتخطيط والجدولة الفعالة لعملية التدقيق (الخطيب وآخرون، 2009).

■ الاستعانة بالموظفين لدى المنشأة محل الفحص:

يستطيع المدقق من خلال الاستعانة بموظفي بعض المنشآت التي لديها أقسام رقابة داخلية لها حد أدنى من الاستقلال، التركيز على النواحي ذات الخطر، حيث يرتب المدقق عادة للاستعانة بموظفي المنشأة محل التدقيق في عملية التدقيق، بإسناد بعض مهام التدقيق التي لا تحتاج لاتخاذ قرار مبني على الحكم الشخصي للمدقق، على أن المدقق يفحص تلك المهام التي أسندها، كما ينبغي للمدقق اختيار الموظفين القادرين على إنجاز المهام الموكلة إليهم. وبذلك يمكن للمدقق تخصيص جهد ووقت أكثر لإعطاء اهتمام أكبر للنواحي التي يرى أنها أكثر خطورة .

■ تحديد الظروف المحيطة :

يتم تحديد الظروف المحيطة من خلال تحديد المستخدمين للقوائم المالية والوضع القانوني للعميل هل هو شركة خاصة أو شركة عامة (مساهمة) وما إذا كانت القوائم المالية تفي باحتياجات المستخدمين لهذه القوائم لأن مسؤولية المدقق القانونية تتأثر اعتماداً على المستخدمين للقوائم المالية. وكذلك تقييم ما إذا كان هناك خطر غير عادي مثل قضايا مرفوعة ضد العميل، مثل الشركات التي يكون لديها منتجات أو عمليات خاضعة للفحص والتفتيش من قبل السلطات التنظيمية، أو يكون هناك دعاوى قضائية جوهريّة (الوقاد، 2010).

■ دراسة طبيعة الأعمال والصناعة (سرور، 2011) :

إن تحليل طبيعة أعمال المنشأة والصناعة التي تعمل فيها تلك المنشأة بدقة يعتبر أداة فعالة من الأدوات التي تعين على فهم ومعرفة الأعمال التي تزاولها المنشأة محل التدقيق عن كثب. ويتمكن المدقق من استطلاع تلك العمليات التي تنطوي على تهديد أكبر بوجود خطأ مادي. فبعد قبول تدقيق العميل يقوم المدقق بدراسة أكثر عمقاً في الهيكل التنظيمي للمنشأة وعملياتها الرئيسية والفرعية، ليتمكن المدقق من تحديد العمليات المعقدة ومن ثم المفاضلة بين شكل ومحتوى العمليات بطريقة أكثر وضوحاً، وذلك من خلال دراسة الأعمال والصناعة. ولدراسة طبيعة الأعمال والصناعة، ينبغي على المدقق الاطلاع على مصادر المعلومات المتعلقة بأعمال المنشأة محل التدقيق ونوعية الصناعة التي تنتمي إليها ويمكن في هذا الصدد الرجوع إلى المصادر التالية:

- الملف الدائم للتدقيق إن وجد.
- ملف المراسلات ومحاضر اجتماعات مجلس الإدارة.
- القوائم المالية للسنوات السابقة.
- نشرات المنظمات المهنية المتعلقة بالمحاسبة والتدقيق الإرشادية والمعايير.
- النشرات التي تتعلق بطبيعة الصناعة، إحصائيات عن الصناعة والعوامل الاقتصادية وقت التدقيق.
- أي تعديلات في القوانين واللوائح والتعليمات المتعلقة بنشاط المنشأة محل التدقيق.
- الاتصال بالمدقق السابق، للإطلاع على أي معلومات مهمة لديه عن المنشأة محل التدقيق.
- الإطلاع على التقارير المالية للشركات المماثلة في الصناعة للمنشأة محل التدقيق.
- طلب تقارير عن وضع المنشأة الائتماني، وذلك من الجهات ذات العلاقة ، مثل البنوك التجارية .
- الإطلاع على نشرات وكتيبات عن المنشأة مثل دليل السياسة الإدارية والإجراءات .

وبناء على ما سبق يجب على المدقق أن يقوم بتجميع المعلومات من هذه المصادر وغيرها للحصول على درجة معقولة من الثقة وخفض درجة عدم التأكد التي يعمل في ظلها، والمعلومات التي يمكن الحصول عليها من هذه المصادر تشمل معلومات عن الاقتصاد، ومعلومات عن الصناعة، ومعلومات عن مجال العمل الذي تزاوله المنشأة ويمكن الإشارة إليها فيما يلي:

■ معلومات عن الاقتصاد :

المنشأة تعتبر منظمة اقتصادية وسياسية واجتماعية وقانونية تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة بها من المجتمع سواء الموردين أو المستهلكين أو العمال أو المنافسين وكذلك الجهات الحكومية ذات العلاقة وغيرها، والمدقق يحتاج إلى معرفة تامة بالظروف الاقتصادية الجارية والتي تلمس جوانب خطر التدقيق المحيط بالمنشأة. فمثلاً في حالات الكساد والركود الاقتصادي يمكن أن تحصل بعض المشاكل في عدم إمكانية تحصيل الديون من المدينين، وبالتالي يجب على المدقق إعطاء أهمية أكبر لفحص مخصص للديون المشكوك في تحصيلها، نظراً لارتفاع خطر التدقيق في هذا البند. وفي الحالات التي تعقب فترات الكساد أي في فترات الرواج يجب على المدقق تركيز اهتمامه في تقييم جودة محفظة الأوراق المالية، وكذلك مدى كفاية احتياطات خسائر القروض، لأن بعض البنوك تقدم على قبول قروض ذات خطورة عالية في هذه الظروف، وذلك لارتفاع خطر التدقيق في ظل هذه الظروف. هذا من جانب الظروف الاقتصادية، أما من جانب دور النظام السياسي والاقتصادي للدولة فانه يؤثر على المنشأة محل التدقيق، فكلما كان النظام مستقراً كلما أدى ذلك إلى انخفاض خطر التدقيق والعكس بالعكس. كما أن النظم السارية تؤثر على المنشأة محل التدقيق، مثل نظام الجمارك فيما يتعلق بالرسوم الجمركية فإن زيادة الرسوم الجمركية على الصادرات أو الواردات قد يرافقها منافسة على الجودة أو الأسعار أو عليهما معاً، مما يزيد من خطر التدقيق، كما أن الضرائب بالنسبة للمنشآت ذات الشريك الأجنبي في حالة ارتفاعها قد يرافقها خطر تدقيق لأنها تخفض الأرباح، وقد صدر حديثاً بعض الإعفاءات الضريبية في المملكة بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي ودخول رؤوس أموال جديدة إلى المملكة الأردنية الهاشمية.

■ معلومات متعلقة بالصناعة :

من الطبيعي أن نوع الصناعة التي تعمل المنشأة محل التدقيق في مجالها لها أثر هام في معرفة وتحليل خطر التدقيق، من ناحية تأثيرها على نتيجة الأعمال والمركز المالي للمنشأة محل التدقيق .

ويرى الباحث بأن المدقق بعد إتمام عملية تحليل وتقييم عوامل خطر التدقيق يستطيع تقدير خطر التدقيق بالشكل النهائي، وهذا التقييم يؤثر في اختيار نطاق العمل الميداني اللازم لعملية التدقيق في حدود نسبة خطر التدقيق المرغوبة، حيث يزداد نطاق العمل الميداني كلما زاد خطر التدقيق.

3-1-3 تأثير خطر التدقيق على مهنة التدقيق :

يمكن للمدقق أن يتعرض للمقاضاة (خطر مزاوله المهنة) سواء كانت عملية التدقيق منخفضة الخطر أم لا (خطر التدقيق)، وبينما يؤثر خطر التدقيق على خطر مزاوله المهنة بشكل جوهري - نظراً لان الرأي غير المناسب يمكن أن يكون عاملاً مؤثراً في حجم الخسارة أو الضرر للمدقق - فإن تأثير خطر مزاوله المهنة على خطر التدقيق يكون محدود نسبياً، حيث أنه إذا قدر المدقق خطر مزاوله المهنة بمستوى مرتفع، فإنه يحدد خطر التدقيق بمستوى منخفض لتعويض خطر مزاوله المهنة المرتفع، ويكون مطلوب منه أداء مزيد من أعمال التدقيق لتتوفر له الثقة اكبر في أن رأيه سيكون مناسباً.

ومن ناحية أخرى أوضحت أدبيات التدقيق أن مكاتب تدقيق عديدة قد تعرضت للمقاضاة وتكببت مبالغ مالية كبيرة للدفاع عن نفسها أمام مطالبة الأطراف المتضررة من رأي المدقق بتعويضات مالية كبيرة، بالإضافة أن معايير التدقيق لا توفر سوى إرشادات عامة للمدققين، أي لا تمثل ضمان كاف لحماية المدقق من مطالبات الأطراف المتضررة. كل ذلك ساهم في انخفاض عدد مزاولي مهنة التدقيق إذا ما تم مقارنتها بالمهن الأخرى (جمعة، 2005).

والجدير بالذكر يطلق على خطر التدقيق وخطر مزاوله المهنة مجتمعين بخطر التعاقد، وذلك كمؤشر قوي للدلالة على قوة العلاقة بين خطر التدقيق وخطر مزاوله المهنة. وبناءً على ما تقدم يمكن وصف خطر التدقيق بمؤشر ذو دلالة على انخفاض رغبة شريحة من المحاسبين لمزاوله مهنة التدقيق، فقد أدت عوامل عديدة كنزاهة الإدارة والعوامل الداخلية والخارجية والتعقيدات والغش والاحتيايل وغيرها، إلى انسحاب العديد من المدققين والتخلي عن مزاوله المهنة والبحث عن وظائف أخرى بديلة عن وظيفة التدقيق التي يمكن وصفها بالخطورة.

لقد أدى تنامي خطر التدقيق إلى تطور العديد من الجوانب الهامة لعملية التدقيق، المرتبطة بأسلوب تقييم الخطر المرتبط بعملية التدقيق وأساليب جمع البيانات والمعلومات ومؤهلات وخبرات المدققين، ومن أهم التطورات التي حدثت لمهنة التدقيق نتيجة لازدياد حدة الخطر ما يلي:

■ الاهتمام بإضافة قيمة للعميل :

لقد وجد المدققون أن عملية التدقيق المالية في حد ذاتها وبالشكل الذي تقوم عليه حالياً لم تعد تضيف قيمة كبيرة للعميل، كما أنها لا توفر آلية ملائمة لتخفيض خطر العميل، لذا بدأت العديد من مكاتب التدقيق في تحسين أسلوب تأدية خدماتها واستشاراتها للعملاء بحيث تحقق لهم قيمة مضافة ، فقد تتحقق تلك القيمة مثلاً من خلال ما يقدمه المدققون من استشارات أو توصيات للإدارة بتصحيح أو تعديل بعض النظم الرقابية إذا ما تبين للمدقق أثناء قيامه بعملية التدقيق أنها غير فعالة في منع أو اكتشاف الأخطاء قبل حدوثها، كما قد يفيد تقييم المدقق لنواحي الضعف في منشأة العميل الإدارة في اتخاذ الإجراءات المناسبة للتغلب على هذا الخطر، كما توفر للمدقق الخارجي رؤية مناسبة عن الخطر الذي من المتوقع أن يواجه العميل والتي بدورها تنعكس سلباً على خطر التدقيق الخارجي (Eilifsen، 2010).

■ اختبار أنظمة الرقابة:

يهتم المدققون بصفة أساسية بتقييم هيكل الرقابة الداخلية، وتحديد خطر الرقابة قبل البدء في القيام بعملية التدقيق، إلا أنه وجد حديثاً أن بعض أنظمة الرقابة المطبقة لم تعد تحقق مبدأ التكلفة والعائد خاصة بعد تغير الظروف الداخلية أو الخارجية لمنشأة الأعمال، لذا اتجه بعض المدققون إلى استخدام طرق جديدة لاختبار أنظمة الرقابة.

■ التوثيق والأعمال الكتابية:

اتجه المدققون حديثاً إلى تخفيض حجم أوراق العمل من خلال التركيز على إعداد أوراق العمل في مناطق معينة دون الأخرى مثل المناطق التي تحتاج إلى التقدير الشخصي، حالات تقييم الخطر، وغيرها من الأمور التي تشكل أهمية خاصة للمدقق .

■ مكان الانتهاء من أعمال التدقيق:

بعض مكاتب التدقيق تقوم حالياً باتخاذ خطوات جادة لتشجيع الانتهاء من أعمال التدقيق في مقر العميل مما يحقق الكفاءة ويعمل على تحسين مستوى جودة عملية التدقيق، بل اتجه البعض أحياناً إلى إصدار تقرير التدقيق في منشأة العميل قبل مغادرتها (Eilifsen، 2010).

3-1-4 تأثير خطر التدقيق على تقرير المدقق:

إن الهدف من التدقيق هو إبداء الرأي بالقوائم المالية وليس تزويد تأكيد أو نفي عن الرقابة الداخلية ، فقد يكتشف المدقق بيانات خاطئة أثناء الاختبارات الأساسية أو الإجراءات الأخرى. وينبغي تقييم هذه الأخطاء من الناحية الكمية والكيفية (النوعية)، واستناداً إلى هذا التقييم فإنه ينبغي على المدقق تحديد نوع التقرير الذي ينبغي إصداره بشأن البيانات المالية. وبالإضافة إلى ذلك فإن المدقق بحاجة إلى النظر في هذه الأخطاء من حيث:

- إذا كانت هذه الأخطاء تعد مؤشراً عن ضعف في الرقابة لم يتم تحديده من قبل وما إذا كان تصنيف عناصر ضعف في الرقابة أو إذا كان تقييم الرقابة مازال مناسباً ويعد لغرض إعداد التقرير.
- وإذا كانت الأخطاء لها تأثير جوهري على الجوانب المتعلقة بالموارد والاستخدامات ومدى الالتزام بالقوانين واللوائح الخاصة بتنفيذ الموازنة من حيث جوانب الضعف في أنشطة الرقابة على الموازنة التي يجب أن يتضمنها التقرير.
- وإذا كانت الأخطاء يمكن أن تؤثر على النتائج الخاصة بمدى التزام الجهة محل التدقيق بالقوانين واللوائح أيضاً يجب أن يتضمنها التقرير. وإذا كانت نتائج الاحتيال والغش الذي تم اكتشافه أثناء التدقيق يمكن أن تغير من النتائج التراكمية لإجراءات التدقيق والملاحظات الأخرى والتي تعد من خطر الأخطاء الجوهرية فإنه ينبغي على المدقق تحديد نوع التقرير الواجب الكتابة عنه.
- وإذا كانت الأخطاء وأية نواحي ضعف في الرقابة الداخلية تؤثر على قياس الأداء أو التقارير الأخرى التي أعدتها الجهة الخاضعة للتدقيق والتي تستخدم في اتخاذ القرار. ويتم توزيعها خارج الجهة الخاضعة للتدقيق.

ينبغي على المدقق النظر في العوامل غير الكمية (النوعية) العديدة عند تحديد أثر البيانات الخاطئة التي لم يتم تسويتها على تقرير التدقيق حتى ولو كانت هذه الأخطاء النوعية خاصة بينود ذات قيم مالية ضئيلة. وربما يلجأ المدقق بسبب ذلك إلى تعديل أو تغيير التقرير عن البيانات المالية. وإذا تم اكتشاف أخطاء ناشئة عن فترة سابقة ولكن لم يتم اكتشافها سابقاً فينبغي على المدقق تحديد ما إذا كان الخطأ جوهري بالنسبة للبيانات المالية للفترة السابقة أو الحالية، وإذا اعتبر الخطأ جوهري فعلى المدقق أثناء تدقيق الفترة الحالية تحديد تأثير ذلك على بيانات الفترة الحالية وذلك عند إعداده للتقرير.

لتقييم التأثيرات المتركمة للأخطاء على البيانات المالية فإنه ينبغي على المدقق تجميع التسويات اللازمة لتصحيح جميع الأخطاء المؤكدة والمرجحة وذلك في جدول فروق التدقيق. وهذا الجدول ينبغي أن يتضمن أية بيانات خاطئة قامت الجهة الخاضعة للتدقيق بتصحيحها أثناء التدقيق، ومن الضروري تسجيل الأخطاء وبيان أثرها على تقرير التدقيق وإحاطة الإدارة بذلك فضلاً عن المساعدة في تقدير خطر أي أخطاء أخرى كجزء من الاهتمام بالأخطاء التي لم يتم تسويتها (Ashbaugh-Skaife، 2007).

إذا رأى المدقق أنّ البيانات المالية عادة ما تتضمن تقديرات عديدة تقوم بها الإدارة مثل قابلية استرداد الأصول والالتزامات الخاصة بضمانات القروض. وإذا وقع المبلغ المسجل خارج نطاق المبالغ المعقولة فإن الفرق بين المبلغ المسجل وأقرب تقدير معقول حدده المدقق ينبغي اعتبارها كأخطاء مرجحة يجب تضمينها في ملخص فروق التدقيق ورصدها بالتقرير ومناقشة الفرق مع إدارة الجهة الخاضعة للتدقيق. وإذا قامت إدارة الجهة الخاضعة للتدقيق بعدم تسجيل التسويات الخاصة بأية أخطاء فإنه ينبغي على المدقق النظر في التأثيرات المحتملة لهذه الأخطاء على التقرير من الناحية الرقمية والنوعية. أما إذا كانت الأخطاء التي لم يتم تسويتها جوهرية فإن على المدقق تعديل رأيه عن البيانات المالية أثناء إعدادة لتقرير التدقيق ، ونتيجة للحصول على فهم للنظام المحاسبي والرقابة الداخلية، قد يدرك المدقق وجود مواطن ضعف في النظامين والتي ربما تؤثر سلباً على مقدرة الجهة محل الرقابة لتسجيل وتبويب وتلخيص وإشهار بيانات مالية متناسقة مع تأكيدات الجهة في القوائم المالية، وربما تتعلق الحالات التي يجب التبليغ عنها بأي من مكونات الرقابة الداخلية (Abraham ، 2008).

ويرى الباحث أن تقرير المدقق يجب أن يشير إلى أن الهدف من التدقيق هو إبداء الرأي عن القوائم المالية وليس تزويد تأكيد عن الرقابة الداخلية، وأن المدقق يجب أن يبلغ عن الحالات التي تمثل نقاط ضعف جوهرية في تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية والتي ربما تؤثر سلباً على مقدرة الجهة محل الرقابة.

المبحث الثاني

إجراءات تخطيط خطر التدقيق

تتعرض أي منشأة عند مزاوله أعمالها للعديد من المخاطر، ولا بد من تحديد وتحليل تلك المخاطر من ناحية وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف الشركة، والتعرف على احتمال حدوثها، ومحاولة تخفيض درجة تأثيرها إلى مستويات مقبولة من ناحية أخرى.

3-2-1 الإجراءات المتعلقة بتقدير خطر التدقيق:

- يجب على المدقق عند تقدير خطر التدقيق تقدير عدة عوامل مهنية منها:
 - عند قيام المدقق بتقدير الخطر الملازم يجب ألا يأخذ في الاعتبار تقديرات عوامل تتعلق بالتأكيد ذاته فقط، وإنما تأخذ عوامل أخرى لها أثر شامل على القوائم المالية ككل، مما قد يكون له تأثير على خطر التدقيق للتأكيد ذاته.
 - يجب على المدقق تقدير الخطر الملازم بالحد الأقصى عند تصميم إجراءات التدقيق إذا قرر المدقق أن الجهد المطلوب لتقدير خطر التدقيق لأحد التأكيدات يزيد عن التخفيض المحتمل في مدى إجراءات التدقيق الناتجة عن هذا التقدير.
 - يجب على المدقق أن يستخدم حكمه المهني في تقدير خطر الرقابة لتأكيد يرتبط برصيد أحد البنود أو نوع من العمليات. ويعتمد تقدير المدقق لخطر الرقابة على كفاية أدلة الإثبات التي تم الحصول عليها لتأييد فاعلية الرقابة الداخلية في منع أو اكتشاف أي غشٍ أو أخطاءٍ في تأكيدات القوائم المالية.
 - يجب على المدقق تقدير خطر الرقابة لتأكيد معين بالحد الأقصى إذا اعتقد أنه ليس من المحتمل وجود إجراءات رقابية تتعلق بأحد التأكيدات، أو من المحتمل أن لا تكون فعالة، أو إذا اعتقد أنه ليس من المناسب تقويم فاعلية هذه الإجراءات.
 - يجب على المدقق إذا قدر الخطر الملازم أو خطر الرقابة، منفصلة أو مجتمعة، بأقل من الحد الأقصى، أن يكون لديه أساس يستند إليه لهذا التقدير. ويمكن الحصول على هذا الأساس، على سبيل المثال، عن طريق استخدام قوائم الاستقصاء، أو قوائم التدقيق، أو التعليمات، أو أي وسيلة عامة أخرى مشابهة. وفي

حالة خطر الرقابة يمكن الحصول على الأساس الذي يتم الاستناد إليه عن طريق فهمه للرقابة الداخلية والقيام باختبارات مناسبة من الاختبارات الرقابية. وعلى الرغم من ذلك، فإن استخدام الحكم المهني مطلوب في تفسير، أو تعديل، أو أي وسائل عامة أخرى متاحة.

■ يجب على المدقق أن يحدد خطر الاكتشاف الذي يستطيع قبوله عند تصميم إجراءات التدقيق على المستوى الذي يريد أن يحد به من خطر التدقيق المتعلق برصيد البند أو نوع العمليات، وعلى تقدير الخطر الملازم وخطر الرقابة؛ فكلما قل تقدير المدقق للخطر الملازم وخطر الرقابة، زاد خطر الاكتشاف التي يمكن قبوله (علي و شحاته، 2008).

ويرى الباحث أنه يتعين على المدقق ألا يعتمد اعتماداً كاملاً على تقديراته للخطر الملازم وخطر الرقابة واستبعاد القيام بأية إجراءات تحقق وتأكيد لأرصدة البنود وأنواع العمليات المختلفة، وفي حالة علم المدقق معلومات لا تتفق مع خطة التدقيق التي بنيت، يجب عليه إعادة النظر في إجراءات التدقيق التي يخطط لتنفيذها بناءً على الاعتبارات المعدلة لخطر التدقيق والأهمية النسبية لجميع أو لبعض أرصدة البنود أو أنواع العمليات وما يرتبط بها من تأكيدات تطبيقاً والتزاماً بمعايير التدقيق الدولية التي تنص عند تحديد إجراءات التدقيق التي سيتم أدائها على المدقق: دراسة أسباب تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات لكل فئة معاملات ورصيد حساب وإفصاح (ISA No.315، 2010).

3-2-2 التخطيط لعملية التدقيق : Auditing Planning

وفقاً لمعيار التخطيط الدولي رقم (ISA No.300) أي أنه يجب على المدقق الخارجي تخطيط عملية التدقيق بصورة تحقق له الاقتناع الكافي بأن عملية التدقيق سوف يتم أدائها طبقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها، ووفقاً لأي متطلبات قانونية تتعلق بتنفيذ عملية التدقيق (ISA No.300، 2010).

ويشمل التخطيط لعملية التدقيق وضع استراتيجية تدقيق شاملة للعملية وتطوير خطة تدقيق، وذلك من أجل تقليل خطر التدقيق إلى مستوى منخفض بشكل مقبول، ويشمل التخطيط شريك العملية والأعضاء الرئيسيين الآخرين في فريق العملية للاستفادة من خبرتهم ومعرفتهم المتممة وزيادة فاعلية وكفاءة عملية التخطيط (Dikoll، 2004).

إن التخطيط الملائم لعمل التدقيق يساعد في التأكد من أن العناية الملائمة قد أعطيت للمجالات الهامة في عملية التدقيق، وأن المشاكل المحتملة قد شخصت، وحلها في الوقت المناسب وأن عملية التدقيق منظمة وتدار بالشكل المناسب من أجل أن يتم أدائها بأسلوب فعال وكفوء. إن التخطيط المناسب يساعد كذلك في التكليف المناسب للعمل لأعضاء فريق العملية، ويسهل توجيه أعضاء فريق العملية والإشراف عليهم ومراجعة عملهم، كما يساعد حيث ينطبق ذلك على تنسيق العمل الذي يقوم به المدقق والخبراء للمكونات، وتختلف طبيعة ومدى أنشطة التخطيط حسب حجم وتعقيد المنشأة وخبرة المدقق السابقة في المنشأة والتغيرات في الظروف التي تحدث أثناء عملية التدقيق (Asare ، 2004).

كما أنه عند اختيار إجراءات التدقيق يتطلب معيار التخطيط أيضاً أن يأخذ المدقق في الاعتبار إستراتيجية التدقيق التي يتبناها بالنسبة للعميل بما في ذلك القرارات المتعلقة بالأهمية النسبية، ومشاكل التدقيق السابقة والحالية، ومصادر أدلة وقرائن الإثبات التي يرى المدقق إمكانية الاعتماد عليها، وتوقيت إجراءات التدقيق (02،AU 161،1983،AICPA).

كما أن معايير التدقيق الدولية تتطلب من المدقق تخطيط عملية التدقيق للوصول إلى درجة تأكد معقولة ، بأنه سوف يتم اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية. وتأسيساً على هذا فإن مستوى الأهمية النسبية لإحدى العمليات يعطي مؤشراً لأقصى قيمة غير صحيحة يقبلها المدقق في القوائم المالية ككل دون أن تؤثر على رأيه الإيجابي في هذه القوائم، ومن ناحية أخرى يتطلب التخطيط لعملية التدقيق من المدقق أن يأخذ في اعتباره خطر التدقيق، ويعتبر هذا الخطر الوجه الآخر لمدى التأكد، فكلما رغب المدقق في زيادة التأكد من إبداء رأي صحيح كلما قل خطر التدقيق الذي يرغب في تحمله، فعندما يخطط المدقق لإبداء رأيه في القوائم المالية بدرجة تأكد قدرها 95٪ فإن خطر التدقيق لابد أن يكون 5٪ وهذا الخطر يحدده المدقق حسب طبيعة عملية التدقيق (2010،ISA No.300).

فمثلاً، إذا كان العميل، شركة عامة (مساهمة) يتم تداول أسهمها في الأسواق المالية، ففي هذه الحالة يكثر عدد مستخدمي القوائم المالية وتقرير التدقيق، ويغلب تأثيرها على الاقتصاد الوطني، فيمكن أن يختار المدقق مستوى منخفض لخطر التدقيق النهائي المقبول، عند تدقيق مثل هذه القوائم المالية، أما إذا كان العميل شركة خاصة مقفلة وغالباً ينحصر فيها عدد المساهمين في مجموعة من الأشخاص، وبالتالي يقل في هذه الحالة عدد المستخدمين للقوائم المالية وتقرير التدقيق، فيمكن للمدقق تحديد مستوى أعلى لخطر التدقيق المقبول منه

في حالة الشركة العامة. وإذا كان العميل ناجحاً وذا مركز مالي قوي، فإن المدقق قد يحدد مستوى خطر التدقيق مرتفع عن حالة كون العميل متعثراً ومعرضاً لفشل مالي أو مهدداً بالإفلاس فإنه يحدد مستوى منخفض للخطر المقبول (Glover، 2003).

و يمكن القول: بأن المرحلة الأولى في أي مهمة تدقيق هي اتخاذ قرار بقبول أو رفض مهمة التدقيق لعميل جديد أو الاستمرار في عملية تدقيق عميل قائم وقرار قبول عملية التدقيق من عدمه مبني على عملية التخطيط التمهيدية التي يقوم بها المدقق في البداية وبعد عرض العميل لطلب التدقيق، ومن خلال هذا التخطيط يمكن أن يقرر المدقق عدم قبول الارتباط على عملية التدقيق، بسبب أن خطر التدقيق بالمنشأة عالي لدرجة أنه لا يستطيع الحكم وإبداء الرأي بمستوى ثقة مقبول، وحسب معايير الممارسة المقبولة قبولاً عاماً أقل نسبة ثقة هي 90٪، ومن ناحية أخرى المكمل لهذه النسبة 10٪ هي نسبة الخطر النهائي لعملية التدقيق التي يتحملها المدقق عن إبداء رأيه الفني المحايد في القوائم المالية. كما أن هناك توصية صادرة عن لجنة معايير رقابة الجودة المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين توصية رقم (1) في عام 1979 بعنوان نظام رقابة الجودة في منشآت التدقيق، وقد تضمنت هذه التوصية شرط قبول العميل فينبغي تقييم العملاء الحاليين ، وذلك لاتخاذ قرار الاستمرار في التدقيق من عدمه ، وكذلك فحص وتقييم العملاء الجدد، وذلك لاتخاذ قرار قبول الارتباط معهم من عدمه (AU 161، 1983، AICPA، 02).

وبناءً عليه تعتبر الأحداث التالية والتي يجب أن تسبق عملية التدقيق حسب التتابع الزمني كما في الواقع العملي ويتم التركيز فيها على خطر التدقيق كما يلي (عبدالله، 2004):

- التخطيط لعملية التدقيق .
 - دراسة طبيعة الأعمال والصناعة.
 - الفحص التحليلي.
- يقوم المدقق بوضع خطة تدقيق تتضمن بياناً عن طبيعة ونطاق إجراءات تقييم المخاطر المخطط لها، كما هو محدد بموجب معيار التدقيق الدولي رقم 315، وتتضمن الخطة أيضاً طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق الإضافية المخطط لها عند مستوى الإثبات، كما هو محدد بموجب معيار التدقيق الدولي رقم 330 (ISA No.300، 2010).

■ نموذج خطر التدقيق لأغراض التخطيط :

يتعامل المدقق مع المخاطر عند التخطيط لجمع أدلة التدقيق من خلال تطبيق نموذج خطر التدقيق وتم الإشارة إلى نموذج في النشرة رقم 39 من معايير التدقيق الخاصة بالمعاينة في التدقيق والنشرة رقم 47 عن الأهمية النسبية والمخاطر وتمثل هاتان النشرتان المصدر الأساسي لنموذج الخطر في الأدب المهني للتدقيق، ويُعد الإلمام الكامل بنموذج خطر التدقيق أصبح أمراً أساسياً لتخطيط التدقيق على نحو فعلي (جمعة ، 2005).

ويستخدم نموذج خطر التدقيق بصفة أساسية في التخطيط لتقدير حجم الأدلة التي يجب جمعها في كل دورة ويكتب النموذج علي النحو التالي :

$$خ ك = خ م ق / (خ ط \times خ ر)$$

حيث خ ك = مخاطر الاكتشاف المخططة ، خ م ق = مخاطر التدقيق الممكن قبولها

خ ط = المخاطر الكامنة (الخطر الملازم) ، خ ر = مخاطر الرقابة

وعلى سبيل المثال، إذا افترضنا أن تقديرات المدقق لمستوى خطر التدقيق النهائي المقبول 5 %، وأن تقدير المدقق للخطر الملازم 50 % وخطر الرقابة 50 % ، فإنه يمكن وفقاً لذلك تحديد خطر الاكتشاف كالتالي:

$$خ ك = خ م ق / (خ ط \times خ ر)$$

$$20\% = 5\% / (50\% \times 50\%)$$

وكما يتضح من المعيار رقم (47)، فإنه كلما انخفض الخطر الملازم وخطر الرقابة يتزايد خطر الاكتشاف التي يمكن أن يقبله المدقق، الأمر الذي يعني وجود علاقة عكسية بينها، ولتأكيد ذلك افترض أن المدقق أعاد تقدير الخطر الملازم ليصبح 40% وخطر الرقابة 40% ، فإن خطر الاكتشاف في هذه الحالة يصبح كالتالي :

$$خ ك = خ م ق / (خ ط \times خ ر)$$

$$31\% = 5\% / (40\% \times 40\%)$$

ولا شك أنه بسبب دمج الخطر الملازم وخطر الرقابة تضاعفت في نموذج خطر التدقيق فإن تأثير التغير المعين في خطر الرقابة على المستوى المناسب من خطر الاكتشاف يعتمد على مستوى الخطر الملازم، وبعبارة أكثر تحديداً فإنه كلما ارتفع مستوى الخطر الملازم، زادت أهمية نسبة التغير المعين في خطر

الرقابة، فعلى سبيل المثال إذا تم تثبيت الخطر الملازم عند 40 % وارتفع خطر الرقابة من 40 % إلى 80 % فإن الخطر المشترك أو المركب سوف يرتفع من 16% إلى 32%، ومن جهة أخرى إذا تضاعف الخطر الملازم إلى 80 % فإن حجم الزيادة في الخطر المشترك سوف يتضاعف أيضا ويرتفع من 32.0% إلى 64 % (جمعة ، 2005).

ألزم معيار التدقيق الدولي رقم 315 المدقق الخارجي بضرورة التعرف على مخاطر أعمال العميل ومراعاة ذلك عند وضع خطة التدقيق. حيث ذكر أن تقدير وتقييم مخاطر الأعمال التي يتعرض أو قد يتعرض لها عميل التدقيق، تعتبر أحد الخطوات الهامة الواجب إتباعها أثناء مرحلة التخطيط لأعمال التدقيق. ويمكن بيان ذلك من خلال الشكل التالي والذي يظهر أن هناك سبعة خطوات أساسية لعملية التخطيط منها تقدير وتحديد وتفهم المخاطر التي قد يتعرض لها عميل التدقيق:



شكل رقم (3)

خطوات التخطيط للتدقيق الخارجي للقوائم المالية (ISA No.300، 2010)

■ تخطيط العلاقة بين الأهمية النسبية وخطر التدقيق:

يعتبر كلاً من الأهمية النسبية وخطر التدقيق مفهوميين وثيقي الصلة ولا يمكن الفصل بينهما، فالخطر يمثل مقياساً لعدم التأكد، والأهمية النسبية تمثل مقياساً للمقدار أو الحجم. ويأخذ كلا المفهومين في الاعتبار، حيث يتم قياس عدم التأكد للقيم وفقاً لمقدار معين. هذه العلاقة تهم مدقق الحسابات بشكل خاص في مرحلة تخطيط أعمال التدقيق، لذا ينبغي على المدقق عند تخطيط التدقيق أن يأخذ بالحسبان ما هي العوامل والظروف التي تؤدي إلى تحريف القوائم المالية بشكل جوهري، وعندما يحدد مستوى الأهمية النسبية على مستوى أرصدة الحسابات ومجموعات العمليات، يستطيع الإجابة عن هذا التساؤل كما يلي:

- 1- إنه سوف يحدد ما هي المفردات التي سيتم اختبارها.
 - 2- إنه سوف يحدد ما إذا كان سيستخدم الإجراءات التحليلية.
 - 3- إنه سوف يحدد ما إذا كان سيعتمد على المعاينة الإحصائية أو لا.
 - 4- إنه سوف يتمكن، بعد اتخاذ قرارات حول 1 و 2 و 3، من انتقاء إجراءات التدقيق التي يتوقع أن تخفض خطر التدقيق إلى أدنى مستوى مقبول.
- إن العلاقة بين الأهمية النسبية وخطر التدقيق علاقة عكسية، وهذا معناه أنه كلما زاد مستوى الأهمية النسبية كلما انخفض مستوى خطر التدقيق، وكذلك أن مستوى الأهمية النسبية المنخفض يعني مزيداً من احتمال فشل المدقق في اكتشاف التحريفات الجوهرية في حساب العميل، وهذا معناه أنه سيتحمل مزيداً من خطر التدقيق (دحود والقاضي، 2009).

ويرى الباحث أنه على المدقق التخطيط لعملية التدقيق، وتصميم برامج التدقيق بالشكل الذي يحقق اكتشاف أكبر قدر من المخالفات بأقل قدر من التكاليف، من خلال تخصيص زمن التدقيق والاعتماد على الرقابة الداخلية بشكل أكبر. وأنه يجب على المدقق تطوير خطة تدقيق لعملية التدقيق من أجل تقليل خطر التدقيق إلى مستوى منخفض بشكل مقبول، حيث إن خطة التدقيق يجب أن تكون أكثر تفصيلاً من استراتيجية التدقيق الشاملة، وهي تشمل طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق التي سيقوم بأدائها أعضاء فريق العملية من أجل الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقليل خطر التدقيق إلى مستوى منخفض بشكل مقبول .

■ خطة التدقيق (ISA No.300، 2010):

يجب على المدقق تطوير خطة تدقيق لعملية التدقيق من أجل تقليل مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض بشكل مقبول. إن خطة التدقيق تكون أكثر تفصيلاً من استراتيجية التدقيق الشاملة، وهي تشمل طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق التي سيقوم بأدائها أعضاء فريق العملية من أجل الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقليل مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض بشكل مقبول. إن توثيق خطة التدقيق يعمل كذلك كسجل للتخطيط والأداء المناسب لإجراءات التدقيق التي يمكن مراجعتها واعتمادها قبل أداء مزيد من إجراءات التدقيق. وتشمل خطة التدقيق ما يلي:

1. وصف لطبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المخططة لتقييم المخاطر الكافية لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية كما هو محدد بموجب معيار التدقيق الدولي 315 "فهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية".

2. وصف لطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الإضافية المخططة عند مستوى الإثبات لكل فئة هامة من المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات، كما هو محدد بموجب معيار التدقيق الدولي 330 "إجراءات المدقق استجابة للمخاطر المقيمة"، وتعكس خطة التدقيق للإجراءات الإضافية قرار المدقق ما إذا سيتم فحص فاعلية عمل أنظمة الرقابة وطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الجوهرية المخططة.

.Substantive Procedures

3. إجراءات التدقيق الأخرى المطلوب تنفيذها للعملية من أجل الإمتثال لمعايير التدقيق الدولية (على سبيل المثال طلب الإتصال المباشر مع محامي المنشأة).

يتم التخطيط لإجراءات التدقيق هذه أثناء سير عملية التدقيق بينما تتطور خطة التدقيق للعملية، فعلى سبيل المثال يتم التخطيط لإجراءات المدقق لتقييم المخاطر عادة في وقت مبكر من عملية التدقيق، غير أن تخطيط طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الإضافية المحددة يعتمد على نتيجة إجراءات تقييم المخاطر هذه، إلى جانب ذلك يستطيع المدقق البدء في تنفيذ إجراءات التدقيق الإضافية لبعض فئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات قبل إكمال خطة التدقيق الأكثر تفصيلاً لكافة إجراءات التدقيق الإضافية المتبقية.

المبحث الثالث

علاقات خطر التدقيق

3-1-3 العلاقة بين خطر التدقيق وأدلة إثبات التدقيق

باستخدام نموذج خطر التدقيق توجد علاقة مباشرة بين خطر التدقيق المقبول وخطر الاكتشاف المخطط، وتوجد علاقة عكسية بين خطر التدقيق ومدى أدلة الإثبات المخططة لتدعيم رأي المدقق عن القوائم المالية بمعنى أنه كلما انخفض مستوى خطر التدقيق المقبول الذي يتم تخصيصه لتأكيد معين، زاد مقدار أدلة الإثبات المخططة لتدعيم هذا التأكيد (William ، 2000).

هذا فيما يتعلق بخطر التدقيق النهائي، في حين أنه على مستوى مكونات خطر التدقيق تنطبق العلاقة أيضاً بالنسبة لخطر الاكتشاف، فكلما انخفض المستوى المقبول لخطر الاكتشاف المحدد لتأكيد معين بواسطة المدقق زاد مقدار أدلة الإثبات المطلوبة لتنفيذ خطر الاكتشاف عند هذا المستوى والعكس صحيح. وعلى عكس ذلك توجد علاقة طردية بين الخطر الملازم وخطر الرقابة وبين مقدار أدلة الإثبات (2000، Messier).

ولتوضيح العلاقة بين خطر التدقيق وأدلة إثبات التدقيق، يمكن الاستدلال بالمثل التالي الذي يوضح وجود اختلافات بين دورات العمليات المختلفة في حجم الأخطاء أو التحريفات المتوقعة ومدى تكرارها:

- لا يوجد تقريباً أخطاء متوقعة في دورة الرواتب والأجور مقارنة بالعديد من الأخطاء التي يمكن توقعها في دورة المخزون، ولعل ذلك راجع لأن المعاملات المتعلقة بالرواتب والأجور ذات درجة عالية من الروتين ، بينما هناك درجة كبيرة من التعقيدات في تسجيل المخزون.
- يمكن القول: أنه من المتوقع اختلاف الرقابة الداخلية في درجة فعاليته بين دورات العمليات المختلفة. فعلى سبيل المثال تكون الرقابة الداخلية في دورة الرواتب والأجور ذات فاعلية عالية، في حين تعتبر غير فعالة في دورة المخزون.
- يقرر المدقق استعداداً منخفضاً لقبول وجود أخطاء أو تحريفات جوهرية بعد الانتهاء من مراجعة دورات العمليات. ومن الشائع أن يكون لدى المدققين نفس المستوى من الرغبة في قبول أخطاء جوهرية بعد الانتهاء من عملية التدقيق بالنسبة لكل دورات العمليات، وهو الأمر الذي يسمح بتأكيد الرأي غير المتحفظ.
- ولا شك أن الاعتبارات السابقة ، تؤثر على قرارات المدقق عن المدى الملائم لتجميع أدلة الإثبات، وعلى سبيل المثال فنظراً لأن المدقق يتوقع قليلاً من الأخطاء في دورة الرواتب والأجور المذكورة سابقاً، وأن

الرقابة الداخلية لهذه الدورة فعال، فإن المدقق يخطط لأدلة إثبات أقل مقارنة بدورة المخزون، مع ملاحظة أن المدقق لديه نفس المستوى من الرغبة في قبول أخطاء جوهرية بعد الانتهاء من عملية التدقيق لكل من الدوريتين على سبيل المثال (Bell، 2001).

ولعل الاختلافات في تخطيط أدلة الإثبات لدورات العمليات تحدث بسبب الاختلافات في توقعات المدقق للأخطاء أو لتقديرات الرقابة الداخلية، والجدول رقم (3) يوضح الاختلافات في تخطيط أدلة الإثبات بين دورات العمليات (علي، 2005) :

جدول رقم (3)

الاختلافات في تخطيط أدلة الإثبات بين دورات العمليات

الدوره البيان	دوره البيع والتحصيل	دوره الشراء والسداد	دوره الرواتب والاجور	دوره المخزون	دوره الحصول على راس المال
تقدير المدقق تتوقع حدوث الاخطاء الجوهرية : 1- قبل الاخذ في الاعتبار الرقابه الداخليه (الخطر الملازم)	توقع بعض الأخطاء (متوسط)	توقع الكثير من الأخطاء (مرتفع)	توقع قليل من الأخطاء (منخفض)	توقع الكثير من الأخطاء (مرتفع)	توقع قليل من الأخطاء (منخفض)
تقدير المدقق لفعاليه الرقابه الداخليه: 2- منع واكتشاف الاخطاء الجوهرية (خطر الرقابه)	متوسط الفعاليه (متوسط)	مرتفع الفعاليه (منخفض)	مرتفع الفعاليه (منخفض)	منخفض الفعاليه (مرتفع)	متوسط الفعاليه (متوسط)
استعداد المدقق لقبول اخطاء جوهرية بعد اكتمال عمليه التدقيق: 3-(خطر التدقيق المقبول او المسموح به)	استعداد منخفض (منخفض)	استعداد منخفض (منخفض)	استعداد منخفض (منخفض)	استعداد منخفض (منخفض)	استعداد منخفض (منخفض)
مدى ادله الاثبات التي يخطط المدقق لحلها : 4-(خطر الاكتشاف المخطط)	مستوى متوسط (متوسط)	مستوى متوسط (متوسط)	مستوى منخفض (مرتفع)	مستوى مرتفع (منخفض)	مستوى متوسط (متوسط)

3-2-3 العلاقة بين خطر التدقيق ونظام الرقابة الداخلية:

لقد أدى التقدم العلمي والتكنولوجي الذي صاحب هذا العصر إلى زيادة الوحدات الاقتصادية وزيادة المسؤوليات الملقاة على عاتقها في تحقيق أهدافها، فضلاً عن تعدد المشاكل الإدارية الناتجة عن تنوع نشاطها وزيادة حجم أعمالها (جمعة ، ٢٠٠٥).

ولذلك كان من الضروري وجود نظام رقابة فعال وكفؤ للرقابة الداخلية في أي شركة حماية لأصحاب المصلحة في الشركة وبصفة خاصة المساهمين والمستثمرين وكافة الأطراف ذات الصلة بالشركة كالبنك والدائنون والعمال. ويعتبر نظام الرقابة الداخلية في أي شركة بمثابة خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة وكافة الأطراف ذات الصلة بالشركة (علي و شحاته، 2008).

حيث تعتبر الرقابة الداخلية نقطة البداية بالنسبة لمهام المدقق الخارجي، والأساس الذي يركز عليه عند إعدادة لبرنامج التدقيق، وتحديد لمدى الاختبارات التي سيقوم بها. ولأنك أن ازدياد حالات الإفلاس والإعسار والفشل المالي للعديد من الشركات في السنوات في عام ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية أدت إلى Enron الأخيرة وحدث فضيحة الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية في الشركات، خاصة تلك الشركات التي تتداول أوراقها المالية في بورصة الأوراق المالية.

أدى ظهور الشركات المساهمة والشركات القابضة ذات الفروع المنتشرة في مختلف أنحاء القارات في العقد الثاني من القرن الماضي إلى زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية وذلك من أجل وضع حماية كافية علي أصول وممتلكات هذه الشركات لحماية أصل وممتلكات الشركة من الاختلاس والعبث، ومن أجل الحصول على البيانات المالية الدقيقة لاستخدامها في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات حيث انفصلت الملكية عن إدارة هذه الشركة. كما أدى التطور المستمر للرقابة الداخلية إلى زيادة اعتماد مدقق الحسابات الخارجي عليها، إن نتائج تقييم المدقق لنظام الرقابة تؤثر علي طبيعة إجراءات التدقيق المطلوب استخدامها ، والمدى المطلوب لمثل هذه الإجراءات اي نتيجة فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية تحدد مدى ونطاق الفحص الذي يقوم به مدقق الحسابات (جربوع ، ٢٠٠٢).

ويتطلب تقييم نظام الرقابة الداخلية معرفة الإجراءات والطرق الموضوعة، والتأكد من أن تلك الإجراءات والطرق تستخدم كما هو مخطط، فالمدقق يجب أن يحدد:

▪ مدى ملائمة نظام الضبط الداخلي.

■ ما إذا كان النظام يتم تشغيله وفقا لما هو مخطط له.

ولتحقيق أهداف التدقيق وأهداف الإدارة لابد من اتباع الإجراءات اللازمة لتقوية وتعزيز نظام الرقابة الداخلي
يبين الشكل رقم (4) آلية عمل المدقق في تحديد أخطار الرقابة الداخلية:

Procedures to obtain an understanding of internal control ؛ الإجراءات اللازمة من الاختبارات لتقوية وتعزيز نظام الرقابة الداخلي لبناء عملية تدقيق فعالة وكفنه من خلال دراسته مكونات الرقابة الداخلية						
Types of audit Tests and the Audit Risk Model أنواع اختبارات التدقيق ونموذج خطر التدقيق						
نموذج خطر التدقيق	$AAR/IR * CR = PDR$ PDR = Planned detection risk خطر الاكتشاف المخطط AAR = Acceptable audit risk خطر التدقيق المقبول IR = inherent Risk الخطر الملازم CR = control risk خطر الرقابة					
Audit Risk Model						
Type Of Audit Tests أنواع اختبارات التدقيق	1.Procedures Tests in an Understand Of internal control	2.Tests Of Control	3.Substantive Tests of transaction	4. Analytical procedures	5-Test of Details balances	6.Sufficient Competent Evidence Per GAAS
	1 +	2 +	3 +	4 +	5 +	= 6

شكل رقم (4)

آلية عمل المدقق في تحديد أخطار الرقابة الداخلية (Alvin، 2003)

لقد كان التدقيق في السابق يتم بشكل تفصيلي للدفاتر والسجلات وبعد التطور الاقتصادي واتساع أعمال المنشآت وحدثت أعداد كبيرة من العمليات في المنشأة تحولت عملية التدقيق من تفصيلية إلى اختبارية،

ولكن لكي يقوم المدقق باستخدام نظام التدقيق الاختباري لابد من وجود نظام رقابة داخلي فعال. ويقسم نظام الرقابة الداخلية الى:

- الرقابة الداخلية.
- الرقابة المحاسبية.
- الضبط الداخلي.

لذا يجب علي المدقق الخارجي أن يقوم بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية كخطوة أولى لبدء عملية التدقيق ولقد نص معيار التدقيق الدولي رقم (٤٠٠) على المدقق الحصول على فهم كاف للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية، لغرض التخطيط لعملية التدقيق وتطوير طريقة فعالة لتنفيذها. وعلى المدقق استخدام اجتهاده المهني لتقدير خطر التدقيق، وتصميم إجراءات التدقيق للتأكد بأنها قد خفضت إلى المستوي الأدنى المقبول. مما سبق نجد أن نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية تؤثر علي طبيعة إجراءات التدقيق المطلوب استخدامها ونطاق الفحص الذي يجب أن يقوم به مدقق الحسابات، وكذلك يجب علي مدقق الحسابات بداية أن يتحقق من أمرين:

- الأول أن يكون نظام الضبط الداخلي (المرسوم) المخطط ملائم للمنشأة وطبيعة نشاطها.
 - الثاني التحقق من مدى الالتزام بتطبيق هذا النظام كما هو مخطط له.
- وبشكل عام، كلما زادت مخاطر الأخطاء الجوهرية أو كان الاعتماد على أنظمة الرقابة أكثر، كلما كان من المحتمل أن تكون الفترة الزمنية التي تتقضي أقصر، إن وجدت. وتشمل العوامل التي قد تقلل من فترة إعادة اختبار نظام رقابة ما أو ينجم عنها الإعتماد أبداً على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها في عمليات تدقيق سابقة ما يلي:

- بيئة رقابة ضعيفة.
- متابعة ضعيفة لأنظمة الرقابة.
- عنصر يدوي هام في أنظمة الرقابة ذات العلاقة.
- تغيرات في الموظفين تؤثر إلى حد كبير على تطبيق الرقابة.
- ظروف متغيرة تدل على الحاجة إلى تغيرات في الرقابة.
- أنظمة رقابة عامة ضعيفة لتقنية المعلومات (ISA No.300، 2010).

■ مسؤولية مدقق الحسابات وعلاقتها بنظام الرقابة الداخلية:

بما أن نظام الرقابة الداخلية يتكون من رقابة محاسبية ورقابة إدارية وضبط داخلي فإن مسؤولية مدقق الحسابات حول هذه الأنظمة تتضح من خلال تتبع علاقة المدقق الخارجي بأنظمة الرقابة من ناحيتين هما (Alvin ، 2003) :

- أ - إن مهام المدقق الخارجي تقوم أساساً في الحكم على مدى صدق المعلومات التي تظهرها القوائم الختامية في تصوير نتيجة النشاط والمركز المالي في نهاية الفترة المالية ، وكذلك الحكم على مدى انتظام وسلامة المجموعة الدفترية. ونلاحظ أن سلامة وانتظام المجموعة الدفترية يدعو إلى الإطمئنان إلى البيانات التي تظهرها القوائم الختامية، والحكم على سلامة المجموعة الدفترية ، ويرتبط بأسلوب الأداء الذي يتم به تسجيل العمليات المالية وهذا يرتبط بدوره بأنظمة الرقابة الداخلية وخاصة أنظمة الضبط الداخلي والتدقيق الداخلية.
- ب - إن المدقق الخارجي يعتبر وكيلاً عن أصحاب رأس المال في الشركات المساهمة العامة منها والخاصة للرقابة على تصرفات الإدارة فيما يتعلق بحسن استخدام الموارد المالية المتاحة للمنشأة . ولهذا فهو يتأكد من أن الإدارة قد اتخذت جميع الإجراءات الكفيلة للمحافظة على هذه الموارد واستخدامها أحسن استخدام. وتتمثل هذه الإجراءات فيما يضعه مجلس الإدارة من أنظمة للرقابة الداخلية بما تشمله من حلقات متعددة.

3-3-3 العلاقة بين خطر التدقيق ومخاطر المعاينة:

يعرف معيار التدقيق الدولي رقم 200 خطر التدقيق بانه: مخاطرة أن يعبر المدقق عن رأي تدقيق غير ملائم عندما تحتوي البيانات المالية على أخطاء جوهرية (ISA No.200، 2010).

ويتكون خطر التدقيق عند مستوى رصيد البند أو نوع العمليات من الخطر الملازم وخطر الرقابة وخطر الاكتشاف. فالخطر الملازم وخطر الرقابة، هو أن يحتوي البند أو نوع العمليات وما يرتبط به من تأكيدات على مبالغ غش أو خطأ قد تكون مهمة للقوائم المالية ككل، إذا ما أضيف إليها مبالغ الغش أو الأخطاء أرصدة بنود أو أنواع أخرى من العمليات. أما خطر الاكتشاف فهو ألا يكتشف المدقق الغش أو الأخطاء المهمة التي قد تتضمنها القوائم المالية. وينشأ خطر الاكتشاف جزئياً من عناصر عدم التأكد الناشئة من عدم قيام المدقق بفحص 100% من رصيد أحد الحسابات أو النوع من العمليات، ومن عناصر عدم التأكد الأخرى الموجودة حتى لو قام المدقق بفحص 100% من رصيد الحساب أو النوع من العمليات. وتنشأ

عناصر عدم التأكد الأخرى من قيام المدقق باختيار إجراء تدقيق غير ملائم، أو لسوء تطبيق إجراء ملائم، أو للفشل في تفسير نتائج التدقيق (عبدالوهاب، 2004).

وعلى هذا فإنه يمكن التمييز في خطر التدقيق بين نوعين من المخاطر لأغراض اختبارات الرقابة وهما:

■ مخاطر المعاينة :

يقصد بمخاطر المعاينة تلك المخاطر التي تنشأ من إمكانية أن يكون استنتاج المدقق على أساس العينة، مختلفاً عن الاستنتاج الذي كان يمكنه الوصول إليه إذا قام بتطبيق نفس إجراءات التدقيق على جميع المفردات المكوّنة للمجتمع. ويجب أن يستخدم المدقق حكمه المهني عند تقديره لمخاطر المعاينة. وتختلف مخاطر المعاينة باختلاف الغرض من استخدام عينات التدقيق وما إذا كانت لأغراض اختبارات الرقابة أو لأغراض اختبارات التحقق التفصيلية من الأرصدة والعمليات (جمعة، 2009).

■ مخاطر المعاينة لأغراض اختبارات الرقابة:

يهتم المدقق عند استخدامه لعينات التدقيق لأغراض اختبارات الرقابة بجانبين لمخاطر المعاينة وهما:

1- تقدير خطر الرقابة بأعلى ما ينبغي، وذلك نتيجة اكتشاف معدل للانحراف في العينة يزيد عن المعدل الحقيقي للانحراف في المجتمع ككل. ويؤدي ذلك إلى إجراء اختبارات إضافية أو زيادة حجم العينة مما يؤثر على كفاءة التدقيق.

2- تقدير خطر الرقابة بأقل مما ينبغي: وذلك نتيجة اكتشاف معدل للانحراف في العينة يقل عن المعدل الحقيقي للانحراف في المجتمع ككل. ويؤدي ذلك إلى عدم إجراء اختبارات تدقيق كان يجب على المدقق القيام بها للحصول على أدلة وقرائن كافية مما يؤثر على فعالية التدقيق.

ويترتب على ذلك أن يواجه المدقق بنوعين من المخاطر عند استخدام عينات التدقيق لأغراض اختبارات الرقابة :

1. مخاطر تقدير المخاطر الرقابية بأعلى مما ينبغي :

أن مخاطر تقدير المخاطر الرقابية بأعلى مما ينبغي تنشأ نتيجة تقدير المدقق للمخاطر الرقابية عند حدها الأقصى في الوقت الذي يكون المستوى الحقيقي للمخاطر الرقابية في المجتمع أقل من الحد الأقصى. وترتب على ذلك قيام المدقق بإجراءات تدقيق إضافية لم تكن ضرورية مما يؤدي إلى انخفاض كفاءة التدقيق.

2. مخاطر تقدير المخاطر الرقابية بأقل مما ينبغي:

تنشأ نتيجة تقدير المدقق للمخاطر الرقابية عند مستوى يقل عن الحد الأقصى في الوقت الذي يكون المستوى الحقيقي للمخاطر الرقابية في المجتمع عند حده الأقصى. ويترتب على ذلك عدم قيام المدقق بإجراءات كان يجب عليه القيام بها للحصول على أدلة وقرائن كافية وملائمة لهدف التدقيق، الأمر الذي قد يؤدي إلى الوصول إلى استنتاجات خاطئة. ويهتم المدقق بدرجة أكبر بهذا النوع من مخاطر التدقيق نظراً لتأثيره على فاعلية التدقيق والرأي الذي يصل إليه (عبدالله ، 2004).

■ مخاطر المعاينة لأغراض اختبارات التحقق التفصيلية:

يهتم المدقق بجانبين لمخاطر المعاينة عند استخدامه لعينات التدقيق لأغراض اختبارات التحقق التفصيلية من الأرصدة والعمليات:

- أ) قبول مجتمع يحتوي على خطأ جوهري، وذلك إذا كانت العينة تؤيد الاستنتاج بأن الرصيد المسجل للحساب لا يتضمن خطأ جوهرياً ، في الوقت الذي يكون فيه هذا الحساب يتضمن خطأ جوهرياً.
 - ب) رفض مجتمع لا يحتوي على خطأ جوهري، وذلك إذا كانت العينة تؤيد الاستنتاج بأن الرصيد المسجل للحساب يتضمن خطأ جوهرياً، في الوقت الذي لا يتضمن فيه هذا الحساب خطأ جوهرياً في الحقيقة.
- ويترتب على ذلك أن يواجه المدقق بنوعين من المخاطر عند استخدام عينات التدقيق لأغراض اختبارات التحقق التفصيلية من الأرصدة والعمليات:

1- مخاطر القبول الخاطئ :

إن مخاطر القبول الخاطئ تنشأ من استنتاج المدقق - في ضوء نتائج العينة - أن القيمة الدفترية لرصيد الحساب أو النوع من العمليات لا يتضمن خطأ جوهرياً في الوقت الذي يشتمل فيه هذا الرصيد في الحقيقة على خطأ جوهري. ويترتب على ذلك عدم القيام بإجراءات اضافية مناسبة كان يجب عليه القيام بها للحصول على أدلة وقرائن كافية، مما يؤثر على فعالية التدقيق نتيجة الوصول إلى رأي غير صحيح.

2- مخاطر الرفض الخاطئ :

تنشأ مخاطر الرفض الخاطئ نتيجة وصول المدقق إلى استنتاج - في ضوء نتائج العينة - بأن رصيد الحساب أو النوع من العمليات يتضمن خطأ جوهرياً في الوقت الذي لا تشتمل فيه القيمة الدفترية لهذا

الرصيد على خطأ جوهري. ويترتب على ذلك قيام المدقق بإجراءات اضافية غير ضرورية مما يؤدي إلى تخفيض كفاءة التدقيق لزيادة الوقت والجهد وبالتالي التكلفة اللازمة للفحص.

ويمكن للمدقق تخفيض مخاطر المعاينة من خلال التخطيط الجيد للعينة من حيث تصميم العينة والتحديد الدقيق للمجتمع ووحدة المعاينة واستخدام الأسلوب المناسب لاختيار العينة وفحصها وتقويم نتائجها. ويجب أن يلاحظ أن حجم العينة يتأثر بمستوى مخاطر المعاينة الذي يكون المدقق على استعداد لقبوله. ويتوقف المستوى المقبول لمخاطر المعاينة على أهمية نتائج الإجراءات التي استخدمت فيها أساليب المعاينة بالنسبة للاستنتاجات التي يتوصل إليها المدقق وكلما زاد اعتماد المدقق على نتائج الإجراءات التي تستخدم فيها أساليب المعاينة ، انخفض مستوى مخاطر المعاينة الذي يكون المدقق على استعداد لقبوله ، وزاد حجم العينة اللازم (عبد الوهاب، 2004).

المخاطر بخلاف مخاطر المعاينة:

يقصد بالمخاطر بخلاف مخاطر المعاينة تلك التي تتضمن جميع جوانب مخاطر التدقيق التي لا ترجع إلى استخدام أساليب المعاينة، سواء أكانت معاينة إحصائية أو غير إحصائية. ويرجع هذا النوع من المخاطر إلى عدم فعالية إجراءات التدقيق المستخدمة نتيجة عدم استخدام اختبارات التدقيق المناسبة، أو الفشل في تطبيق اختبارات التدقيق المناسبة، أو الفشل في تفسير نتائج الاختبارات بطريقة صحيحة. ويمكن تخفيض هذا النوع من المخاطر من خلال التخطيط الجيد، والإشراف المناسب على القائمين بعملية التدقيق، وتطبيق إجراءات التدقيق بطريقة سليمة (ذنبيات ، 2012).

3-3-4 العلاقة بين مسؤولية المدقق و خطر التدقيق:

يأمل العميل من تقرير مدقق الحسابات القانوني أن يقدم صورة واضحة عن ظروف المنشأة التي قام بتدقيق بياناتها وعملياتها المالية، مبينا مدى وجود مخالفات أو أخطاء أو أعمال غش قد حدثت خلال الفترة موضع التدقيق.

كما أن إخلال المدقق بواجباته يجعله مسؤولاً عن النتائج والأضرار الناجمة عن ذلك، مما يفسح المجال للأطراف المتضررة بمساءلة المدقق أمام القضاء، ومطالبته بالتعويض عما يمكن أن يصيبها من أضرار، بالإضافة إلى تضرر سمعة المدقق المهنية والأدبية وما قد يتعرض له من مسؤوليات جنائية (المجمع العربي، ٢٠٠١).

■ المسؤولية القانونية للمدقق وعلاقتها بأخطار عملية التدقيق (السنهوري، 1981):

يجدر القول أن هناك حدوداً للمسؤولية مهما بذل المدقق من عناية مهنية ومهما كان حصيماً، ومن هذه الحدود أن هناك عمليات مدبرة ومحكمة التخطيط قد لا يستطيع المدقق اكتشافها وخاصة العمليات التي تتم خارج المنشأة ولا تسجل في سجلاتها مثل رشاًوى وعمولات تقاضاها الموظفين من الغير، كما أن هناك حدوداً للواجبات المنوطة بالمدقق تتعلق بحدود برنامجه وشروط تكليفه.

تنقسم المسؤولية القانونية إلى ثلاثة أقسام أساسية، مسؤولية جنائية ومسؤولية تأديبية ومسؤولية مدنية، وفيما يلي بيان لكل نوع من هذه المسؤوليات مع تبيان علاقتها بأخطار عملية التدقيق.

■ أخطار عملية التدقيق و المسؤولية الجنائية للمدقق:

تقوم المسؤولية الجنائية على أساس أن هناك ضرراً يصيب المجتمع، وأن هذا الضرر يترتب عليه عقوبة يحددها القانون، والعقوبة تعني الإلزام، ويلاحظ أن الجرائم التي يمكن للمدقق اقترافها قد وردت في قوانين متفرقة، بعضها في قانون الشركات، وقانون الضرائب، وقانون المؤسسات والهيئات العامة، ثم قانون العقوبات.

■ أخطار عملية التدقيق والمسؤولية التأديبية للمدقق:

إن المسؤولية التأديبية لا تقوم إلا حيث توجد الجريمة التأديبية، وهي لا توجد إلا إذا توافر الركن المادي والركن المعنوي.

أ. الركن المادي:

تقوم المسؤولية بمجرد وقوع الخطأ الوظيفي أو المهني مثل الإخلال بواجبات الوظيفة أو سمعة المهنة وكرامتها وشرفها باعتباره إخلالاً بالصالح العام.

ب. الركن المعنوي:

لا يكفي صدور خطأ تأديبي من المدقق حتى يحاكم تأديبياً، وإنما لابد أن يصدر الفعل الخاطئ من إرادة آثمة، ولا يشترط أن يكون الخطأ دائماً متعمداً، فقد يكون عمدياً أو غير عمدي، ومن الملاحظ أن وقوع هذه المسؤولية يعرض المدقق لإجراءات المساءلة التأديبية، لذلك فإن هذه المسؤولية لها تأثيرها على المهنة سواء من ناحية العقوبة أو الأضرار المهنية المؤثرة على كرامة المهنة بالنسبة لمدققين آخرين.

■ أخطار عملية التدقيق والمسؤولية المدنية للمراجع:

أساس المسؤولية المدنية الإضرار بمصلحة الأفراد وتحدد المسؤولية المدنية العقوبة بمقدار تعويض الأفراد عن الأضرار التي لحقت بهم ، إن التزام المدقق في المسؤولية المدنية، سواء العقدية أو التقصيرية، هو الالتزام ببذل العناية المهنية الكاملة، أي أن يبذل جهده في القيام بعمله بكامل اليقظة والتبصر حتى لا يضر بالغير. ومن الملاحظ في هذا المجال أن القانون الأردني قد عالج المسؤولية الجنائية لمدقق الحسابات حيث حدد قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته الأفعال التي تستوجب مساءلة المدقق جنائياً حسب المادة (278) (الجريدة الرسمية، العدد 1487 لسنة 1997).

يكون المدقق مسؤولاً تجاه الشركة التي يقوم بتدقيق حساباتها عن تعويض الضرر الذي يلحقها بسبب الأخطاء التي تقع منه في تنفيذ عمله. وقد أوردت المادة (278) من قانون الشركات الأردني الحالات التي يكون المدقق مسؤولاً فيها عن تعويض الضرر الذي يلحق بالمساهمين أو الغير بسبب خطئه.

1. نشر وقائع كاذبة لحمل الجمهور على الاكتتاب بالأسهم أو بإسناد قرض.
2. تنظيم ميزانية غير مطابقة للواقع أو إعطاء معلومات غير صحيحة عنها.
3. توزيع أرباح صورية أو غير مطابقة لحالة الشركة الحقيقية.
4. تقديم تقارير غير مطابقة للحقيقة، أو أغفل فيها بيان الحقيقة عن سوء نية بقصد الإيهام.

المبحث الرابع

مخاطر التدقيق الخارجي في البنوك

مقدمة:

تلعب البنوك دوراً هاماً ورئيسياً في تنمية الاقتصاد وتوجيه اقتصاديات الدول مهما اختلفت الأنظمة السياسية فيها، وقد تقدمت هذه البنوك تقدماً ملحوظاً ومتسارعاً في العقود الأخيرة من القرن العشرين، واقترن مستوى تقدم الشعوب بتقدم قطاع البنوك فيها بحيث أصبح يشكل حجر الزاوية في أي نهضة اقتصادية من خلال توفير التمويل اللازم والرئيسي للأنشطة الاقتصادية، ويعتبر قطاع البنوك في الأردن من أرقى النشاطات الاقتصادية حيث أثبت فعاليته عبر السنين على الرغم من الأحداث التي تعرض لها الأردن منذ نشأته. وتؤدي البنوك دوراً متزايداً وكبير الأهمية في عملية النشاط الاقتصادي من خلال الآليات والأدوات التي أخذت البنوك تستخدمها لتنفيذ وظائفها ومهامها، التي تساعد على سهولة تبادل الأموال والمنافع والخدمات المتوفرة في المجتمع (حشاد، 2005).

عرّف المشرع الأردني البنك وفق المادة رقم (1) من قانون البنوك بأنه " الشركة التي رخص لها بممارسة الأعمال البنكية وفق أحكام هذا القانون بما في ذلك فرع البنك الأجنبي المرخص له العمل في المملكة " (قانون الشركات الأردني رقم (28) لسنة 2000 م) .

كما عرفه القانون الأمريكي على أنه "منشأة حصلت على تصريح للقيام بأعمال المصارف يسمى Bank Charter سواء حصلت على هذا التصريح من الحكومة المركزية أو من حكومة الولاية التي تباشر فيها نشاطها" (أمين، 2005).

كما يمكن تعريف البنك التجاري على أنه "هي تلك البنوك التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية والتي تشمل تقديم الخدمات المصرفية لاسيما قبول الودائع بانواعها المختلفة واستعمالها مع المواد الأخرى للبنك في الاستثمار كلياً أو جزئياً بالاقتراض أو بأي طريقة أخرى يسمح بها القانون" (قانون الشركات الأردني رقم (28) لسنة 2000 م).

3-4-1 التدقيق الخارجي في البنوك:

لقد اهتمت المعايير الدولية بالدور الذي يقوم به المدقق الخارجي للبنوك، وحدد الهدف الرئيس لعملية تدقيق البنك من قبله هو: "تمكين المدقق من إبداء الرأي فيما إذا كانت البيانات المالية المنشورة للبنك تعبر بصورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي للبنك ونتائج نشاطه للفترة التي أعدت هذه البيانات لها."

إن عمل المدقق الخارجي للبنك يكون مركزاً على التأكد من صحة وعدالة المركز المالي ونتائج عمليات البنك خلال الفترة موضع التدقيق، وبما أن المدقق الخارجي باحث عن الحقيقة في ما يقوم به من عملية فحص للبيانات، فإنه يعوزه الدليل، الذي يحتاج بدوره إلى وسائل إثبات ترقى به إلى درجة عالية من اليقين، واليقيين يؤدي بالمدقق إلى قناعته بصحة البيانات المالية وعدالتها، وهذا بدوره يوصله إلى الثقة عند إصدار رأيه معبراً عن مصداقية ما تفصح عنه البيانات من حقائق.

والدليل بالنسبة للمدقق ذا أهمية بالغة، حيث يعتمد عليه عند إصدار رأيه في عدالة القوائم المالية، والتي بدورها تُعد مشكلة بالنسبة للمدقق فهي عبارة عن قيم مالية بعضها يمثل وقائع حدثت فعلاً، وبالتالي فإن لها درجة اليقين، وبعضها الآخر عبارة عن تقديرات حكمية أعدت في إطار قواعد محاسبية متعارف عليها، وهنا لابد أن يدخل في تقديرها الاعتبارات الشخصية، والحكم الشخصي لمعدّها، والذي يعتمد في صحة تقديره على درجة الكفاءة والخبرة التي يتمتع بها.

ونظراً لأن البنوك تتولّى معاملات ذات خواص معقدة ومهمة ضمناً، والتي قد لا تكون ظاهرة في التوثيق المستعمل لمعالجة هذه المعاملات وإدخالها في سجلات البنك، وينتج عن ذلك مخاطر بأنه قد لا تكون كافة أوجه المعاملة قد سجلت كاملة أو صحيحة، وعليه فإن المدقق يحتاج إلى أن يمتلك فهماً جيداً لطبيعة المعاملات (ابو غزاله، 2001).

ومع ذلك، فإن هذا لا يمنع وجود بنود لا تفصح عنها القوائم المالية لتعذر حصول المدقق على الدليل بوجودها، ما يجعله في موقف لا يحسد عليه، وبالتالي ربما يعرضه ذلك للمساءلة في حالة ما يثبت أنها موجودة ولم يبذل العناية المهنية الكافية لإثبات وجودها.

وبالرغم أنه من المقبول عملياً أن "عملية التدقيق"، تتمثل في مراجعة اختبارية وليست شاملة لجميع العمليات، فإنه لابد للمدقق أن يعتمد على نظام الرقابة الداخلية إلى درجة تجعله يتأثر بهذا النظام عند وضعه خطة التدقيق، ومن البديهي أنه كلما كان نظام الرقابة الداخلية فعالاً، كلما زادت درجة اعتماد المدقق عليه في اختيار نوعية وحجم العينات التي يقوم بتدقيقها.

كما أشارت الفقرة رقم (24) من البيان الدولي رقم (IAPS 1004) إلى أن المدقق لكي يكون رأياً حول البيانات المالية، يسعى للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت المعلومات التي تحتويها السجلات المحاسبية الأساسية ومصادر المعلومات الأخرى موثوقة وكافية لإعداد البيانات المالية على أساسها، كما أن المدقق يسعى لتحقيق هذا الغرض من خلال:

- دراسة وتقييم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية التي يرغب في الاستناد إليهما.
- اختبار تشغيل الضوابط الرقابية للمساعدة في تحديد طبيعة ومدى وتوقيت إجراءات التدقيق الأخرى.
- القيام بالاختبارات والاستفسارات والإجراءات الأخرى للتأكد من صحة المعادلات المحاسبية وأرصدة الحسابات.

▪ واقع مهنة تدقيق الحسابات في الأردن:

إن مهنة تدقيق الحسابات في الأردن والوطن العربي بصفة عامة هي إحدى المهن التي دخلت النشاط الاقتصادي منذ زمن قصير نسبياً، وقد زاد الاهتمام بهذه المهنة في العقود الثلاثة الأخيرة وذلك نتيجة لما شهدته البلاد العربية من تطورات اقتصادية واجتماعية متسارعة تمثلت بإنشاء الشركات المساهمة وما رافقها من انفصال للملكية عن الإدارة، وبالتالي ظهور الحاجة إلى وجود شخص مستقل ومحاييد لطمأنة أصحاب الأموال من مالكيهم ومقرضين على سلامة أموالهم (جمعة، 2005).

وقد لوحظ هناك اهتمام بتنظيم المهنة في الأردن، ولكن هذا الاهتمام لم يكن بالقدر الكافي للنهوض بالمهنة لتقابل مثيلاتها في العالم المتقدم، ويلاحظ في هذا المجال أن شركات التدقيق الأجنبية ما زالت تسيطر على الجزء الأعظم من سوق التدقيق العربية، فالدول العربية شأنها شأن الدول النامية الأخرى تشكو من قصور أنظمة المعلومات والأنظمة المحاسبية المرتبطة بها، وحيث إن مهنة التدقيق ترتبط ارتباطاً وثيقاً وآلياً بالأنظمة المحاسبية فإن وضع المحاسبة وأنظمتها ينعكس بشكل مباشر على مهنة التدقيق. وعليه فإن مهنة المحاسبة والتدقيق تعاني من نقص في المحاسبين المؤهلين. وقد شهدت مهنة تدقيق الحسابات في الأردن توسعاً كبيراً خلال السنوات العشر الماضية، يتجلى ذلك من خلال عدد مكاتب التدقيق المرخصة أو عدد العاملين في هذه المكاتب. وبالطبع فإن السبب الرئيس لهذا التوسع هو الزيادة الكبيرة التي طرأت خلال الأعوام الأخيرة في عدد الشركات التجارية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الأردن، والتي تعمل جميعها بموجب أنظمة واتفاقيات تقتضي تقديم حسابات مدققة من قبل مكاتب مرخصة (قانون مهنة تدقيق الحسابات، 1985).

يؤلف المحاسبون القانونيون الأردنيون في المملكة الأردنية الهاشمية والمجازون بممارسة مهنة المحاسبة القانونية، وفق أحكام هذا القانون نقابة مهنية خاصة بهم تسمى " نقابة المحاسبين القانونيين الأردنيين ". تشكل بقرار من مجلس الوزراء لجنة خاصة تسمى "لجنة اعتماد معايير التدقيق والمحاسبة والسلوك المهني" مهمتها دراسة ومناقشة واعتماد معايير التدقيق ومعايير المحاسبة المعتمدة منها والجديدة وتعديلاتها وكذلك قواعد

السلوك المهني الواجب التزام كل من يجاز لمزاولة مهنة المحاسبة القانونية وفق أحكام هذا القانون. يجب أن يكون المحاسب القانوني مؤهلاً علمياً في نطاق اختصاصه وأن تتوفر لديه الكفاءة العملية والمهارة المتخصصة والمعرفة الفنية، وكذلك الخبرة المتجددة من خلال الإحاطة المستمرة بالتطورات والمستجدات المهنية داخل المملكة وخارجها. إلى جانب التدريب والتعليم المستمر الذي يتوجب على النقابة توفيره لجميع الأعضاء مجاناً. لا يجوز لأي شخص مزاولة مهنة المحاسبة القانونية في المملكة إلا إذا كان قد منح إجازة محاسب قانوني أردني من قبل المجلس وفقاً لأحكام هذا القانون وسجل عضواً في النقابة واستوفى كل شروط العضوية فيها حسب أحكام هذا القانون وأية أنظمة صادرة بمقتضاه، على العضو المزاوّل أن يتقيد في سلوكه بمبادئ الشرف والاستقامة والنزاهة وأن يقوم بجميع الواجبات التي يفرضها عليه هذا القانون وتفرضها عليه انظمة النقابة وتعليماتها (جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، 2007).

■ واجبات مدقق الحسابات القانوني في القانون الأردني:

- ورد في نصوص قانون الشركات الأردني رقم (40) لسنة 2002، وقانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية المؤقت رقم (73) لسنة 2003، الواجبات التي تقع على عاتق مدقق الحسابات القانوني، وهي كما يلي:
- 1- مراقبة أعمال الشركة وتدقيق حساباتها وفقاً لقواعد التدقيق المعتمدة ، ومتطلبات المهنة وأصولها، والتأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات ومدى الاعتماد عليها.
 - 2- فحص أنظمة الرقابة المالية الداخلية للشركة، وكذلك فحص الأنظمة المالية والإدارية الأخرى بهدف التأكد من ملاءمتها لحسن سير أعمال الشركة، والمحافظة على أموالها.
 - 3- التحقق من موجودات الشركة، وملكيّتها لها والتأكد من قانونية الالتزامات المترتبة على الشركة وصحتها.
 - 4- الاطلاع على قرارات مجلس الإدارة، والهيئة العامة للشركة، والتعليمات الصادرة عن الشركة، وأي بيانات يتطلب عمل المدقق الاطلاع عليها.

■ مسؤوليات مدقق الحسابات القانوني في القانون الأردني :

إنّ الهدف من عملية التدقيق يتمثل في التأكد من دقة وصحة البيانات، والقوائم المالية المالية، واكتشاف ما يوجد فيها من غش، وأخطاء محتملة بهدف الخروج برأي فني محايد عن مدى صحة هذه البيانات وعدالتها في التعبير عن نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي، فإنّ ذلك يولد مسؤوليات على عاتق مدقق الحسابات، يمكن حصرها في أوجه ثلاث :

- المسؤولية المهنية (الأدبية) : وهي المسؤولية التي يتعرض لها المدقق إذا ما قام بمخالفة التعليمات التي تصدرها الجهات التي تنظم مهنة مزوالة التدقيق، وبالتالي عند قيام المدقق بإعطاء تقرير غير متحفظ ، بدون الاستناد إلى قرائن وأدلة قوية عن مدى مطابقتها واتفاقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فإنه يعرّض نفسه للمساءلة التأديبية، لما يمثله إهماله في المصادقة على قوائم مالية مضللة من ضرر قد يؤثر على استمرارية الشركة مستقبلا .
- المسؤولية المدنية: وهي المسؤولية الناتجة عن إهمال المدقق، أو تقصيره في أداء واجباته، مما يؤدي إلى الإضرار بمصلحة العميل نتيجة خطأ ذو رابطة سببية بين الخطأ والضرر. وهنا تجدر الإشارة إلى مسؤولية المدقق المدنية تجاه عميله، وتجاه الغير من مستخدمي البيانات المالية بالرغم من عدم وجود عقد بينهم، وذلك حسب ما نصت عليه المادة (201) من قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 .
- المسؤولية الجنائية: وهي المسؤولية التي تقع على عاتق مدقق الحسابات القانوني عندما يتعدى الضرر فيها نطاق الطرف الذي اعتمد على القوائم المالية، وذلك حسب ما ورد في المادة رقم (44) من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية المؤقت رقم (73) لسنة 2003، وتشمل قيام المدقق بتقديم بيانات كاذبة في أي تقرير، أو حسابات، أو وثيقة قام بإعدادها اثناء مزوالة المهنة، وكذلك إذا قام بوضع تقرير مغاير للحقيقة أو صادق على وقائع مغايرة للحقيقة في أي وثيقة متعلقة بمزوالة المهنة.

3-4-2 مخاطر التدقيق في البنوك :

تقوم البنوك ببعض الأنشطة والعمليات التي تنطوي على خصائص معقدة، قد لا تكون ظاهرة في التوثيق المستخدم لإجراء تلك العمليات والتسجيل في سجلات البنك المحاسبية، وينتج عن ذلك مخاطر بأن لا تكون كافة المعاملة قد سجلت كاملة أو صحيحة، ينجم عنها خسائر بسبب عدم اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب في حينه، وبالتالي عدم تكوين المخصصات الكافية لمواجهة تلك الخسائر في الوقت المناسب، ومن ثم يكون الإفصاح غير ملائم لواقع العمليات والأحداث (القرى ، 2004).

ولذا يجب على المدقق أن يحصل على فهم كافٍ لأنشطة وعمليات البنك ليتمكن من تحديد واستيعاب الأحداث والممارسات، خاصة تلك التي يكون لها تأثير ملحوظ على البيانات المالية أو الفحص أو تقرير

المدقق. وفي ضوء الطبيعة المميزة للعمليات البنكية والمخاطر الملازمة لها، يجب على المدقق التركيز على ما يلي (Casterella,2010):

- إن المخاطر الملازمة للعمليات البنكية مرتفعة إلى حد ما.
- إن مخاطر الرقابة، ومن خلال نظام مناسب للرقابة الداخلية ، منخفضة إلى حد ما.
- إن المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة تتواجد بشكل مستقل عند تدقيق المعلومات المالية للبنك، ولا يستطيع المدقق التحكم فيها، ومع ذلك يستطيع تقييم هذه الأخطار، وتصميم الإجراءات الجوهرية لتقديم مستوى مقبول لمخاطر الإكتشاف. ولا يستطيع مدقق حسابات في البنوك الاعتماد فقط على نتائج اختبارات الجوهرية لتقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك، وذلك للأسباب التالية :

1- كبر حجم العمليات التي تم إدخالها للبنوك، مما يجعل الاعتماد على الإجراءات الأساسية فقط غير عملياً.

2- الاستخدام الواسع لنظم تقنية المعلومات بالبنوك، مما يجعل أدلة التدقيق متاحة بالشكل الإلكتروني فقط.

3- الانتشار الجغرافي للعمليات البنكية، مما يجعل الحصول على تغطية كافية لها صعباً إلى حد كبير.

4- تعقد طرق إدخال المعاملات من قبل البنوك، مما يجعل هناك صعوبة في ابتكار إجراءات أساسية فعالة لتدقيق هذه المعاملات.

5- تنوع المخاطر وزيادة درجة صعوبتها والتحكم فيها، مما يجعل المدقق يجد صعوبة في الكثير من الحالات ، لتقليل المخاطر إلى المستوى المقبول، ما لم تقم إدارة البنك بتصميم نظم رقابة داخلية تسمح له بوضع التقييم المناسب للمخاطر.

ولذا سيحتاج المدقق إلى الاعتماد بشكل أساسي على نظم الرقابة الداخلية للبنك، ولتحقيق ذلك يلزم إجراء تقييم دقيق لهذا النظام، لتحديد درجة الاعتماد عليه، وبالتالي تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الأخرى. وعند تقييم المدقق لنظم الرقابة الداخلية للبنك، يجب على المدقق أن يأخذ في الحسبان عدد من العوامل التي لها أهمية خاصة في بيئة العمل البنكي منها ما يلي:

1- تتعامل البنوك بحجم كبير من العمليات التي تشكل منفردة أو في مجموعها مبالغ نقدية كبيرة ، ولذا لابد للبنك أن تتوافر لديه إجراءات للمطابقة خلال فترة زمنية محددة سواءً على مستوى البنك ككل أو على

مستوى كل فرع على حده، لإمكانية اكتشاف الأخطاء والانحرافات وتحليلها لمعرفة أسبابها وتصحيحها في الوقت المناسب، وبأقل الخسائر الممكنة.

2- تتعامل البنوك في بعض المعاملات التي يتم إجراؤها قبل عملية الصرف مثل إعادة تقييم السوق لأسعار العملات الأجنبية، والتي تحتاج لقواعد محاسبية خاصة، لذا لا بد من وجود إجراءات رقابية للتأكد من صحة تطبيق هذه القواعد، وتوفير معلومات مالية مناسبة للإدارة وللتقارير الخارجية، وإثبات كافة الأرباح والخسائر غير المحققة.

3- تقوم البنوك ببعض المعاملات، ولا يتم الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية للبنك، أو حتى في الإيضاحات المتممة لها، لذا يجب أن تكون هناك إجراءات رقابية ملائمة، للتأكد من أن هذه المعاملات قد سجلت وتم مراقبتها بطريقة تتيح للإدارة التحديد الفوري لأي تغيرات تؤدي إلى أرباح أو خسائر.

4- تعمل البنوك، وبشكل مستمر، على تطوير منتجاتها وخدماتها المالية، ولذلك يجب على المدقق التأكد من أن الإجراءات المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية تلائم هذا التطوير.

5- قد لا تشير أرصدة نهاية اليوم إلى حجم المعاملات المعالجة من خلال الأنظمة، أو إلى الحد الأقصى لمخاطر التعرض للخسائر خلال يوم العمل، مثال ذلك المعاملات التي تتعلق بتنفيذ ومعالجة معاملات العملة والأوراق المالية الأجنبية، لذا يجب على المدقق، عند تقييم الضوابط الرقابية لمثل هذه المعاملات، أن يدرك قابلية الاحتفاظ بالرقابة خلال فترة الحد الأقصى لحجم المعاملات، أو الحد الأقصى للمخاطر المالية (Choi, 2010).

■ تقييم الأهمية النسبية في تدقيق البنوك :

يجب على المدقق عند تقييم الأهمية النسبية في البنوك، مراعاة ما يلي:

- 1- قد يكون للأخطاء الصغيرة نسبياً تأثير هام على الأرباح ورأس المال، بينما قد يكون لها تأثير غير هام على مجموع الأصول بسبب ارتفاع نسبة المديونية.
- 2- قد يكون للأخطاء المرتبطة بالأصول أو الالتزامات تأثيراً أقل أهمية من تلك المرتبطة بالأرباح بسبب انخفاض الدخل الصافي للبنك إذا ما قورن بصافي الأصول.
- 3- وضع مستويات للأهمية النسبية تحدد الأخطاء التي ينتج عنها عدم الالتزام باللوائح النظامية، كمتطلبات المحافظة على حد أدنى لرأس مال البنك.

4- قد يكون لمعاملات الأطراف ذات العلاقة مع المصرف تأثير هام نسبياً على البيانات المالية للبنك، في حالة تأثيرها على سمعة البنك والإجراءات التي يتخذها المنظمون في هذا الشأن. ويوفر معيار التدقيق الدولي رقم (320) إرشادات كافية للمدقق في هذا الشأن (دهمش، 2004).

3-4-3 مخاطر التدقيق ومخاطر الأعمال في البنوك:

■ مخاطر الأعمال:

هناك العديد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك في مجال عملها، أهمها:

1- **المخاطر القانونية:** وتنشأ هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال، أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الالكترونية، ومن ذلك عدم وضوح مدى توافر قواعد لحماية المستهلكين في بعض الدول أو عدم المعرفة القانونية لبعض الاتفاقات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الالكترونية.

2- **المخاطر الاستراتيجية:** هي المخاطر الناجمة عن اتخاذ قرارات خاطئة أو تنفيذها بشكل خاطئ أو عدم اتخاذ القرار في الوقت المناسب، الأمر الذي قد يؤدي إلى إلحاق خسائر أو ضياع فرصة بديلة، لذلك فإن المخاطر الاستراتيجية تكون على مستويين:

- مخاطر على المستوى الكلي: وهي المخاطر الناجمة عن اتخاذ قرارات متعلقة بدخول أسواق جديدة أو الخروج من الأسواق الحالية.

- مخاطر على مستوى الأنشطة: وهي المخاطر الناجمة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص أو توزيع محفظة الاستثمار.

3- **مخاطر السمعة:** وهي المخاطر الناتجة عن الآراء السلبية العامة المؤثرة والتي تنتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة المصرف أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن المصرف وأدائه وعلاقته مع عملائه والجهات الأخرى، كما أنها تتجم عن ترويج إشاعات سلبية عن المصرف ونشاطه (الخطيب وآخرون، 2005).

ويعبر عن خطر التدقيق بقيم مالية تتعلق بمفردات الأرصدة التي يشهد بصحتها وتشكل بمجموعها خطر تدقيق القوائم المالية ككل، وبعبارة أخرى إن خطر التدقيق من الأدنى إلى الأعلى من الأرصدة إلى الإجماليات في القوائم المالية.

وإن حدود خطر التدقيق تكمن في المخاطر المتعلقة بالقوائم المالية بشكل أساسي وتبنى على إجراءات التدقيق للعمليات المالية التي تشكل أرصدة الحسابات التي تظهر في القوائم المالية بصورة عامة وفي الميزانية العمومية بشكل خاص.

إلا أن خطر الأعمال يمثل المخاطر التي قد تصيب المشروع تحت التدقيق لأسباب منها ما يرتبط بالقوائم المالية ذاتها ومنها ما يرتبط بظروف قد لا تنعكس على القوائم المالية ذاتها، وإذا أردت هذ الظروف التي تشكل خطر الأعمال إلى إفلاس المشروع أو تضرر الأطراف الأخرى فإن ذلك سينعكس على المدقق بخطر المقاضاة.

لذا فإن خطر الأعمال يتحرر من قيود العمليات المالية وما تنعكس فيه على القوائم المالية ليخرج إلى كافة المخاطر التي تؤدي إلى تراجع المشروع وإفلاسه، لذا نجد أن الأخذ بخطر الأعمال يخرج عن معايير التدقيق التقليدية ويطلب بتعديلها والاعتماد على إجراءات تتطرق من تكنولوجيا المعلومات أساساً ودراسة مؤشرات المشروع الاقتصادية بصور عامة فتحكم على استمراره وربحيته دون التقيد بإجراءات محددة وهذا من شأنه التأثير في مفهوم الأهمية النسبية أيضاً (دحدوح والقاضي، 2009).

3-4-4 توجيه عملية التدقيق (ISA No.300، 2010):

يمكن للمدقق اعتبار الأمور التالية عند تحديد توجيه التدقيق:

■ فيما يتعلق بالأهمية النسبية:

1. تحديد الأهمية النسبية لأغراض التخطيط.
 2. تحديد الأهمية النسبية للإتصالات لمدققي أقسام (مكونات) الشركة.
 3. إعادة النظر في الأهمية النسبية عندما يتم أداء إجراءات التدقيق أثناء سير التدقيق.
 4. تحديد الأقسام (المكونات) الهامة للشركة وأرصدة الحسابات.
- نواحي التدقيق حيث توجد مخاطرة أعلى للأخطاء الجوهرية.

- أثر المخاطرة المقيمة للأخطاء الجوهرية عند المستوى الكلي للبيانات المالية على التوجيه والإشراف والمراجعة.
- إختيار فريق العملية (بما في ذلك حيثما هو ضروري مراجعي رقابة الجودة للعملية) وإسناد عمل التدقيق لأعضاء الفريق، بما في ذلك تعيين أعضاء فريق يتمتعون بالخبرة المناسبة في النواحي التي قد يوجد فيها مخاطر أعلى للأخطاء الجوهرية.
- وضع موازنة العملية، بما في ذلك إعتبار مقدار الوقت المناسب الذي سيخصص للنواحي التي قد توجد فيها مخاطر أعلى للأخطاء الجوهرية.
- الأسلوب الذي يؤكد به المدقق لأعضاء فريق العملية على الحاجة إلى الإحتفاظ بعقل متسائل وممارسة التشكك المهني عند جمع وتقييم أدلة التدقيق.
- نتائج عمليات التدقيق السابقة التي تضمنت تقييم فاعلية عمل الرقابة الداخلية، بما في ذلك طبيعة نواحي الضعف المحددة والإجراءات المتخذة لمعالجتها.
- أدلة على إلتزام الإدارة بتصميم وعمل رقابة داخلية صحيحة، بما في ذلك أدلة على التوثيق المناسب لهذه الرقابة الداخلية.
- كمية المعاملات التي يمكن أن تحدد ما إذا كان من الأفضل بالنسبة للمدقق الإعتماد على الرقابة الداخلية.
- الأهمية التي تعطي للرقابة الداخلية في المنشأة للتشغيل الناجح للعمل.
- التطورات الهامة في العمل التي تؤثر على المنشأة، بما في ذلك التغيرات في تقنية المعلومات وأساليب العمل والتغيرات في الإدارة الرئيسية والإمتلاك والدمج ونزع الملكية.
- التطورات الهامة في الصناعة مثل التغيرات في أنظمة الصناعة والمتطلبات الجديدة لإعداد التقارير.
- التغيرات الهامة في إطار إعداد التقارير المالية، مثل التغيرات في معايير المحاسبة.
- التطورات الهامة الأخرى ذات العلاقة، مثل التغيرات في البيئة القانونية التي تؤثر على المنشأة.

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

- 1-4 الدراسة التطبيقية
 - 1-1-4 منهجية الدراسة التطبيقية
 - 2-1-4 عينة الدراسة التطبيقية
 - 1-2-1-4 البنك الأردني الكويتي
 - 1-1-2-1-4 معلومات عامة، البيئة الرقابية والرقابة الداخلية
 - 2-1-2-1-4 خطوات تقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق بالبنك
 - 3-1-2-1-4 التدقيق الداخلي بالبنك
 - 4-1-2-1-4 مرحلة تخطيط عملية التدقيق في البنك
 - 5-1-2-1-4 إجراءات وعناصر خطة التدقيق الشاملة لمدقق الحسابات ديلويت أند توش
 - 2-2-1-4 بنك الاتحاد
 - 1-2-2-1-4 معلومات عامة، البيئة الرقابية والرقابة الداخلية
 - 2-2-2-1-4 خطوات تقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق بالبنك
 - 3-2-2-1-4 التدقيق الداخلي بالبنك
 - 4-2-2-1-4 مرحلة تخطيط عملية التدقيق في البنك
 - 5-2-2-1-4 إجراءات وعناصر خطة التدقيق الشاملة لمدقق الحسابات ديلويت أند توش
- 3-1-4 محاور الدراسة التطبيقية
 - 1-3-1-4 الالتزام بتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة بتقييم خطر التدقيق
 - 2-3-1-4 تقييم العوامل المرتبطة بمخاطر التدقيق في قطاع البنوك الأردنية
 - 4-1-4 احتساب وقياس خطر التدقيق الكلي.

2-4 الدراسة الميدانية

1-2-4 منهجية الدراسة الميدانية

2-2-4 مجتمع الدراسة الميدانية

1-2-2-4 عينة الدراسة الميدانية

3-2-4 أداة الدراسة

1-3-2-4 الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة

4-2-4 الأساليب الإحصائية المستخدمة

5-2-4 تحليل نتائج الدراسة

6-2-4 اختبار الفرضيات

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

المقدمة:

يهدف هذا الفصل بشكل أساسي إلى إظهار نتائج الدراسة التطبيقية في البنوك الأردنية، ونتائج التحليل الإحصائي للجانب الميداني الذي قام الباحث بإجرائه، علماً بأن الباحث وخلال إعدادة للإستبانة وإجراء التحليل الإحصائي قد استشار عدداً من المختصين المشهود لهم بالخبرة الممتازة في مجالهم، والذين زودوه بكل ما يمكن أن يضيف المصداقية العلمية على هذه الدراسة. من أجل تحقيق أهداف البحث قام الباحث بالدراسة التطبيقية في قطاع البنوك الأردنية و تناول كل ما له علاقة بموضوع البحث وذلك من خلال الإطلاع على الكتب العلمية المتخصصة والدوريات العربية والأجنبية والنشرات والبحوث العلمية المنشورة والغير منشورة، بالإضافة إلى الجانب الميداني للدراسة، وفقاً لما يلي :

4-1 الدراسة التطبيقية:

تعمل البنوك من خلال شبكة واسعة من الفروع والأقسام الموزعة جغرافياً، وهذا يتطلب بالضرورة سلطات لامركزية أكبر، ومهام محاسبية ورقابية متنوعة، مما يجعلها عرضة للعديد من أشكال المخاطر المرتبطة بأنشطتها وخدماتها، لذا فإن فهم المدقق لطبيعة هذه المخاطر، وانعكاساتها على النواحي الإدارية والمالية للبنك بات أمراً ضرورياً لنجاح مهمة التدقيق في البنوك، وخاصة في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق. حيث أن هذا الفهم يمكن المدقق من تقييم مخاطر التدقيق لمختلف أوجه فعاليات البنك، كما تساعده في تحديد درجة الاعتماد على نظم الرقابة الداخلية، وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق.

وتنشأ اعتبارات خاصة عند تدقيق حسابات البنوك مثل الطبيعة الخاصة للمخاطر المرتبطة بالأنشطة والمعاملات التي تقوم بها البنوك، ونطاق العمليات البنكية، وأخطار التعرض المهمة الناجمة عن ذلك بسبب الاعتماد الكبير على أنظمة حديثة جداً. وتأثير التعليمات في مختلف التشريعات التي تعمل من خلالها. والتطور المستمر للخدمات الجديدة والممارسات البنكية، والتي قد لا تحاكيها تطورات مماثلة في المبادئ المحاسبية أو نظم الرقابة الداخلية القائمة.

يقدم الباحث في هذا الفصل ملخصاً عن الدراسة التطبيقية التي قام بها خلال فترة البحث للوصول الى النتائج التي سيستعرضها في نهاية الدراسة.

4-1-1 منهجية الدراسة التطبيقية:

تتضمن الدراسة التطبيقية اثنان من مكاتب التدقيق (ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)- الأردن، أرنست أند يونغ) كمدقي حسابات للبنوك الأردنية، وتشمل الدراسة التطبيقية المدققين الذين يقومون بمهام التخطيط لعملية التدقيق ويفترض أن لهم سنوات ممارسة كافية، بهدف معرفة مدى مناسبة تقديراتهم لمستوى تقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق في قطاع البنوك الأردنية. وتتضمن الدراسة التطبيقية الاطلاع على خطط التدقيق المتبعة من قبل مدقي الحسابات للوقوف على مدى قيام مدقي الحسابات بتقييم مخاطر التدقيق في البنوك الأردنية، وربطها بمخاطر التدقيق، ومدى انعكاس هذه العوامل على خطر التدقيق وما هو نطاق هذا التقييم وأشكاله وكيفية قياسه ومن ثم قام الباحث بمناقشة النتائج المترتبة من خلال الواقع التطبيقي في قطاع البنوك الأردنية واقترح التوصيات المناسبة في ضوء ذلك.

4-1-2 عينة الدراسة التطبيقية:

تتكون عينة الدراسة التطبيقية من اثنين من مكاتب التدقيق (ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)- الأردن، أرنست أند يونغ) التي تقوم بتدقيق اثنين من البنوك الأردنية (البنك الأردني الكويتي، بنك الاتحاد)، وتم اختيار المدققين الرئيسيين في هذه المكاتب المعنيين بالتدقيق على هذه البنوك كما هو موضح بالجدول رقم (4):

جدول رقم (4)

أسماء البنوك التي تدققها مكاتب التدقيق التي شملتها العينة

الرقم	اسم مكتب التدقيق	اسم البنك التجاري
1	ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)- الأردن.	البنك الأردني الكويتي .
2	أرنست أند يونغ .	بنك الاتحاد .

4-1-2-1 البنك الأردني الكويتي:

4-1-2-1-1 معلومات عامة والبيئة الرقابية والرقابة الداخلية:

إنّ البنك الأردني الكويتي شركة مساهمة عامة محدودة تأسست تحت رقم (108) بتاريخ 25 تشرين الاول 1976 بموجب قانون الشركات الأردني رقم (13) لسنة 1964 ومركزه الرئيسي في مدينة عمان في منطقة العبدلي، شارع أمية بن عبد شمس هاتف 5629400 (6) +962 ص.ب 9776 عمان -1191 المملكة الأردنية الهاشمية .

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة والبالغ عددها ثلاثة وخمسون فرعاً وخارجها وعددها ثلاثة والشركات التابعة له وعددها شركتين .

إن البنك الأردني الكويتي هو شركة مساهمة عامة محدودة مدرجة اسهمه في سوق عمان المالي، تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم (2012/1) المنعقدة بتاريخ 16 كانون الثاني 2012 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

إن مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي والإدارة التنفيذية للبنك مسؤولون عن وضع وتطبيق والاحتفاظ بأنظمة ضبط ورقابة داخلية لدى البنك قادرة على ضمان وتحقيق ما يلي :

- دقة ونزاهة البيانات المالية والتشغيلية الصادرة عن البنك.
 - كفاءة وفعالية أداء العمليات التشغيلية للبنك.
 - فعالية إجراءات حماية أصول وممتلكات البنك.
 - التوافق مع سياسات وإجراءات العمل الداخلية والقوانين والتشريعات والتعليمات السارية.
- ويأتي ذلك انطلاقاً من إيمان البنك بأهمية نظام الضبط والرقابة الداخلية الفعال كونه من أهم عناصر الإدارة الجيدة وأساس لسلامة وجودة عمليات البنك حيث تبني البنك عدداً من أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتي يقع على عاتق الإدارة التنفيذية مسؤولية وضعها ومتابعة تطويرها وتحديثها، وتعمل إدارة البنك وبشكل مستمر على مراقبة وتقييم مدى كفاءة وفعالية هذه الأنظمة وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها والعمل على تعزيزها.

وفي هذا الإطار فقد اعتمد مجلس الإدارة سياسة للضبط والرقابة الداخلية تطرقت إلى كافة الجوانب المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية من حيث تعريفها ومقوماتها ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عنها.

4-1-2-1-2 خطوات مدقق الحسابات ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن لتقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنك الأردني الكويتي:

يقوم مدقق الحسابات ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن بتقييم الخطر المالي للبنك الأردني الكويتي لأغراض تخطيط عملية التدقيق وتحديد الإجراءات الملائمة لتدقيق مجالات العمل بالبنك ذات المخاطر المالية المرتفعة. وبحسب تقييم مدقق الحسابات يعتبر البنك الأردني الكويتي من البنوك الأردنية المستقرة في أدائها، ويتوفر لديها رقابة جيدة على أقسام وموظفي البنك، ويتوفر لديها نظم معلومات إدارية، ونظم تضمن لها الالتزام بالسياسات والقوانين وسياسات الإقراض.

ولأغراض تخطيط عملية تدقيق البنك الأردني الكويتي، في ضوء تقييم مخاطر التدقيق، يقوم مدقق الحسابات ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن بالخطوات التالية:

1- القيام بالإجراءات التحليلية التفصيلية بما في ذلك تحليل النسب المالية والمقارنات على مستوى قطاع البنوك في الأردن أثناء فترة التخطيط .

2- استخدام مخرجات هذا التحليل في تقدير خطر الرقابة والخطر الملازم وصولاً لمستوى خطر الاكتشاف المقدر .

3- تقدير وتقييم الخطر الملازم لمخصص خسائر القروض والتسهيلات في البنك الأردني الكويتي عند حده الأقصى.

4- تقدير وتقييم خطر الرقابة في مخصص خسائر القروض والتسهيلات في البنك الأردني الكويتي عند حده الأقصى.

5- يخطط إجراءات التدقيق الأساسية من حيث طبيعتها وتوقيتها بما يتناسب مع تخفيض خطر التدقيق الكلي في البنك الأردني الكويتي .

6- يجب أن تعد إدارة البنك تقريراً تؤكد فيه أن لدى البنك هيكلًا فعالاً للرقابة الداخلية.

7- يقوم مدقق الحسابات بإعداد تقرير خاص عن هيكل الرقابة الداخلية في البنك الأردني الكويتي.

8- يقوم مدقق الحسابات بإعداد تقرير على تقرير إدارة البنك الأردني الكويتي بشأن هيكل الرقابة الداخلية.

4-1-2-1-3 دائرة التدقيق الداخلي في البنك الأردني الكويتي:

تسعى الدائرة من خلال تنفيذ الواجبات المناطة بها ومن خلال خططها المبنية على أساس نموذج تقييم المخاطر Risk Based Audit إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في ضمان كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلي وتقديم توكيد معقول حول تحقيق أهداف البنك الواردة ضمن الاستراتيجية المعتمدة وفي هذا الإطار تقوم الدائرة بتنفيذ المهام التالية:

- 1- زيارة كافة مراكز العمل لدى البنك (دوائر وفروع) سواء داخل الأردن أو خارجه وتزويد لجنة التدقيق والمخاطر بنتائج تلك الزيارات واقتراح الإجراءات التصويبية.
 - 2- مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في ضوء الإرشادات والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة إضافة إلى المعايير الدولية بهذا الخصوص واتخاذ الإجراءات اللازمة للوصول بها إلى أفضل درجة من إمكانيات الحفاظ على سلامة ومثانة أوضاع البنك.
 - 3- زيارة الشركات التابعة للبنك وذلك استناداً إلى نماذج تقييم مخاطر خاصة بكل شركة.
- وتنفيذاً للدور الاستشاري المناط بدائرة التدقيق الداخلي شاركت الدائرة في اللجان الدائمة والمؤقتة لدى البنك بالإضافة إلى المشاركة في دراسة وتطوير وفحص المشاريع والبرامج.
- وواصلت الدائرة مراجعة العديد من جوانب عمل البنك وعملت على تزويد الإدارة بالتقارير والكشوفات المتعلقة بالأنشطة الأكثر أهمية بشكل دوري وإخضاعها للمراجعة والتدقيق.
- وخلال عام 2011 عملت الدائرة على زيادة وتكثيف التنسيق مع كل من مجموعة Kipco ومجموعة بنك برقان بهدف تطوير الأعمال وقد شملت هذه العملية الجوانب:
- المشاركة في الاجتماعات الدورية لمدراء التدقيق الداخلي في مجموعة كيبكو.
 - الاستمرار بإجراء عمليات التطوير والتحديث على آليات العمل والنماذج المستخدمة لدى الدائرة وذلك كمحصلة للمشاركة في مشروع موائمة إجراءات العمل لبنوك مجموعة برقان Bright Destiny للوصول إلى تطبيق إجراءات عمل تتفق مع أفضل الممارسات الدولية.
 - استمرار التنسيق مع الشركة الاستشارية (مجموعة RSM العالمية) والتي تقوم بإعداد تقرير حول أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للبنك وذلك تنفيذاً لمتطلبات البنك المركزي الكويتي والتي أظهرت بأن البنك يتمتع بأنظمة رقابية.

تقوم فلسفة التدقيق الداخلي على أن غايتها هي تقديم خدمات توكيدية واستشارية مستقلة وموضوعية لإدارة البنك تهدف إلى إضافة قيمة أو تطوير لعمليات، ومساعدة إدارة البنك في تحقيق أهدافها المقررة وذلك من خلال وضع نهج منتظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتحكم المؤسسي. تتبع الدائرة إدارياً وبشكل مباشر إلى رئيس مجلس الإدارة ووظيفياً إلى لجنة التدقيق والمخاطر، وترفع تقارير ونتائج أعمالها بشكل مباشر إلى رئيس مجلس الإدارة وإلى لجنة التدقيق والمخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. تم إعداد تكليف للدائرة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وتالياً أهم ملامح التكليف، أن الدائرة تتمتع بالاستقلالية التامة ولا تقوم بأية أعمال تنفيذية، وتقديم توكيد معقول Reasonable Assurance حول مدى فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنك وقدرتها على تحقيق ما يلي:

- الدقة والاعتمادية على البيانات المالية والتشغيلية Data Integrity and Reliability
 - كفاءة العمليات التشغيلية.
 - التوافق مع الأنظمة والتعليمات والقوانين السارية.
 - المحافظة على أصول وممتلكات البنك.
 - استمرارية العمل تحت كافة الظروف.
 - تقديم توكيد معقول حول مدى فعالية وكفاءة أنظمة إدارة المخاطر وعمليات التحكم المؤسسي لدى البنك.
 - تحسين وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وعمليات التحكم المؤسسي.
 - تحسين وتطوير العمليات والمنتجات بما يحقق أهداف البنك.
- يشمل نطاق عمل الدائرة كافة مراكز عمل ونشاطات وعمليات البنك بما في ذلك فروعها الخارجية والشركات التابعة له، وبالشكل الذي يمكن الدائرة من تقييم مدى ملائمة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر والتحكم المؤسسي وإنجاز كافة المهام والمسؤوليات المناطة بها. وبالإضافة إلى ذلك تقوم الدائرة بالمهام التالية:
- تنفيذ عمليات المراجعة والتدقيق الدورية استناداً إلى أولويات خطة التدقيق المبني على المخاطر Risk Based Audit والمعتمد ضمن إستراتيجية الدائرة التي يتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق المنبثقة عنه.

- تنفيذ أية مراجعات خاصة أو استشارات إلى توجيهات من رئيس مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

- مساعدة الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة من خلال تقديم الاستشارات Consulting المطلوبة وفقاً للمعايير وأصل الممارسات.

وقد تم إدخال مفهوم الجودة بهدف تقديم تأكيد معقول إلى جميع الأطراف ذات العلاقة بخصوص أنشطة التدقيق الداخلي وأنها ضمن المعايير المتعارف عليها دولياً وذلك على الصعيدين المحلي والخارجي (التقرير السنوي 2011).

4-1-2-1-4 مرحلة تخطيط عملية التدقيق في البنك الأردني الكويتي:

يقوم المدقق (فريق التدقيق) بالاجراءات التالية في إطار تخطيط عملية التدقيق:

1- فهم الإطار القانوني والتنظيمي المطبق في البنك الأردني الكويتي لمساعدة المدقق في تحديد المشاكل المحتملة وحلها في الوقت المناسب.

2- تحديد الأهمية النسبية لمساعدة المدقق في تنظيم وإدارة عملية التدقيق بشكل مناسب ليتم إجراؤها بطريقة فاعلة.

3- دراسة العوامل المتعلقة بتوجيه جهود فريق التدقيق.

4- مناقشة تطبيق المبادئ المحاسبية أو معايير التدقيق وإعداد التقارير مع الإدارة، وإبلاغ هذه المسائل إلى المكلفين بالحوكمة.

5- تخطيط إجراءات التدقيق اللازمة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالأرصدة الافتتاحية.

6- الاستخدام المتوقع لأدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها في عمليات تدقيق سابقة.

7- الحاجة للتدقيق لأهداف توحيد وتجميع البيانات المالية.

8- توفر موظفي وبيانات البنك.

9- دراسة مقدار الوقت المناسب الذي ينبغي تخصيصه للنواحي التي قد توجد فيها مخاطر أعلى للأخطاء الجوهرية.

4-1-2-1-5 إجراءات وعناصر خطة التدقيق الشاملة لمدقق الحسابات ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن في البنك الأردني الكويتي:

- 1- دراسة عمليات البنوك وتنوع المخاطر المرتبطة بها:
حصول المدقق على فهم كافٍ لأنشطة وعمليات البنك ليتمكن من تحديد واستيعاب الأحداث والممارسات، خاصة تلك التي يكون لها تأثير ملحوظ على البيانات المالية أو الفحص أو تقرير المدقق. وإدراك الاختلافات العديدة والتطورات المستمرة في الصناعة المصرفية تجاوباً مع ظروف السوق.
- 2- التحقق من الالتزامات الطارئة والأحداث التي تقع خارج الميزانية العمومية للبنك:
فحص المدقق مصادر الإيرادات البنك، وتقييم نظم الرقابة الداخلية ذات العلاقة، وتنفيذ إجراءات مناسبة للحصول على أدلة كافية تتعلق باكتمال السجلات المحاسبية الخاصة بتلك المعاملات.
- 3- استخدام إقرارات الإدارة :
تساعد إقرارات الإدارة الملائمة في مجال تدقيق حسابات البنك المدقق في تحديد ما إذا كانت المعلومات والأدلة المقدمة له كاملة لإجراء اختباره، خاصة في معاملات البنك التي لا تظهر عادة في البيانات والحسابات المالية مثل (البند خارج الميزانية) .
- 4- تدقيق عمل المشرفين :
تنفيذ المدقق الإجراءات التحليلية للحصول على تأكيد معقول يتعلق بوجود هيكل مناسب للرقابة الداخلية للبنك، من خلال فحص نوعية أصول البنك وتقييم المخاطر البنكية.
- 5- استخدام عمل مدقق آخر :
يستخدم مدقق الحسابات عمل مدققين آخرين في العديد من المواقع التي يعمل بها البنك، من خلال استخدام فروع أخرى لمكتب التدقيق، أو استخدام مكاتب تدقيق أخرى في تلك المواقع.
- 6- معرفة معاملات الأطراف ذات العلاقة مع البنك :
يجب على المدقق أن يكون مدركاً لمعاملات البنك مع الأطراف ذات العلاقة خلال سير عملية التدقيق، خاصة في مجالات الإقراض والاستثمار، وتكون إدارة البنك مسؤول عن تحديد هذه الأطراف والإفصاح عنها.

7- تحديد نطاق تقنية المعلومات والأنظمة الإلكترونية للبنك :

يجب على المدقق الحصول على فهم للتطبيقات الأساسية لتقنية المعلومات وتحويل المبالغ إلكترونياً، والاتصالات ونقاط الاتصال بين تلك التطبيقات، يأخذ المدقق بعين الاعتبار مخاطر العمل التي تمثلها إستراتيجية التجارة الإلكترونية للبنك، والمخاطر الكامنة للتقنية التي اختارها البنك لتطبيق إستراتيجية التجارة الإلكترونية، يجب على المدقق أن يتأكد من قيام متخصصين ذوي ثقة وبصفة دورية بالتدقيق على موقع البنك عبر الشبكة، والتقرير عن مدى الثقة فيه.

8- ضرورة تقييم الأهمية النسبية:

يجب على المدقق عند تقييم الأهمية النسبية في البنك مراعاة انه قد يكون للأخطاء الصغيرة نسبياً تأثير هام على الأرباح ورأس المال، بينما قد يكون لها تأثير غير هام على مجموع الأصول بسبب ارتفاع نسبة المديونية.

9- درجة الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية للبنك وتقييم مخاطرها :

لا يعتمد مدقق الحسابات فقط على نتائج اختباره الجوهرية لتقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك، بسبب كبر حجم العمليات التي تم إدخالها للبنوك، مما يجعل الاعتماد على الإجراءات الأساسية فقط غير عملياً. ويتاح للمدقق أدلة تدقيق بالشكل الإلكتروني فقط بسبب الاستخدام الواسع لنظم تقنية المعلومات بالبنوك. و بسبب الانتشار الجغرافي لعمليات المصارف، يصعب ابتكار إجراءات أساسية فعالة لتدقيق المعاملات البنكية بسبب تعقد طرق إدخال المعاملات من قبل البنوك.

يجد المدقق صعوبة في الكثير من الحالات لتقليل المخاطر إلى المستوى المقبول، ما لم تقم إدارة البنك بتصميم نظم رقابة داخلية تسمح له بوضع التقييم المناسب للمخاطر تنوع المخاطر وزيادة درجة صعوبتها والتحكم فيها. ويحتاج المدقق إلى الاعتماد بشكل أساسي على نظم الرقابة الداخلية للبنك، ولتحقيق ذلك يلزم إجراء تقييم دقيق لهذا النظام، لتحديد درجة الاعتماد عليه، وبالتالي تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الأخرى.

10- استخدام نتائج التدقيق الداخلي بالبنك :

يجب على المدقق الاستفادة من عمل قسم التدقيق الداخلي، للتأكد من تدقيق الوسائل المستخدمة في القياس والإفصاح عن المعلومات المالية والتشغيلية، وعمل استفسارات خاصة لبنود معينة من ضمنها اختبارات

تفصيلية للمعاملات والأرصدة والإجراءات. ويتطلب من المدقق تقييم أداء القسم المتخصص بفحص القروض ونوعية هذه القروض ومدى الالتزام بالإجراءات الموضوعة لذلك.

والتحقق من وجود نظام فعال لإدارة المخاطر بالبنك. والتأكد من فعالية نظم الرقابة التشغيلية بالبنك، من خلال مراجعة العلاقة والتنسيق بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي.

11- اعتبارات استمرارية البنك :

من الضروري لمدقق الحسابات أن يكون على دراية تامة بالأحداث والحالات التي تثير شكوكاً ملحوظة حول قدرة البنك على الاستمرار، ويجب على المدقق ملاحظة الانخفاض الملحوظ في حجم الودائع من بنوك أخرى أو في مصادر التمويل النقدي القصير الأجل، يشير إلى تزايد مخاطر فقدان الثقة بالبنك.

يراقب المدقق الارتفاع الملحوظ في درجات المخاطرة التي يواجهها البنك تجاه المقترضين أو مصادر التمويل، مما قد يثير الشك حول استمرارية البنك. ومراعاة تحقيق مستوى أفضل للتنسيق بين المستويات الأعلى المشاركة في أعمال التدقيق، وذلك من خلال تخطيط عملية التدقيق، عقد الاجتماعات المنتظمة، تحديد عدد المشاركين في عملية التدقيق، تحديد عدد المواقع التي تشملها عملية التدقيق، وتوصيل مجمل خطة التدقيق بصورة مكتوبة للمشاركين.

يتأكد المدقق من معايير التدقيق المناسبة التي ستطبق في عملية التدقيق. ومبادئ المحاسبة المطبقة في إعداد البيانات والقوائم المالية. والمتطلبات النظامية لتقارير التدقيق، وآخر موعد لإنجاز العمل. وتفاصيل عن العملاء الذين سيتم الاتصال بهم. والمدى المقترح للاستفادة من عمل المدقق الداخلي. والأتعاب وإجراءات المطالبة بها. ونطاق الصلاحيات الممنوحة للموظفين في مبالغ الائتمان. وأية استفسارات أخرى ذات طبيعة تنظيمية أو محاسبية أو رقابية يجب أن يلم بها المدقق. والحصول على الموقع التنظيمي لإدارة المخاطر في الهيكل التنظيمي للبنك. والحصول على أسماء أعضاء اللجنة المسؤولة عن إدارة مخاطر البنك، وطريقة الاتصال بهم. والحصول على أحدث التقارير الصادرة عن واللجنة. والحصول على التقارير الخاصة بالاستثناءات الممنوحة لبعض العملاء. ومعرفة المعايير الموضوعة لقياس ورقابة المخاطر. ومراجعة استراتيجيات الإدارة لمواجهة المخاطر وتقارير مجلس الإدارة في هذا الشأن. وتدقيق أنظمة معلومات الإدارة وتحليل الائتمان. ومراجعة أنظمة العمل الخاصة بالعملات الأجنبية والاستثمار والمبادلات.

4-1-2-2 بنك الاتحاد:

4-1-2-2-1 معلومات عامة وبيئة الضبط والرقابة الداخلية:

إن بنك الاتحاد شركة مساهمة عامة أردنية تأسس خلال عام 1978. بموجب قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 ومركزه الرئيسي في مدينة عمان، هذا وقد تم تحويله إلى بنك خلال عام 1991. يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها (26) وخارجها وعددها (1) والشركة التابعة. إن أسهم البنك مدرجة ويتم التداول بها في سوق عمان المالي.

تتم مراجعة هيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، مرة واحدة على الأقل سنوياً، ويقوم البنك بوضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري في حينه عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات، وبشكل يسمح بأن يتم التحقيق باستقلالية في هذه المخاوف ومتابعتها، ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق.

4-1-2-2-2 الخطوات التي يقوم بها مدقق الحسابات أرنست أند يونغ عند تدقيق حسابات البنك:

يقوم مدقق الحسابات أرنست أند يونغ بتقييم الخطر المالي لبنك الاتحاد لأغراض تخطيط عملية التدقيق وتحديد الإجراءات الملائمة لتدقيق مجالات العمل بالبنك ذات المخاطر المالية المرتفعة، بحيث يتأكد المدقق الخارجي ضمان امتثال البنك في كافة أنشطته لكافة القوانين التشريعية الصادرة عن السلطات الحومية والرقابية والتأكد من قيام جميع موظفي البنك على كافة المستويات الإدارية بالامتثال لها بما يتفق ولا يتعارض مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية المتعارف عليها في هذا المجال، والتأكد من أن جميع مخاطر البنك تتم إدارتها بشكل سليم، وللتأكد من ذلك يقوم المدقق بمراجعة تقارير وإحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.

وعموماً يتأكد مدقق الحسابات أرنست أند يونغ من خلال تدقيق عمليات بنك الاتحاد من:

- 1- الاطلاع على هيكل إدارة المخاطر.
- 2- مراجعة خطة إدارة المخاطر السنوية.
- 3- مراجعة توصيات مجلس الإدارة بالمستوى المقبول من المخاطر في عمليات البنك المختلفة.

4- مراجعة سياسات وإستراتيجيات إدارة المخاطر في البنك.

4-1-2-2-3 دائرة التدقيق الداخلي في بنك الاتحاد:

لضمان كفاءة وفعالية أعمال التدقيق الداخلي يتم ربط هذه الدائرة بمجلس الإدارة / لجنة التدقيق بشكل مباشر ولا يتم تكليفها بأي أعمال تنفيذية لضمان استقلالها الكامل حيث تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس وأعضاء لجنة التدقيق، وتقوم دائرة التدقيق الداخلي بتطوير إستراتيجية لها كما تقوم بتحديد خطة سنوية للتدقيق لتقوم لجنة التدقيق باعتمادها بالإضافة إلى اقتراح هيكل ونطاق التدقيق الداخلي.

يجب أن يوفر البنك لإدارة التدقيق الداخلي العدد الكافي من الموارد البشرية المؤهلة وبحيث يتم تدريبها ومكافأتها بشكل مناسب، ويكون لإدارة التدقيق حق الحصول على أي معلومة والاتصال بأي موظف داخل البنك، كما تعطى كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب.

يقوم البنك بتوثيق مهام، وصلاحيات، ومسؤوليات إدارة التدقيق ضمن ميثاق التدقيق (Internal Audit Charter) المعتمد من المجلس وتعميمه داخل البنك، وتكون إدارة التدقيق مسؤولة عن إعلام لجنة التدقيق عن أي احتمالية لوجود تعارض في المصالح، وتمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها وتعد تقاريرها دون أي تدخل خارجي ويحق لها مناقشة تقاريرها مع الدوائر التي تم تدقيقها.

وتتضمن المسؤولية الأساسية لإدارة التدقيق الداخلي - والتي يجب أن تقوم على أساس المخاطر - تدقيق ما يلي كحد أدنى:

- عمليات الإبلاغ المالي في البنك (للتأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب).
- الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

4-1-2-2-4 مرحلة تخطيط عملية التدقيق في بنك الاتحاد :

1- تحديد المستويات المناسبة للأهمية النسبية: من خلال التحديد الأولي للمجالات حيث توجد مخاطر أعلى للأخطاء الجوهرية.

2- التطورات الهامة في العمل البنكي مثل تغيرات تقنية المعلومات والتغيرات في الإدارة الرئيسية.

- 3- إشراك الخبراء: تيسير توجيه وإرشاد أعضاء فريق العملية وتدقيق عملهم. والمساعدة في اختيار أعضاء فريق العملية بمستويات مناسبة من القدرة والكفاءة للاستجابة إلى المخاطر المتوقعة وفي تحديد العمل المناسب لهم.
- 4- أداء إجراءات أخرى لتقييم المخاطر.
- 5- الإتصال مع مدقق البنك السابق: تدقيق أوراق عمل المدقق السابق، ما لم يكن ممنوعاً بموجب القانون أو الأنظمة.
- 6- استخدام أدلة التدقيق المتعلقة بإجراءات تقييم المخاطر واختبارات أنظمة الرقابة.
- 7- الإستخدام المتوقع لأساليب التدقيق بمساعدة الحاسب الآلي.
- 8- مناقشة الإدارة للتخطيط للاتصالات المتوقعة خلال سير عملية التدقيق.
- 9- الحاجة لتدقيق قانوني للبيانات المالية .
- 10- التحقق من طبيعة وتوقيت ومدى الموارد اللازمة لأداء عملية التدقيق.

4-1-2-2-5 إجراءات وعناصر خطة التدقيق الشاملة لمدقق الحسابات أرنت أند يونغ في بنك الاتحاد:

- 1- دراسة عمليات البنوك وتنوع المخاطر المرتبطة بها:
التعرف بشكل جيد على أنشطة وخدمات البنك، ويحصل المدقق على هذه المعرفة من خلال تدقيق الاعتمادات المستندية، وعقود الصرف الآجلة وعقود المبادلات. ويفهم المدقق الهيكل الرقابي للبنك، وظروف البيئة الاقتصادية والتشريعية السائدة في البلدان الرئيسية التي يدير فيها البنك عملياته وظروف السوق القائمة في كل قطاع من القطاعات التي يعمل بها البنك.
- 2- التحقق الالتزامات الطارئة والأحداث التي تقع خارج الميزانية العمومية للبنك :
التأكد من وجود ضوابط مناسبة لتحديد المخاطر البنكية الناجمة عن هذه المعاملات، و كفاية تكوين مخصصات لمواجهة الخسائر، ومدى كفاية الإفصاح عن البيانات المالية.
- 3- استخدام إقرارات الإدارة :

يحتاج المدقق لإقرارات الإدارة حول بعض التغيرات الهامة في أعمال البنك وحجم المخاطرة. يستخدم المدقق إقرارات الإدارة كأدلة إثبات، ويطبق الإجراءات المناسبة في تقييمها وتوثيقها، والظروف التي يجب أن يتم الحصول فيها على هذه الإقرارات.

4- تدقيق عمل المشرفين :

التأكد من التقديرات التي يقوم بها مشرفون البنك في مجالات هامة كمخصصات الديون المعدومة والديون المشكوك فيها للقروض، وكفاية ممارسات إدارة المخاطر للمساعدة في أداء إجراءات تحليلية.

5- استخدام عمل مدقق آخر :

ينفذ المدقق إجراءات معينة للحصول على دليل تدقيق كاف، بأن العمل الذي نفذه المدقق الآخر مناسباً لأغراضه، من خلال مناقشة المدقق الآخر، أو فحص ملخص مكتوب للإجراءات المطبقة والنتائج التي توصل إليها، أو بفحص أوراق عمل المدقق الآخر.

6- معرفة معاملات الأطراف ذات العلاقة مع البنك :

يحتاج المدقق لإنجاز إجراءات معينة للحصول على دليل كافي للتحقق من أن كافة الأطراف ذات العلاقة ومعاملاتها مع البنك تم تحديدها.

7- تحديد نطاق تقنية المعلومات والأنظمة الإلكترونية للبنك :

يأخذ المدقق بعين الاعتبار تطبيق المتطلبات القانونية والتنظيمية الخاصة بالعمليات البنكية عبر الحدود، وأمن وخصوصية المعلومات عبر شبكة الإنترنت، واكتمال ودقة وتوقيت وعرض العمليات المالية عبر الإنترنت كما تسجل في النظم والسجلات المحاسبية للبنك، يجب أن يمتلك المدقق مستوى من المهارة والكفاءة في مجال تقنية المعلومات والتجارة الإلكترونية، والاستعانة بخبير ذات صلة بتقنية المعلومات.

8- ضرورة تقييم الأهمية النسبية :

يراعي المدقق أنه قد يكون للأخطاء المرتبطة بالأصول أو الالتزامات تأثيراً أقل أهمية من تلك المرتبطة بالأرباح بسبب انخفاض الدخل الصافي للبنك إذا ما قورن بصافي الأصول، يتحقق المدقق من نسبية تأثير معاملات الأطراف ذات العلاقة مع البنك على البيانات المالية للبنك، في حالة تأثيرها على سمعة البنك والإجراءات التي يتخذها المنظمون في هذا الشأن.

9- درجة الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية للبنك وتقييم مخاطرها :

يتأكد المدقق من انه تم الإفصاح ضمن القوائم المالية للبنك عن بعض المعاملات أو حتى في الإيضاحات المتممة لها، للتأكد من أن هذه المعاملات قد سجلت وتم مراقبتها بطريقة تتيح للإدارة التحديد الفوري لأي تغيرات تؤدي إلى أرباح أو خسائر. ويجب على المدقق التأكد من أن الإجراءات المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية تلائم التطوير المستمر في المنتجات والخدمات البنكية. ويجب على المدقق عند تقييم الضوابط الرقابية لمثل معاملات العملة والأوراق المالية الأجنبية، أن يدرك قابلية الاحتفاظ بالرقابة خلال فترة الحد الأقصى لحجم المعاملات، أو الحد الأقصى للمخاطر المالية.

التأكد من التزام بضوابط الرقابة الداخلية والمعايير الأخلاقية، التحقق من مشاركة المسؤولين عن العملية الرقابية بالبنك في وضع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بإدارة المخاطر.

10- استخدام عمل التدقيق الداخلي بالبنك :

يجب على المدقق مراعاة تأثير العوامل البيئية التي تعمل فيها الرقابة الداخلية للبنك من حيث الهيكل التنظيمي للبنك، وطريقة تفويض السلطات والمسؤوليات، نوعية الإشراف الإداري، ومدى فعالية كل من التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، وكفاءة ومهارة رؤساء الأقسام، وطبيعة ونطاق الفحص بواسطة السلطات الرقابية للبنك. ويسعى المدقق للحصول على تأكيد مناسب يتعلق باكتمال وصحة السجلات المحاسبية، من خلال التأكد من تسجيل المعاملات المصرفية بطريقة قابلة للتدقيق الداخلي، وبواسطة عملاء البنوك والأطراف الأخرى.

يقوم المدقق بتحديد وقياس وتحليل ومراقبة المخاطر التي تؤثر بشكل ملحوظ على تحقيق أهداف البنك. والتقييم المستمر لعملية إدارة المخاطر من جانب إدارة التدقيق الداخلي بالبنك للتأكد من الالتزام بالنظم السياسات الخاصة بإدارة المخاطر.

11- اعتبارات استمرارية البنك :

التأكد من تنفيذ الضوابط الرقابية على التزايد السريع في مستويات المتاجرة بالمشتقات المالية. ويجب على المدقق ملاحظة الانخفاض الخطير في نسب الربحية، خاصة إذا كان رأس مال البنك أو نسب السيولة عند أو قريبة من الحد الأدنى المطلوب حسب المعايير الموضوعة.

يراجع المدقق أي إجراءات قانونية أو تنظيمية معلقة ضد البنك، والتي إذا طبقت سينجم عنها مطالبات من غير المحتمل تلبيةها. ويجب على المدقق التحديد الواضح لفريق عمل التدقيق في ضوء الحجم والانتشار الجغرافي لمعظم البنوك.

ويحدد المدقق بوضوح البيانات المالية والمعلومات الأخرى التي ستخضع للتدقيق. وتفاصيل عن أية معلومات إضافية يحتاج إليها المدقق عن معاملات معينة كالقروض أو المحافظ المالية أو الأوراق التجارية. يتأكد المدقق من معايير التدقيق المناسبة التي ستطبق في عملية التدقيق. ومبادئ المحاسبة المطبقة في إعداد البيانات والقوائم المالية. والمتطلبات النظامية لتقارير التدقيق، وآخر موعد لإنجاز العمل. وتفاصيل عن العملاء الذين سيتم الاتصال بهم. والمدى المقترح للاستفادة من عمل المدقق الداخلي. والأتعاب وإجراءات المطالبة بها. ونطاق الصلاحيات الممنوحة للموظفين في مبالغ الائتمان. والعمليات ذات العلاقة الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والعاملين بالبنك. وأية استفسارات أخرى ذات طبيعة تنظيمية أو محاسبية أو رقابية يجب أن يلم بها المدقق. والحصول على الموقع التنظيمي لإدارة المخاطر في الهيكل التنظيمي للبنك. والحصول على أسماء أعضاء اللجنة المسؤولة عن إدارة مخاطر البنك، وطريقة الاتصال بهم. والحصول على أحدث التقارير الصادرة عن واللجنة. والحصول على التقارير الخاصة بالاستثناءات الممنوحة لبعض العملاء. ومعرفة المعايير الموضوعة لقياس ورقابة المخاطر. وتدقيق استراتيجيات الإدارة لمواجهة المخاطر وتقارير مجلس الإدارة في هذا الشأن. وتدقيق أنظمة معلومات الإدارة وتحليل الائتمان. وتدقيق أنظمة العمل الخاصة بالعملاء الأجنبية والاستثمار والمبادلات، وكيفية التدقيق اليومي لهذه الأعمال. وتدقيق أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بمكافحة جرائم الاحتيال والاختلاس. وتدقيق الأنظمة والقوانين الأخرى ذات العلاقة بالبنك .

4-1-3 محاور الدراسة التطبيقية:

تتكون محاور الدراسة التطبيقية التي تم اختبارها وتطبيقها، من خلال ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)- الأردن مدققي حسابات البنك الأردني الكويتي و أرنست أند يونغ مدققي حسابات بنك الاتحاد، من محورين رئيسيين:

1- الالتزام بتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة بتقييم خطر التدقيق.

2- تقييم العوامل المرتبطة بمخاطر التدقيق في قطاع البنوك الأردنية لأغراض تخطيط عملية التدقيق.

4-1-3-1 إلزام مدقي الحسابات الخارجيين بتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة بتقييم خطر التدقيق (IAS 315 ، IAS 240 ، IAS 300 ، IAS330) في البنك الأردني الكويتي عند تخطيط عملية التدقيق:

للتأكد من قيام ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن مدقي حسابات البنك الأردني الكويتي و أرنست أند يونغ مدقي حسابات بنك الاتحاد، بالالتزام بتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة بتقييم خطر التدقيق (IAS 315 ، IAS 240 ، IAS 300 ، IAS330)، لأغراض تخطيط عملية التدقيق على البيانات المالية للبنك للعام 2011، تم إعداد قائمة أسئلة مكونة من أربعة محاور، موجهة للمدققين الرئيسيين المعنيون بالتدقيق في هذه المكاتب، على النحو التالي:

1. مستوى الالتزام بتطبيق المعيار الدولي IAS 315:

للتأكد من مستوى الالتزام بتطبيق معيار التدقيق الدولي IAS 315، تم توجيه أربعة أسئلة تتسجم مع متطلبات المعيار كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (5)

مستوى الالتزام بتطبيق معيار التدقيق الدولي IAS315

الرقم	السؤال	ديلويت أند توش	أرنست أند يونغ
1-	هل يفهم المدقق عناصر الرقابة المتعلقة بالمخاطر الهامة ؟	(نعم) - مع مراقبة وتقييم مدى كفاءة وفعالية هذه العناصر .	(نعم) - مع تقديم توكيد معقول حول فعالية وكفاءة هذه العناصر .
2-	هل يمارس المدقق الشك المهني ؟	(نعم) - من خلال الحصول على أدلة تدقيق مقنعة .	(نعم) - ولا يقبل بأقل من أدلة تدقيق مقنعة .
3-	هل يستخدم المدقق الإجراءات التحليلية لتقييم مخاطر التدقيق؟	(نعم) - ويتم استخدام إجراءات اضافية لتقليل المخاطر .	(نعم) - ويتم استخدام وسائل إحصائية .
4-	هل يعتبر المدقق مسؤولاً عن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.	(نعم) - المتعلقة بتدقيق أنشطة الرقابة .	(نعم) - وتحديد مستوى المخاطر المقبولة .

تشير هذه الممارسة التطبيقية لمدقي الحسابات الخارجيين ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن مدقي حسابات البنك الأردني الكويتي و أرنست أند يونغ مدقي حسابات بنك الاتحاد، أنه يوجد التزام بتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة بتقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية - فيما يتعلق بالمعيار الدولي رقم **IAS 315**. وعليه تعتبر هذه النتيجة متوافقة مع نتائج الدراسة الميدانية.

2. مستوى الالتزام بتطبيق المعيار المهني الدولي IAS 240 :

تم توجيه سؤالين، ينسجمان مع متطلبات معيار التدقيق الدولي IAS240 للتأكد من مستوى الالتزام بتطبيق المعيار كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (6)

مستوى الالتزام بتطبيق المعيار المهني الدولي IAS 240

الرقم	السؤال	ديلويت أند توش	أرنست أند يونغ
1-	هل يأخذ المدقق حجم وتعقيد العمليات البنكية بعين الاعتبار ؟	(نعم) - من خلال تخطيط سياسات وإجراءات واضحة وفعالة لإدارة عملية التدقيق.	(نعم) - من خلال وضع السياسات والإجراءات المرتبطة بعملية التدقيق والتي تضمن تنفيذ المهام على أكمل وجه.
2-	يميز المدقق بين عوامل خطر الغش ومخاطر العمل بالتوثيق المنفصل لكليهما؟	(نعم) - يتم بالتخطيط لبرنامج تدقيق يتسم بالمرونة.	(نعم) - بفضل وجود مدققين مميزين أصحاب خبرة بتدقيق البنوك.

من خلال إجابات مدقي الحسابات الخارجيين ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن مدقي حسابات البنك الأردني الكويتي و أرنست أند يونغ مدقي حسابات بنك الاتحاد، تبين أنه يوجد التزام بتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة بتقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية - فيما يتعلق بالمعيار الدولي رقم **IAS240** ، مع العلم بأن الدراسة الميدانية أظهرت التزام متوسط في تطبيق المعيار، وهذا الاختلاف بين نتائج الدراسة التطبيقية والميدانية يعتبر بسبب عدم جدية بعض المدققين بتعبئة الاستبيان، مقارنة بجدية المقابلة الشخصية.

3. مستوى الالتزام بتطبيق المعيار المهني الدولي IAS 300 :

للتأكد من مستوى الالتزام بتطبيق معيار التدقيق الدولي IAS 300 ، تم توجيه سؤال واحد ينسجم مع متطلبات المعيار كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (7)

مستوى الالتزام بتطبيق المعيار المهني الدولي IAS 300

الرقم	السؤال	ديلويت أند توش	أرنست أند يونغ
1-	هل يناقش المدقق شريك العملية بوضع خطة تدقيق تفصيلية لتقليل خطر التدقيق لمستوى منخفض مقبول ؟	(نعم) - يناقش المدقق شريك العملية لتقليل من قابلية البنك للأخطاء الجوهرية في البيانات البنكية.	(لا) - يخطط المدقق وينفذ أعمال التدقيق، يناقش الشريك فقط بالمخاطر المرتفعة للتحريفات الجوهرية.

من خلال المقابلة الشخصية والحصول على إجابة من مدقي الحسابات الخارجيين ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن مدقي حسابات البنك الأردني الكويتي و أرنست أند يونغ مدقي حسابات بنك الاتحاد، تبين أنه يوجد التزام بتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة بتقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية - فيما يتعلق بالمعيار الدولي رقم IAS300 ، وتعتبر هذه النتيجة متوافقة لحد ما مع نتائج الدراسة الميدانية التي أظهرت التزام مرتفع بتطبيق المعيار.

4. مستوى الالتزام بتطبيق المعيار المهني الدولي IAS 330 :

تم توجيه سؤالين، ينسجمان مع متطلبات معيار التدقيق الدولي IAS 330 للتأكد من مستوى الالتزام بتطبيق المعيار كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (8)

مستوى الالتزام بتطبيق المعيار المهني الدولي IAS 330

الرقم	السؤال	ديلويت أند توش	أرنست أند يونغ
1-	هل يقوم المدقق بإختبارات أنظمة الرقابة لتحقيق إستجابة فعالة للمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية ؟	(نعم) - من خلال مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في ضوء تعليمات المعايير الدولية.	(نعم) - بالاطلاع على محاضر اجتماع لجنة التدقيق والمخاطر، ومراجعة سياسات إدارة المخاطر المتوافقة مع القوانين .
2-	هل يصمم المدقق برنامج يوفر تأكيد معقول عن اكتشاف التحريفات في بيانات البنك؟	(نعم) - ويتم دعم البرنامج بأعداد كافية من المدققين في فريق التدقيق.	(نعم) - من خلال زيادة حجم الاختبارات الأساسية والاختبارات الجوهرية.

من خلال المقابلة الشخصية والحصول على إجابة من مدقي الحسابات الخارجيين ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن مدقي حسابات البنك الأردني الكويتي و أرنست أند يونغ مدقي حسابات بنك الاتحاد، تبين أنه يوجد التزام بتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة بتقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية - فيما يتعلق بالمعيار الدولي رقم IAS330، وتعتبر هذه النتيجة متوافقة لحد ما مع نتائج الدراسة الميدانية التي أظهرت التزام مرتفع بتطبيق المعيار الدولي رقم IAS330. ويلاحظ بشكل عام أنه يوجد اختلاف في إجابات مدقي الحسابات الخارجيين ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن مدقي حسابات البنك الأردني الكويتي و أرنست أند يونغ مدقي حسابات بنك الاتحاد، فيما يتعلق بمستوى الالتزام بتطبيق متطلبات كل معيار من المعايير ذات الصلة بتقييم خطر التدقيق، بسبب ما يلي:

- 1- استراتيجية التدقيق الشاملة: تختلف من مدقق لآخر من حيث إطار التدقيق وإجراءات وأدلة التدقيق وتغطية نطاق التدقيق المتوقعة والحاجة إلى تدقيق قانوني على سبيل المثال.
- 2- تخطيط عملية التدقيق: دراسة العوامل التي تعد وفق التقدير المهني للمدقق هامة، وتوجيه جهود فريق عملية التدقيق وهنا موضع اختلاف بين مدقق وآخر.

- 3- برنامج وخطة تدقيق.
- 4- الإجراءات والسياسات المتبعة في أعمال التدقيق.
- 5- طبيعة الموارد وتوقيتها ونطاقها.
- 6- توقيت التدقيق وطبيعة الإتصالات.
- 7- أنظمة تقنية المعلومات المختلفة لمعالجة المعاملات.

4-1-3-2 قيام مدقي الحسابات الخارجيين ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)- الأردن و أرنست أند يونغ مدقي حسابات بنك الاتحاد، بتقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنك الأردني الكويتي :

للتأكد من قيام ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)- الأردن مدقي حسابات البنك الأردني الكويتي و أرنست أند يونغ مدقي حسابات بنك الاتحاد، بتقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق تم:

أولاً : تقييم المخاطر الملازمة:

خلال المقابلة الشخصية وللوقوف على مدى التطبيق العملي لأعمال التدقيق فيما يتعلق بتقييم خطر التدقيق، تم إعداد قائمة من الأسئلة تتعلق بالعوامل المرتبطة في تقييم المخاطر الملازمة من جانبين: الجانب المتعلق بالبنك، والجانب الآخر متعلق بعملية التدقيق:

1. تقييم العوامل المرتبطة بالبنك في تقييم المخاطر الملازمة في البنوك:

للتأكد من إمام ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)- الأردن مدقي حسابات البنك الأردني الكويتي و أرنست أند يونغ مدقي حسابات بنك الاتحاد، إماماً تاماً وكافياً في جميع العوامل المرتبطة بالبنك (خطر أعمال البنك) في تقييم المخاطر الملازمة، تم توجيه الأسئلة التالية :

أ. مخاطر الائتمان :

خلال عملية تدقيق مخاطر الائتمان في البنك الأردني الكويتي وبنك الاتحاد، يأخذ ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)- الأردن و أرنست أند يونغ الاعتبارات التالية المرتبطة بمخاطر الائتمان في عين الاعتبار كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (9)

الاعتبارات المرتبطة بمخاطر الائتمان

الرقم	السؤال	ديلويت أند توش	أرنست أند يونغ
1-	هل تؤثر سمعة العميل وسجله البنكي ومركزه المالي في قرار منح الائتمان ؟	(نعم) - كونه يوجد لدى البنك نظام تصنيف ائتماني داخلي لعملائه موثق ومعتمد .	(نعم) - من خلال سياسات وإجراءات كافية تضمن تقييم العملاء .
2-	هل تعتبر القدرة الانتاجية والتشغيلية للعميل وسلوكه الاجتماعي من المحددات الرئيسية للائتمان؟	(نعم) - من خلال حساب الجدارة الائتمانية، ومراقبة القيمة السوقية للضمانات دوريا .	(نعم) - التحليل المستمر لقدرة وقابلية المقرض للدفع .
3-	يجب على المدقق مراعاة نوع التمويل ومدة الائتمان وحجم الائتمان ؟	(نعم) - من خلال تدقيق توثيق الائتمان ومراقبة الضمانات وتقييمها .	(نعم) - من خلال صحة واستقلالية إجراءات تقييم العميل .
4-	يجب على المدقق تدقيق تقييم الضمانات المقدمة ودراسة احتياجات العميل ؟	(لا) - فقط مسؤولية المدقق تدقيق السياسة الائتمانية للبنك .	(نعم) - بالتأكد من الغرض من التسهيلات ومصادر السداد .

ب. مخاطر السيولة :

خلال الممارسة العملية لتدقيق مخاطر السيولة، وللتأكد من مراعاة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)- الأردن مدقي حسابات البنك الأردني الكويتي و أرنست أند يونغ مدقي حسابات بنك الاتحاد العوالم المرتبطة بمخاطر السيولة، تم توجيه السؤال التالي كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (10)

الاعتبارات المرتبطة بمخاطر السيولة

الرقم	السؤال	ديلويت أند توش	أرنست أند يونغ
1-	هل يناقش المدقق سياسة السيولة للبنك والتقارير المتعلقة بالسيولة ومعدلات حساسية الأصول والخصوم مع إدارة البنك ؟	(نعم) - بالاطلاع وتدقيق محاضر لجنة الأصول والخصوم وتدقيق التقارير الدورية المتعلقة بالسيولة.	(نعم) - تدقيق نسب السيولة وتقييم المخاطر المرتبطة بالأصول والخصوم من خلال الاحتفاظ بأدوات مالية سريعة التحويل إلى نقد وبأقل خسارة ممكنة .

ج. مخاطر سعر الفائدة :

خلال الممارسة العملية لتدقيق مخاطر سعر الفائدة، وللتأكد من مراعاة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)- الأردن مدقي حسابات البنك الأردني الكويتي و أرنست أند يونغ مدقي حسابات بنك الاتحاد العوامل المرتبطة بمخاطر سعر الفائدة، تم توجيه السؤال التالي كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (11)

الاعتبارات المرتبطة بمخاطر سعر الفائدة

الرقم	السؤال	ديلويت أند توش	أرنست أند يونغ
1-	هل يأخذ المدقق بعين الاعتبار تأثير التدفقات النقدية الناتجة عن احتمالية التغير في أسعار الفائدة ؟	(نعم) - بالاطلاع وتدقيق قرارات لجنة الأصول والخصوم المعنية بمراقبة الفجوات الزمنية لإعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات.	(نعم)- بالاطلاع على سياسات التحوط المختلفة للبقاء ضمن حدود مقبولة لفجوة أسعار الفائدة .

د. مخاطر سعر الصرف :

خلال الممارسة العملية لتدقيق مخاطر سعر الصرف، وللتأكد من مراعاة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)- الأردن مدقي حسابات البنك الأردني الكويتي و أرنست أند يونغ مدقي حسابات بنك الاتحاد العوامل المرتبطة بمخاطر سعر الصرف، تم توجيه السؤال التالي كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (12)

الاعتبارات المرتبطة بمخاطر سعر الصرف

الرقم	السؤال	ديلويت أند توش	أرنست أند يونغ
1-	هل يأخذ المدقق بعين الاعتبار تأثير تغير معدل نمو نشاط البنوك بشكل كبير والتدخل الحكومي وتعليمات البنك المركزي فيما يتعلق بسعر الصرف ؟	(لا) - مجرد الإطلاع على التقييم الدوري للامتثال للقوانين والتعليمات .	(لا)- فقط مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي.

هـ. مخاطر الغش والخطأ :

خلال الممارسة العملية لتدقيق مخاطر الغش والخطأ، وللتأكد من مراعاة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن مدقي حسابات البنك الأردني الكويتي و أرنست أند يونغ مدقي حسابات بنك الاتحاد العوامل المرتبطة بمخاطر الغش والخطأ، تم توجيه السؤال التالي كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول رقم (13)

الاعتبارات المرتبطة بمخاطر الغش والخطأ

الرقم	السؤال	ديلويت أند توش	أرنست أند يونغ
1-	هل يعتبر اكتشاف الأخطاء غير المتعمدة بالقوائم المالية و الأخطاء الحسابية والكتابية من مسؤولية المدقق ؟	(لا) - تنحصر مسؤولية المدقق باستخدام ضوابط داخلية لمنع حدوث الأخطاء الهامة من الحدوث أو اكتشاف وتصحيح الأخطاء بعد حدوثها.	(لا) - فقط يعتبر المخاطر المقيمة للأخطاء الهامة بسبب الغش هي مخاطر هامة ويجب معالجتها.

ويوضح الجدول التالي إجابة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن مدقي حسابات البنك الأردني الكويتي و أرنست أند يونغ مدقي حسابات بنك الاتحاد حول تقييمهم لمستوى الخطر الملازم فيما يتعلق بالعوامل المرتبطة بالبنك.

جدول رقم (14)

تقييم مستوى الخطر الملازم فيما يتعلق بالعوامل المرتبطة بالبنك

تقييم العوامل المرتبطة بالبنك في تقييم المخاطر الملازمة في البنوك	ديلويت أند توش	أرنست أند يونغ
	يعتبر الخطر الملازم مرتفعاً دائماً على مستوى البنك (خطر أعمال البنك)، بسبب ممارسة البنك الأردني الكويتي نشاطاً يتسم بالديناميكية الشديدة.	يعتبر الخطر الملازم مرتفعاً كون البنك عرضة للتأثر بالقرارات الاقتصادية والسياسة النقدية المالية للدولة وأسعار صرف العملات الأجنبية وتشكيلة محافظ الاستثمار.

وهذا يتفق مع نتائج الدراسة الميدانية حيث تبين إن مستوى قيام مدقي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالعمل في تقييم المخاطر الملازمة لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية مرتفعاً.

2. تقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم المخاطر الملازمة في البنوك :

للتأكد من إلمام ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن مدققي حسابات البنك الأردني الكويتي و أرنست أند يونغ مدققي حسابات بنك الاتحاد، إلماماً تاماً وكافياً في جميع العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم المخاطر الملازمة، تم توجيه الأسئلة التالية كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (15)

تقييم مستوى الخطر الملازم فيما يتعلق بالعوامل بعملية التدقيق

الرقم	السؤال	ديلويت أند توش	أرنست أند يونغ
1-	هل يتم التخطيط لعملية تدقيق البنك من قبل المدقق فقط ؟	(لا) - يتم بناء خطة التدقيق بالتعاون مع فريق التخطيط المكلف بتدقيق البنك	(لا) - يتم بالتنسيق مع شريك العملية ومدير التدقيق، والمدقق معني فقط بالتنفيذ .
2-	هل يتم تصميم إستراتيجية واضحة لتدقيق البنك؟	(نعم) - ويتم ربط الإستراتيجية بساعات عمل مقدرة لتنفيذ أعمال التدقيق .	(نعم) - وليس فقط الاكتفاء بخطة التدقيق المصممة من قبل مدير وشريك عملية التدقيق .
3-	هل يتم استخدام تكنولوجيا ووسائل تقنية حديثة في تنفيذ أعمال التدقيق ؟	(لا) - من الصعب ربط نظام المعلومات البنكي مع برنامج ونماذج التدقيق المستخدمة .	(نعم) - يوجد تكامل ويتم اختصار كثير من الخطوات من خلال برنامج محوسب للعمليات الروتينية.
4-	هل يعتبر تدقيق البنك لأول مرة من الأمور التي تؤثر على جودة عملية التدقيق ؟	(نعم) - نظرا لصعوبة عملية التدقيق والتعقيدات المصاحبة لها	(لا) - لوجود برنامج تدقيق مرن، ويتفاعل مع أي تطورات جديدة في العمليات البنكية .

وبناء على المقابلة الشخصية مع ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن مدققي حسابات البنك الأردني الكويتي و أرنست أند يونغ مدققي حسابات بنك الاتحاد ، تم ملاحظة أنه يتم التخطيط لجميع مراحل عملية التدقيق من خلال تصميم استراتيجية واضحة لعملية التدقيق، يستخدم ضمن هذه الإستراتيجية جميع الأساليب الحديثة والوسائل التقنية في أعمال التدقيق، يأخذ بعين الاعتبار وجود قضايا أو دعاوى قانونية أو قضائية ضد البنك ، مراعيًا أيضا صعوبة عملية التدقيق ودرجة التعقيدات المصاحبة لها.

يوضح الجدول التالي إجابة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)- الأردن مدقي حسابات البنك الأردني الكويتي و أرنست أند يونغ مدقي حسابات بنك الاتحاد، حول تقييمهم لمستوى الخطر الملازم فيما يتعلق بتقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق :

جدول رقم (16)

تقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم المخاطر الملازمة في البنوك

أرنست أند يونغ	ديلويت أند توش	تقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم المخاطر الملازمة في البنوك
يعتبر مستوى الخطر الملازم منخفضاً لحسابات وعمليات معينة تتميز بالسكون وقلة التسويات والعمليات الحسابية مثل الأصول الثابتة وحقوق المساهمين.	يعتبر مستوى الخطر الملازم مرتفعاً لبعض الحسابات والعمليات البنكية مثل، الحسابات الجارية، عمليات الصراف الآلي، التحويلات الخارجية للأموال، عمليات المقاصة، ومحافظ الاستثمار.	

وهذا يتفق مع نتائج الدراسة الميدانية حيث تبين إن مستوى قيام مدقي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم المخاطر الملازمة لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية مرتفعاً.

ثانيا : تقييم مخاطر الرقابة :

خلال المقابلة الشخصية وللوقوف على مدى التطبيق العملي لأعمال التدقيق فيما يتعلق بتقييم خطر التدقيق، تم إعداد قائمة من الأسئلة تتعلق بالعوامل المرتبطة في تقييم مخاطر الرقابة من جانبين : الجانب المتعلق بالبنك ، والجانب الآخر متعلق بعملية التدقيق :

1. تقييم العوامل المرتبطة بالبنك في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك:

للتأكد من إلمام ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)- الأردن مدقي حسابات البنك الأردني الكويتي و أرنست أند يونغ مدقي حسابات بنك الاتحاد، إلماماً تاماً وكافياً في جميع العوامل المرتبطة بالبنك في تقييم مخاطر الرقابة، تم توجيه الأسئلة التالية كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (17)

تقييم العوامل المرتبطة بالبنك في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك

الرقم	السؤال	ديلويت أند توش	أرنست أند يونغ
1-	هل يتم تقييم فعالية النظام المحاسبي المستخدم بالبنك ؟	(نعم) - من خلال حداثة وتطور التقنيات التكنولوجية المستخدمة.	(نعم) - وليس فقط الاكتفاء بالحصول على المخرجات والتقارير اللازمة لأعمال التدقيق .
2-	هل يقوم المدقق بفهم نظام الرقابة الداخلية للبنك؟	(نعم) - من خلال تحديد عناصر مخاطر احتمال وجود خطأ .	(نعم) - من خلال تصميم اختبارات الفحص الجوهري
3-	هل يخطط المدقق بدقة للوقت اللازم والمناسب لإنجاز مهمة التدقيق ؟	(لا) -الواقع العملي يختلف عن التخطيط المقدر لأعمال التدقيق يوجد بعض الانحرافات.	(نعم) - يوجد التزام شبه كامل بالساعات المقدرة لإنجاز أعمال التدقيق .

وبناء على المقابلة الشخصية مع ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)- الأردن مدقي حسابات البنك الأردني الكويتي وأرنست أند يونغ مدقي حسابات بنك الاتحاد، تم ملاحظة أنه يتم تقييم ومتابعة أنظمة الرقابة في البنك، ومدى فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للبنك، ومدى الالتزام بالقوانين واللوائح الداخلية للبنك، وبناء عليه يتم تقييم مستوى خطر الرقابة آخذ في الحسبان أثر أمن وسلامة المعلومات على تلك الرقابة.

يوضح الجدول التالي إجابة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)- الأردن مدقي حسابات البنك الأردني الكويتي و أرنست أند يونغ مدقي حسابات بنك الاتحاد، حول تقييمهم لمستوى خطر الرقابة فيما يتعلق بتقييم العوامل المرتبطة بالبنك:

جدول رقم (18)

تقييم العوامل المرتبطة بالبنك في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك

تقييم العوامل المرتبطة بالبنك في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك	ديلويت أند توش	أرنست أند يونغ
	يتأثر مستوى خطر الرقابة بطبيعة العملية والنشاط البنكي وبيئة الرقابة ومدى استخدام تكنولوجيا المعلومات .	يعتبر خطر الرقابة مرتفعاً في البنك، بسبب أن البنك يعتمد بقوة على تكنولوجيا المعلومات في تشغيل نظام المعلومات لديه.

وهذه النتيجة المترتبة من التطبيق العملي لمدقي الحسابات والتي تظهر انه يتم تقييم خطر الرقابة ويعد خطر الرقابة مرتفعاً بسبب تكنولوجيا المعلومات لا تتفق مع نتائج الدراسة الميدانية التي تبين أن قيام مدقي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالعميل في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك الأردنية متوسطاً.

2. تقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك :

للتأكد من إمام ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن مدقي حسابات البنك الأردني الكويتي وأرنست أند يونغ مدقي حسابات بنك الاتحاد، إماماً تاماً وكافياً في جميع العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم مخاطر الرقابة، تم توجيه الأسئلة التالية كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول رقم (19)

تقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك

الرقم	السؤال	ديلويت أند توش	أرنست أند يونغ
1-	هل يقوم المدقق بالموازنة بين اختبارات الرقابة وأدلة الإثبات ؟	(نعم) - من خلال التأكد من تصميم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية لمنع أو اكتشاف وتصحيح المعلومات الخاطئة الجوهرية .	(نعم) - من خلال تشغيل الضوابط الداخلية خلال الفترة وتحديد نوعية أدلة الإثبات الملائمة .
2-	هل يوجد لدى المدقق اعتبارات معينة عن فعالية الرقابة الداخلية خلال تنفيذ أعمال التدقيق ؟	(نعم) - من خلال ملاحظة العمليات غير اعتيادية وخصوصاً في نهاية السنة .	(نعم) - من خلال تنقيح طرق التقديرات المحاسبية التي قد تحتوي على أخطاء جسيمة .
3-	هل يحتاج المدقق إلى تغيير خطة التدقيق ؟	(نعم) - بدليل ضعف بعض جوانب الرقابة الداخلية وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها .	(نعم) - احتمالية تغير إجراءات التدقيق واردة ، وينبغي توثيق أية تغيرات هامة في خطة التدقيق .

وبناء على المقابلة الشخصية مع ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن مدقي حسابات البنك الأردني الكويتي و أرنست أند يونغ مدقي حسابات بنك الاتحاد ، تم ملاحظة أنه يقوم مدققو الحسابات ببناء خطة

التدقيق، بتحديد مستوى المخاطر المقبولة، وتوفير إعداد كافية من المدققين في فريق التدقيق، وتوثيق أعمال التدقيق وأوراق العمل وتعبئة نماذج وقوائم معينة لتقييم إجراءات وسياسات الرقابة الداخلية للبنك وقوة اختبارات مدى الالتزام ونتيجة تلك الاختبارات .

يوضح الجدول التالي إجابة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن مدقي حسابات البنك الأردني الكويتي و أرنست أند يونغ مدقي حسابات بنك الاتحاد، حول تقييمهم لمستوى خطر الرقابة فيما يتعلق بتقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق:

جدول رقم (20)

تقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك

أرنست أند يونغ	ديلويت أند توش	تقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك
يعتبر خطر الرقابة منخفضاً في البنك، بسبب التوقيت المناسب والتطبيق الكافي لإجراءات التدقيق الإضافية وفعالية الرقابة الداخلية.	يعتبر خطر الرقابة مرتفعاً في البنك، بسبب التغيرات الحاصلة في فترة التدقيق.	

وهذه الممارسة العملية لأعمال التدقيق تعتبر خطر الرقابة متوسطاً في البنك، بسبب وجود إمكانية لتجنب مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية، وتجنب أذخار تحريفات مهمة والتلاعب في القوائم المالية وتتفق مع نتائج الدراسة الميدانية التي تبين أن مستوى قيام مدقي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك الأردنية متوسطاً .

ثالثاً : تقييم مخاطر الاكتشاف:

من خلال المقابلة الشخصية وللوقوف على مدى التطبيق العملي لأعمال التدقيق فيما يتعلق بتقييم خطر التدقيق، تم إعداد قائمة من الأسئلة تتعلق بالعوامل المرتبطة في تقييم خطر الاكتشاف من جانبين : الجانب المتعلق بالبنك ، والجانب الآخر متعلق بعملية التدقيق:

1. تقييم العوامل المرتبطة بالبنك في تقييم خطر الاكتشاف في البنوك :

للتأكد من إلمام ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)- الأردن مدققي حسابات البنك الأردني الكويتي و أرنست أند يونغ مدققي حسابات بنك الاتحاد، إلماماً تاماً وكافياً في جميع العوامل المرتبطة بالبنك في تقييم خطر الاكتشاف، تم توجيه الأسئلة التالية كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول رقم (21)

تقييم العوامل المرتبطة بالبنك في تقييم خطر الاكتشاف في البنوك

الرقم	السؤال	ديلويت أند توش	أرنست أند يونغ
1-	هل يأخذ المدقق بعين الاعتبار حجم البنك وعدد فروعہ وتعقيد العمليات البنكية ؟	(نعم) - من خلال زيادة عدد العينات في مختلف مراحل أعمال التدقيق .	(نعم)- من خلال زيادة عدد المدققين وزيادة عدد الزيارات خلال برنامج التدقيق .
2-	هل تعد المنافسة بين البنوك من العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار من قبل المدقق؟	(لا) - خطة التدقيق تستند على تدقيق أعمال البنك بعض النظر عن المنافسة بين البنوك.	(نعم)- من خلال ملاحظة زيادة فروع البنك وزيادة حجم العملاء في البنك .
3-	هل يقوم المدقق بفهم علاقة المستخدمين الخارجيين للبنك ؟	(لا) - من خلال الاطلاع على كافة القوانين والتشريعات الصادرة والتي تحكم تنظيم وحماية مصالح المستخدمين الخارجيين للبنك .	(لا) - فقط يتم الالتزام بقواعد السلوك المهني عند تنفيذ أعمال التدقيق .

وبناء على المقابلة الشخصية مع ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)- الأردن مدققي حسابات البنك الأردني الكويتي و أرنست أند يونغ مدققي حسابات بنك الاتحاد ، تم ملاحظة ان هذه البنوك تعتبر من البنوك الكبيرة العاملة بالأردن، ولديها فروع متعددة، ولدى هذه البنوك عدد كبير من المستخدمين الخارجيين. وبناء على تقييم مدقق الحسابات تنسم العمليات البنكية بالتعقيد، مما يتطلب تطور تكنولوجي كبير لهذه العمليات البنكية.

يوضح الجدول التالي إجابة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)- الأردن مدققي حسابات البنك الأردني الكويتي و أرنست أند يونغ مدققي حسابات بنك الاتحاد، حول تقييمهم لمستوى خطر الاكتشاف فيما يتعلق بتقييم العوامل المرتبطة بالبنك:

جدول رقم (22)

تقييم العوامل المرتبطة بالبنك في تقييم خطر الاكتشاف في البنوك

أرنست أند يونغ	ديلويت أند توش	تقييم العوامل المرتبطة بالبنك في تقييم خطر الاكتشاف في البنوك
يعتبر خطر الاكتشاف مرتفعاً على مستوى البنك، كون لديه العديد من الفروع المحلية والدولية.	يعتبر مستوى خطر الاكتشاف مرتفعاً خاصة في الحسابات المؤثرة بقوة في القوائم المالية للبنك مع تدنية حد التحريف.	

وهذه النتيجة المترتبة من التطبيق العملي لمدقي الحسابات والتي تظهر انه يتم تقييم خطر الاكتشاف و يعتبر خطر الاكتشاف مرتفعاً، تتفق مع نتائج الدراسة الميدانية التي تبين أن قيام مدقي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالعمل في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك الأردنية مرتفعاً.

2. تقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم خطر الاكتشاف في البنوك :

للتأكد من إمام ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن مدقي حسابات البنك الأردني الكويتي و أرنست أند يونغ مدقي حسابات بنك الاتحاد، إماماً تاماً وكافياً في جميع العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم خطر الاكتشاف، تم توجيه الأسئلة التالية كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (23)

تقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم خطر الاكتشاف في البنوك

الرقم	السؤال	ديلويت أند توش	أرنست أند يونغ
1-	هل يأخذ المدقق بعين الاعتبار نتائج التدقيق السابقة والعمليات البنكية غير الروتينية ؟	(نعم) - من خلال زيادة حجم العينة في هذه العمليات غير الروتينية.	(نعم) - بالاطلاع على ملاحظات نتائج التدقيق السابقة وأخذها بعين الاعتبار.
2-	هل يعتبر توقيت الإجراءات التحليلية احسابات معينة بالبنك ضروري ؟	(نعم) - من خلال استخدام الاختبارات التفصيلية والفحص التحليلي لهذه الحسابات.	(نعم) - من خلال تسلسل الاختبارات الاساسية والاختبارات الجوهرية.
3-	هل يرتبط تقييم خطر الاكتشاف بمدى استخدام الإجراءات التحليلية ؟	(نعم) - من خلال استخدام النسب المالية، والمصادقات الفورية.	(نعم) - من خلال استخدام الإجراءات الإلكترونية لجمع أدلة غير ورقية.

وبناء على المقابلة الشخصية مع ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)- الأردن مدققي حسابات البنك الأردني الكويتي و أرنست أند يونغ مدققي حسابات بنك الاتحاد ، تم ملاحظة أنه عدم كفاية إجراءات التدقيق الأساسية سبب في ارتفاع مستوى خطر الاكتشاف، ودقة التقديرات المحاسبية من خلال إستخدام وسائل تقنية وأساليب حديثة خلال تنفيذ أعمال التدقيق ، يأخذ بعين الاعتبار السياسات والإجراءات المعمول بها داخل مكتب التدقيق .

يوضح الجدول التالي إجابة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)- الأردن مدققي حسابات البنك الأردني الكويتي و أرنست أند يونغ مدققي حسابات بنك الاتحاد، حول تقييمهم لمستوى خطر الاكتشاف فيما يتعلق بتقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق :

جدول رقم (24)

تقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم خطر الاكتشاف في البنوك

أرنست أند يونغ	ديلويت أند توش	تقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم خطر الاكتشاف في البنوك
يعتبر خطر الاكتشاف مرتفعاً على مستوى البنك، بسبب اكتشاف البيانات الخاطئة أثناء الاختبارات الأساسية أو الإجراءات الأخرى.	يعتبر خطر الاكتشاف منخفضاً، بسبب استخدام وسائل تقنية وحديثة في تنفيذ أعمال التدقيق.	

وهذه النتيجة المترتبة من التطبيق العملي لمدققي الحسابات والتي تظهر انه يتم تقييم خطر الاكتشاف و يعتبر خطر الاكتشاف منخفضاً، بسبب تكنولوجيا المعلومات لا تتفق مع نتائج الدراسة الميدانية التي تبين أن قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم مخاطر الاكتشاف في البنوك الأردنية متوسطاً.

4-1-4 احتساب وقياس خطر التدقيق الكلي:

1-4-1-4 احتساب وقياس خطر التدقيق الكلي في البنك الأردني الكويتي:

1- المخاطر الملازمة:

يفترض مدقق الحسابات ديلويت أند توش عند تطوير برنامج التدقيق أنه على المدقق ربط هذا التقدير بأرصدة حسابات أساسية وطائفة من المعاملات بمستوى التوكيدات، أو الافتراض بأن المخاطر الملازمة مرتفعة بالنسبة للتوكيدات، ويقدر مدقق الحسابات الأخطاء المرتبطة بالمخاطر الملازمة بأنها تساوي 50%.

2- مخاطر الرقابة:

يقوم مدقق الحسابات بالتقدير الأولي لمخاطر الرقابة هو عملية تقييم فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للبنك من خلال منع حدوث معلومات خاطئة أساسية، أو اكتشاف هذه الأخطاء وتصحيحها. حيث هناك دائماً إمكانية وجود بعض مخاطر للرقابة بسبب التقييدات الملازمة لنظام محاسبي أو لأي نظام للرقابة الداخلية. ومن ثم يقوم المدقق باختبار مدى الالتزام بإجراءات الرقابة اللازمة لاكتشاف الأخطاء والمخالفات أو منع حدوثها ، ويلجأ المدقق هنا إلى أدلة إثبات تخص فعالية تصميم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية ، وذلك لبيان فيما إذا كانت هذه الأنظمة مصممة بشكل ملائم لمنع أو اكتشاف وتصحيح الأخطاء الأساسية. و كيفية عمل الضوابط الداخلية خلال الفترة ويقدر مدقق الحسابات الأخطاء المرتبطة بالمخاطر الرقابة في البنك بأنها تساوي 30% .

3- مخاطر الاكتشاف :

إن مستوى مخاطر الاكتشاف يرتبط مباشرة بإجراءات التدقيق الجوهرية. ويؤثر تقدير المدقق لمخاطر الرقابة مع تقديره للمخاطر الملازمة، على طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الجوهرية التي يتم القيام بها لتقليل مخاطر الاكتشاف، وبالتالي تقليل مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض مقبول. وهناك دائماً وجود بعض مخاطر الاكتشاف حتى وإن قام المدقق بفحص طائفة من المعاملات بنسبة 100%، بسبب أن معظم أدلة الإثبات هي مقنعة وليست حاسمة مثلاً.

على افتراض أن المدقق قرر أن المستوى المقبول لمخاطر التدقيق (AR) = (3%) .
وبناءً على ما تقدم يمكن احتساب مخاطر الاكتشاف، بأن يقوم المدقق بداية بتقدير المستوى المقبول لمخاطر التدقيق (AR)، وبعد ذلك يقدر المخاطر الملازمة (IR) وكذلك خطر الرقابة (CR) ، ويعوض بها في المعادلة التالية :

$$\begin{aligned} \text{مخاطر التدقيق (AR)} &= \text{المخاطر الملازمة (IR)} * \text{مخاطر الرقابة (CR)} * \text{مخاطر الاكتشاف (DR)} . \\ \text{مخاطر الاكتشاف (DR)} &= \text{مخاطر التدقيق (AR)} / ((\text{المخاطر الملازمة (IR)} * \text{مخاطر الرقابة (CR)})) . \\ \text{مخاطر الاكتشاف (DR)} &= (3\% / (50\% * 30\%)) . \\ \text{مخاطر الاكتشاف (DR)} &= 20\% . \end{aligned}$$

4-1-2 احتساب وقياس خطر التدقيق الكلي في بنك الاتحاد:

1- المخاطر الملازمة:

يقوم مدقق الحسابات أرنت أند يونغ بتحديد الأخطاء الممكن حدوثها في البنك موضع التدقيق وذلك حسب العناصر والإجراءات المذكورة سابقاً، ويحدد مدى تأثيرها على القوائم المالية ويحدد إجراءات الرقابة اللازمة لمنع أو اكتشاف هذه الأخطاء، ويقدر مدقق الحسابات الأخطاء المرتبطة بالمخاطر الملازمة بأنها تساوي 50%.

2- مخاطر الرقابة:

يقوم مدقق الحسابات بفهم للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية، وعليه القيام بتقدير أولي لمخاطر الرقابة، على مستوى التوكيدات ، لكل رصيد حساب أساسي أو طائفة من المعاملات، من خلال دراسة فيما إذا كان تقدير مخاطر الرقابة صحيح ومؤكد قبل ختام عملية التدقيق المستندة إلى نتائج الإجراءات الجوهرية وأدلة الإثبات الأخرى التي حصل عليها المدقق ، ويقدر مدقق الحسابات الأخطاء المرتبطة بمخاطر الرقابة بأنها تساوي 50%.

3- مخاطر الاكتشاف :

إن مستوى مخاطر الاكتشاف يرتبط مباشرة بإجراءات التدقيق الجوهرية. ويؤثر تقدير المدقق لمخاطر الرقابة مع تقديره للمخاطر الملازمة، على طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الجوهرية التي يتم القيام بها لتقليل مخاطر الاكتشاف، وبالتالي تقليل مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض مقبول. وهناك دائما وجود بعض مخاطر الاكتشاف حتى وإن قام المدقق بفحص طائفة من المعاملات بنسبة 100%، بسبب أن معظم أدلة الإثبات هي مقنعة وليست حاسمة مثلا.

وبناءً على ما تقدم يمكن احتساب مخاطر الاكتشاف، وذلك بأن يقوم المدقق بدايةً بتقدير المستوى المقبول لمخاطر التدقيق (AR)، وبعد ذلك يقدر المخاطر الملازمة (IR) وكذلك خطر الرقابة (CR)، ويعوض بها في المعادلة التالية :

على افتراض قرار المدقق بأن المستوى المقبول لمخاطر التدقيق (AR) = (5%)

مخاطر التدقيق (AR) = المخاطر الملازمة (IR) * مخاطر الرقابة (CR) * مخاطر الاكتشاف (DR).

مخاطر الاكتشاف (DR) = مخاطر التدقيق (AR) / ((المخاطر الملازمة (IR) * مخاطر الرقابة (CR)).

مخاطر الاكتشاف (DR) = 5% / (50% * 50%).

مخاطر الاكتشاف (DR) = 20%.

- 2-4 الدراسة الميدانية
- 1-2-4 منهجية الدراسة الميدانية
- 2-2-4 مجتمع الدراسة الميدانية
- 1-2-2-4 عينة الدراسة الميدانية
- 3-2-4 أداة الدراسة
- 1-3-2-4 الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة
- 4-2-4 الأساليب الإحصائية المستخدمة
- 5-2-4 تحليل نتائج الدراسة
- 6-2-4 اختبار الفرضيات

4-2-1 منهجية الدراسة الميدانية:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة الميدانية على مصدرين لجمع البيانات تمثلها في الآتي :

1. المصادر الثانوية:

تمثلت هذه المصادر في الرسائل الجامعية والكتب والدوريات والأوراق العلمية التي تناولت موضوع الدراسة أو جانباً منه، بغية بناء الإطار النظري، وتوضيح المفاهيم الأساسية للدراسة.

2. المصادر الأولية:

تمثلت المصادر الأولية في الاستبانة، التي تم إعدادها بالاستعانة ببعض الدراسات السابقة، وتوزيعها على عينة الدراسة وذلك لاختبار فرضيات الدراسة.

4-2-2 مجتمع الدراسة الميدانية :

يتكون مجتمع الدراسة من مكاتب التدقيق المزاوله لمهنة التدقيق والمسجلة في جمعية المحاسبين القانونيين حتى تاريخ 2012/02/1، والبالغ عددها (258) مكتباً. ينقسم مجتمع الدراسة إلى نوعين من المكاتب. مكاتب فردية يعمل بها مدقق واحد فقط وبلغ عددها (200) مكتباً، ومكاتب يعمل بها أكثر من مدقق وبلغ عددها (58) مكتباً (جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، 2012).

4-2-2-1 عينة الدراسة الميدانية:

تم تحديد حجم العينة من مكاتب التدقيق التي يعمل بها أكثر من مدقق، وتم استبعاد مكاتب التدقيق الفردية وذلك بسبب عدم قابليتها لإجراء مثل هذه الدراسة.

وفقاً لتطبيق معادلة هيربرت اركن
$$n = \frac{p(1-p)}{(SE \div t) + [p(1-p) \div N]}$$
 (أبو شعر، 1997)

لتحديد حجم عينة الدراسة، تتكون عينة الدراسة من خمسة وأربعين مكتباً للتدقيق، والمعنية بتدقيق البنوك والتي يعمل بها أربعة مدققين فأكثر والتي لديها علاقة وأرتباط بمكاتب وشركات تدقيق عالمية.

تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من مدققي الحسابات اللذين يعملون بهذه المكاتب، حيث تم توزيع (300) استبانته استرد منها (234) استبانته وبما نسبته (78%) من الاستبانات الموزعة واستبعد منها (18) استبانات غير صالحة وقد تم إخضاع (216) استبانته للتحليل وتشكل ما نسبته (72%) من الاستبانات الموزعة وكما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (25)

عدد الاستبيانات الموزعة والمستردة والمعتمدة في التحليل

النسبة المئوية(%)	العدد	البيان
100	300	الاستبيانات الموزعة
78	234	الاستبيانات المستردة
6	18	الاستبيانات غير الصالحة للتحليل
72	216	الاستبيانات الخاضعة للتحليل

والجدول رقم (26) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة :

جدول رقم (26)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة

النسبة المئوية(%)	العدد	مستويات المتغيرات	متغيرات الدراسة
3.2	7	دبلوم	1. المؤهل العلمي
74.1	160	بكالوريوس	
18.5	40	ماجستير	
4.2	9	دكتوراه	
44.4	96	مدقق	2. المسمى الوظيفي
24.1	52	مدقق رئيسي	
29.6	64	مدير تدقيق	
1.85	4	مساعد مدقق	
78.7	170	محاسبة	3. التخصص
4.6	10	إدارة أعمال	
16.7	36	مالية ومصرفية	
9.3	20	CPA	4. الشهادة المهنية
16.7	36	CIA	
71.3	154	JCPA	
2.77	6	أخرى	
16.7	36	أقل من 5 سنوات	5. سنوات الخبرة
51.9	112	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	
20.4	44	من 10 إلى أقل من 15 سنة	
11.1	24	15 سنة فأكثر	

4-2-3 أداة الدراسة:

قام الباحث بتطوير أداة الدراسة بالاعتماد على الأدب النظري لموضوع الدراسة، وتم تقسيم أداة الدراسة إلى جزأين: (الملحق رقم 1).

الجزء الأول: يوضح البيانات الشخصية عن أفراد العينة واحتوت على خمس فقرات، (المؤهل العلمي، والتخصص، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة، والشهادة المهنية).

الجزء الثاني: انقسم إلى ثلاث فرضيات:

- **الفرضية الأولى:** تتكون من أربعة محاور وتتعلق بمعايير التدقيق الدولية ذات الصلة بخطر التدقيق ضمن مستويان وهما: ملتزم أو غير ملتزم .
- **الفرضية الثانية:** تتكون من ثلاث فرضيات فرعية تتعلق بالعوامل المرتبطة بالمخاطر (الملازمة، والرقابة، والاكتشاف)، وكل فرضية فرعية تتكون من ثلاث مجموعات حسب العوامل المرتبطة (العميل، عملية التدقيق، المدقق) وقد تم استخدام مقياس (ليكرت Likert) خماسي الدرجات (Five Point likert Scale) لمعرفة استجابة أفراد العينة لفقرات الاستبيان وذلك لإعطاء حرية أكثر في اختيار مستوى خطر التدقيق حسب وجهة نظر المجيب ضمن ثلاثة مستويات وهي: منخفض ومتوسط ومرتفع لأن هذا التقسيم النوعي يعمل به في أغلب مكاتب التدقيق كما يلي:

مستوى خطر التدقيق		
مرتفع	متوسط	منخفض
5 – 3.67	3.66 – 2.34	2.33 – 1.00

- **الفرضية الثالثة:** تتكون من 15 فقرة تتعلق بخصائص مكتب التدقيق وقد تم استخدام مقياس (ليكرت Likert) خماسي الدرجات (Five Point likert Scale) لمعرفة استجابة أفراد العينة لفقرات الاستبيان، والذي يحتسب أوزان تلك الفقرات على النحو التالي:

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الترميز	5	4	3	2	1

4-2-3-1 الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة:

تهدف هذه الاختبارات إلى التأكد من الأداة التي تم استخدامها في هذه الدراسة تقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق، وتهدف إلى التعرف على درجة مصداقية إجابات العينة، ومن الاختبارات التي تم استخدامها في هذه الدراسة:

أ- صدق أداة الدراسة:

بعد حصر أسئلة الاستبانة وتوزيعها على مجالات الدراسة بغرض الوصول إلى أهدافها، تم عرضها في الأردن على مجموعة من المختصين من الجامعات الحكومية والخاصة، بهدف التأكد من وضوح العبارات المستخدمة وسهولتها وقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة حيث تم تحكيمها من قبل (12) أستاذاً جامعياً من مختلف الجامعات الأردنية وكذلك مجموعة من ممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق، وتم الأخذ بالملاحظات والآراء التي أبدأها المحكمون والتي توافقت الآراء حولها (الملحق رقم 2). وبذلك يعد صدق الأداة هي عملية التأكد من أن العبارات التي تحتويها أداة الدراسة يمكن أن تؤدي إلى جمع البيانات بدقة (Sekaram, 2003).

ب- ثبات أداة الدراسة:

لاختبار أداة الدراسة وإمكانية الاعتماد عليها في اختبار الفرضيات ولتحقيق أهداف الدراسة، فقد تم استخدام مقياس الاتساق الداخلي الفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لقياس مصداقية إجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة. و ثبات أداة الدراسة هي إمكانية الحصول على نفس البيانات عند إعادة الدراسة باستخدام أداة الدراسة نفسها على الأفراد أنفسهم وفي ظل ظروف واحدة ، وإن القيمة المقبولة إحصائياً لهذه المقياس هي 60% فأكثر (Sekaram, 2003).

وقد بلغ معامل الثبات ألفا لأفراد العينة كوحدة واحدة وللاستبانة بشكل عام 90.22%، وهي نسبة تدل على مستوى عال من ثبات أداة القياس، مما يؤكد إمكانية الاعتماد على الاستبانة في اختبار الفرضيات.

4-2-4 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم الاعتماد على برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك من أجل تحليل البيانات التي تم الحصول عليها لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، وفي ضوء متغيرات الدراسة فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل Cronbach Alpha للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة ومعرفة الأهمية النسبية.
- اختبار T لعينة واحدة للتحقق من معنوية الفقرة ومعرفة الالتزام بالمعايير.
- تحليل الانحدار المتعدد مع اختبار F باستخدام جدول تحليل التباين ANOVA.
- تم تحديد مستوى الأهمية طبقاً للمقياس الآتي:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى للتبديل} - \text{الحد الأدنى للتبديل}}{\text{عدد المستويات}}$$
$$1 - 5 = \frac{4}{3} = 1.33$$

وبذلك تكون الدرجة المنخفضة من 1 - أقل من 2.33 ، والدرجة المتوسطة من 2.33 - 3.66 ، والدرجة المرتفعة من 3.67 فأكثر (Sekaram, 2003).

4-2-5 تحليل نتائج الدراسة:

4-2-5-1 نتائج الدراسة الوصفية (وصف متغيرات الدراسة الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة) :

يتضمن هذا المبحث عرضاً لتحليل البيانات وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على متغيراتها التي اشتملت على:

- معايير التدقيق الدولية ذات الصلة بتقييم خطر التدقيق.
- العوامل المرتبطة بتقييم خطر التدقيق من حيث (العوامل المرتبطة بالعميل، والعوامل المرتبطة بعملية التدقيق، والعوامل المرتبطة بالمدقق).
- الخصائص المتعلقة بمكتب التدقيق وتأثيرها في تقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية.

4-2-5-1-1 مستوى الالتزام بتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة بتقييم خطر التدقيق (IAS 315 ، IAS 240 ، IAS 300 ، IAS330) لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية:

للتعرف على مستوى الالتزام بتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة بتقييم خطر التدقيق استعان الباحث بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفقرة ومستوى الالتزام.

1. مستوى الالتزام بتطبيق المعيار الدولي IAS 315 :

للتعرف على مستوى الالتزام بتطبيق المعيار الدولي IAS315 استعان الباحث بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفقرة ومستوى الالتزام، كما هو موضح بالجدول (27).

جدول (27)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى الالتزام بتطبيق المعيار الدولي IAS315

ت	المعيار الدولي IAS315	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى الالتزام
1	يقيم المدقق الخارجي في الأردن خطر التدقيق في جميع عمليات التدقيق	0.90	0.30	19.93	0.000	5	عالي
2	يستخدم المدقق الخارجي استفسارات من الإدارة وآخرين في البنك كإجراءات لتقييم المخاطر.	0.88	0.32	17.61	0.000	7	عالي
3	يقوم المدقق الخارجي بفهم عناصر الرقابة المتعلقة بالمخاطر الهامة .	0.89	0.31	18.14	0.000	6	عالي
4	يعتبر المدقق الخارجي مسؤولاً عن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية لأنشطة الرقابة المتعلقة بالتدقيق.	0.83	0.37	13.11	0.000	15	عالي
5	يستخدم المدقق الخارجي الإجراءات التحليلية لتقييم مخاطر التدقيق .	0.84	0.37	13.79	0.000	11	عالي
6	يجمع المدقق الخارجي المعلومات خلال فترة التدقيق بشكل متتابع وديناميكي .	0.94	0.23	28.45	0.000	2	عالي
7	معرفة المدقق الخارجي لمخاطر العمل (على الرغم من عدم مسؤوليته عن تقييمها) تزيد من أرباحه تحديد المخاطر في البيانات المالية .	0.96	0.19	35.95	0.000	1	عالي

8	يستخدم المدقق الخارجي إجراءات التدقيق الإضافية لتقليل المخاطر المحددة بشكل متزامن مع إجراء تقييم المخاطر .	0.88	0.32	17.61	0.000	7	عالي
9	لا يحد المدقق الخارجي من خطر التدقيق تماما ولا يستطيع الحصول على تأكيد مطلق بخلو البيانات المالية من الأخطاء الجوهرية.	0.88	0.32	17.61	0.000	7	عالي
10	يحصل المدقق الخارجي على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقليل خطر التدقيق إلى مستوى متدن ومقبول.	0.84	0.37	13.45	0.000	11	عالي
11	يحدد المدقق الخارجي أي من المخاطر هي بحسب حكمه تتطلب إعتبارات تدقيق خاصة .	0.84	0.37	13.79	0.000	11	عالي
12	تؤثر خبرة المدقق الخارجي السابقة بالبنك فيما يتعلق بأمانة ونزاهة الإدارة والمكلفين بالرقابة .	0.84	0.37	13.45	0.000	11	عالي
13	يمارس المدقق الخارجي الشك المهني وعليه ألايرضى بأقل من أدلة تدقيق مقنعة.	0.94	0.25	25.92	0.000	2	عالي
14	يستخدم المدقق الخارجي الضوابط الداخلية لمنع الأخطاء الهامة من الحدوث أو اكتشاف وتصحيح الأخطاء بعد حدوثها .	0.93	0.25	24.83	0.000	4	عالي
15	يخطط المدقق الخارجي لأداء عملية التدقيق بالشكل المناسب رغم وجود مخاطر لا يمكن تجنبها تتعلق بالأخطاء الجوهرية للبيانات المالية .	0.88	0.33	17.11	0.000	7	عالي
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمعيار الدولي IAS315			0.89	0.31			

قيمة (t) الجدولية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ (1.651).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (0.5).

يشير الجدول (27) إلى إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالالتزام بتطبيق المعيار الدولي **IAS315**. تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (0.83 - 0.96). بمتوسط مقداره (0.89) الذي يشير إلى الالتزام المرتفع لتطبيق المعيار الدولي **IAS315**. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "معرفة المدقق الخارجي لمخاطر العمل (على الرغم من عدم مسؤوليته عن تقييمها) تزيد من أرجحيه تحديد

المخاطر في البيانات المالية" بمتوسط حسابي بلغ (0.96) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (0.89)، وانحراف معياري بلغ (0.19)، فيما حصلت الفقرة "يعتبر المدقق الخارجي مسؤولاً عن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية لأنشطة الرقابة المتعلقة بالتدقيق" على المرتبة الخامسة عشر والأخيرة بمتوسط حسابي (0.83) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (0.89) وانحراف معياري (0.37). وبشكل عام يتبين مستوى الالتزام بتطبيق المعيار الدولي IAS315 كان مرتفعاً.

2. مستوى الالتزام بتطبيق المعيار الدولي IAS 240 :

للتعرف على مستوى الالتزام بتطبيق المعيار الدولي IAS 240 استعان الباحث بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفقرة ومستوى الالتزام، كما هو موضح بالجدول (28).

جدول (28)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى الالتزام بتطبيق المعيار الدولي IAS 240

ت	المعيار الدولي IAS 240	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى الالتزام
1	يأخذ المدقق الخارجي حجم وتعقيد وخصائص الملكية للبنك بعين الاعتبار .	0.94	0.23	28.45	0.000	1	عالي
2	يميز المدقق الخارجي بين عوامل خطر الغش ومخاطر العمل بتوثيق كليهما بشكل منفصل	0.89	0.31	18.71	0.000	4	عالي
3	يتوجب على المدقق الخارجي اعتماد الخطأ المهم على الخطر الملازم وليس على الخطر المشترك.	0.94	0.23	28.45	0.000	1	عالي
4	يحدد المدقق الخارجي المخاطر المهمة حسب طبيعة الخطر وأرجحية قيمة الخطأ المحتمل ، وأرجحية احتمال حدوث خطأ .	0.89	0.31	18.14	0.000	4	عالي
5	يقيم المدقق الخارجي مخاطر الأخطاء الهامة الناتجة عن الغش على أنها مخاطر مهمة .	0.83	0.37	13.11	0.000	8	عالي

6	يقيم المدقق الخارجي المدلولات الضمنية للتدقيق عندما تحتوي البيانات المالية على أخطاء جوهرية .	0.83	0.37	13.11	0.000	8	عالي
7	يعتبر المدقق الخارجي المخاطر المقيمة للأخطاء الهامة بسبب الغش هي مخاطر هامة ويجب معالجتها	0.83	0.37	13.11	0.000	8	عالي
8	يفهم المدقق الخارجي من خلال التوثيق بيئة البنك ويقيم مخاطر الأخطاء الجوهرية	0.85	0.36	14.52	0.000	7	عالي
9	يتوجب على المدقق الخارجي الحصول على أدلة مناسبة حول المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال .	0.89	0.31	18.14	0.000	4	عالي
10	ينفذ المدقق الخارجي إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة ذات العلاقة لفهم المنشأة وبيئتها . بما في ذلك الرقابة الداخلية للمنشأة .	0.93	0.26	23.85	0.000	3	عالي
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمعيار الدولي IAS 240			0.88	0.31			

قيمة (t) الجدولية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ (1.651).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (0.5).

يبين الجدول رقم (28) إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالالتزام بتطبيق المعيار الدولي 240 IAS. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (0.83 . 0.94). بمتوسط مقداره (0.88) الذي يشير إلى الالتزام المرتفع لتطبيق المعيار الدولي IAS 240. إذ جاءت في المرتبة الأولى الفقرات "يأخذ المدقق الخارجي حجم وتعقيد وخصائص الملكية للبنك بعين الاعتبار؛ يتوجب على المدقق الخارجي اعتماد الخطأ المهم على الخطر الملازم وليس على الخطر المشترك" بمتوسط حسابي بلغ (0.94) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (0.88)، وانحراف معياري بلغ (0.23) لكل منها، فيما حصلت الفقرات "يقيم المدقق الخارجي مخاطر الأخطاء الهامة الناتجة عن الغش على أنها مخاطر مهمة؛ يقيم المدقق الخارجي

المذلولات الضمنية للتدقيق عندما تحتوي البيانات المالية على أخطاء جوهرية ؛ يعتبر المدقق الخارجي المخاطر المقيمة للأخطاء الهامة بسبب الغش هي مخاطر هامة ويجب معالجتها" على المرتبة الثامنة والأخيرة بمتوسط حسابي (0.83) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (0.88) وانحراف معياري (0.37) لكل منها. وبشكل عام يتبين مستوى الالتزام بتطبيق المعيار الدولي IAS 240 كان مرتفعاً.

3. مستوى الالتزام بتطبيق المعيار الدولي IAS 300 :

للتعرف على مستوى الالتزام بتطبيق المعيار الدولي IAS 300 استعان الباحث بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفقرة ومستوى الالتزام، كما هو موضح بالجدول (29).

جدول (29)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى الالتزام بتطبيق المعيار الدولي IAS 300

ت	المعيار الدولي IAS 300	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى الالتزام
1	يخطط المدقق الخارجي وينفذ أعمال التدقيق لتقليل مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض مقبول .	0.90	0.30	19.30	0.000	1	عالي
2	يشارك المدقق الخارجي مع خبراء للأداء إجراءات تقييم خطر التدقيق وللحصول على فهم عام للبنك.	0.90	0.30	19.30	0.000	1	عالي
3	يقوم المدقق الخارجي بوضع خطة تدقيق تفصيلية للحصول على ادلة كافية ومناسبة لتقليل خطر التدقيق إلى مستوى منخفض مقبول .	0.90	0.30	19.30	0.000	1	عالي

4	يتأقش المدقق الخارجي شريك العملية و الأعضاء الرئيسيين في التدقيق لتقليل من قابلية المنشأة للأخطاء الجوهرية في البيانات المالية .	0.80	0.40	11.05	0.000	4	عالي
5	يحدد المدقق الأهمية النسبية ويؤدي إجراءات أخرى لتقييم خطر التدقيق	0.80	0.40	11.05	0.000	4	عالي
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمعيار الدولي IAS 300			0.86	0.34			

قيمة (t) الجدولية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ (1.651).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (0.5).

يوضح الجدول رقم (29) إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالالتزام بتطبيق المعيار الدولي 300 IAS. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (0.80 . 0.90). بمتوسط مقداره (0.86) الذي يشير إلى الالتزام المرتفع لتطبيق المعيار الدولي 300 IAS.

إذ جاءت في المرتبة الأولى الفقرات "يخطط المدقق الخارجي وينفذ أعمال التدقيق لتقليل مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض مقبول ؛ يشترك المدقق الخارجي مع خبراء للأداء إجراءات تقييم خطر التدقيق وللحصول على فهم عام للبنك ؛ يقوم المدقق الخارجي بوضع خطة تدقيق تفصيلية للحصول على إدلة كافية ومناسبة لتقليل خطر التدقيق إلى مستوى منخفض مقبول" بمتوسط حسابي بلغ (0.90) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (0.86)، وانحراف معياري بلغ (0.30) لكل منها، فيما حصلت الفقرات "يتأقش المدقق الخارجي شريك العملية و الأعضاء الرئيسيين في التدقيق لتقليل من قابلية المنشأة للأخطاء الجوهرية في البيانات المالية؛ يحدد المدقق الأهمية النسبية ويؤدي إجراءات أخرى لتقييم خطر التدقيق" على المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (0.80) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (0.86) وانحراف معياري (0.40) لكل منها. وبشكل عام يتبين مستوى الالتزام بتطبيق المعيار الدولي 300 IAS كان مرتفعاً.

4. مستوى الالتزام بتطبيق المعيار الدولي IAS 330 :

للتعرف على مستوى الالتزام بتطبيق المعيار الدولي IAS 330 استعان الباحث بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفقرة ومستوى الالتزام، كما هو موضح بالجدول (30).

جدول (30)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى الالتزام بتطبيق المعيار الدولي IAS 30

ت	المعيار الدولي IAS 330	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى الالتزام
1	يستجيب المدقق الخارجي للمخاطر المرتفعة للتحريفات الجوهرية المترتبة على غش الإدارة.	1.00	0	-	-	1	عالي
2	يلتزم المدقق الخارجي بمتطلبات المعيار بشأن إجراء تقييم للمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية عند تدقيق البيانات المالية .	1.00	0	-	-	1	عالي
3	يحصل المدقق الخارجي على أدلة تدقيق أكثر إقناعاً كلما ازداد تقييم المخاطر .	0.90	0.30	19.30	0.000	3	عالي
4	ينوي المدقق الخارجي أداء الإجراءات الجوهرية بشكل متدني على أساس التقييم المتدني للمخاطرة المقيمة .	0.90	0.30	19.30	0.000	3	عالي
5	يستجيب المدقق الخارجي للمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية بالحفاظ على التشكك المهني وتوفير المزيد من الإشراف .	0.80	0.40	11.05	0.000	10	عالي
6	يقوم المدقق الخارجي بإختبارات أنظمة الرقابة لتحقيق إستجابة فعالة للمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية .	0.90	0.30	19.93	0.000	3	عالي
7	يعتبر المدقق الخارجي جميع إجراءات التدقيق التي يتم أداؤها تتأثر بالمخاطر المقيمة.	0.90	0.30	19.93	0.000	3	عالي

8	يعتبر المدقق الخارجي طبيعة المخاطر والإثباتات ذات صلة بتصميم إختبارات التفاصيل.	0.90	0.30	19.30	0.000	3	عالي
9	يصمم المدقق الخارجي برنامج يوفر تأكيد معقول عن اكتشاف هذه التحريفات.	0.90	0.30	19.30	0.000	3	عالي
10	يميز المدقق الخارجي المخاطرة الهامة بأرتباطها بخطأ جوهري مقيم عند مستوى الإثبات.	0.90	0.30	19.30	0.000	3	عالي
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمعيار الدولي IAS 330				0.91	0.25		

قيمة (t) الجدولية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ (1.651).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (0.5).

يشير الجدول رقم (30) إلى إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالالتزام بتطبيق المعيار الدولي IAS 330. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (0.80 - 1.00). بمتوسط مقداره (0.91)

الذي يشير إلى الالتزام المرتفع لتطبيق المعيار الدولي IAS 330.

إذ جاءت في المرتبة الأولى الفقرات "يستجيب المدقق الخارجي للمخاطر المرتفعة للتحريفات الجوهرية المترتبة على غش الإدارة. ؛ يلتزم المدقق الخارجي بمتطلبات المعيار بشأن إجراء تقييم للمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية عند تدقيق البيانات المالية" بمتوسط حسابي بلغ (1.00) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (0.91)، وانحراف معياري بلغ (0) لكل منها، فيما حصلت الفقرة "يستجيب المدقق الخارجي للمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية بالحفاظ على التشكك المهني وتوفير المزيد من الإشراف" على المرتبة العاشرة والأخيرة بمتوسط حسابي (0.80) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (0.91) وانحراف معياري (0.40). وبشكل عام يتبين مستوى الالتزام بتطبيق المعيار الدولي IAS 330 كان مرتفعاً.

وبين الجدول (31) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمعايير بشكل إجمالي ومستوى الالتزام بكل معيار والالتزام الكلي بالمعايير مجتمعة.

جدول (31)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى الالتزام بتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة بتقييم خطر التدقيق

ت	المعيار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية المعيار	مستوى الالتزام
1	المعيار الدولي IAS315	0.89	0.31	18.23	0.000	2	عالي
2	المعيار الدولي IAS 240	0.88	0.31	17.09	0.000	3	عالي
3	المعيار الدولي IAS 300	0.86	0.34	16.14	0.000	4	عالي
4	المعيار الدولي IAS 330	0.91	0.25	20.51	0.000	1	عالي

إذ يبين الجدول رقم (31) إلى إجمالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل معيار من المعايير الدولية المبحوثة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (1.09 - 1.14). بمتوسط مقداره (1.12) الذي يشير إلى الالتزام المرتفع بتطبيق المعايير الدولية. إذ جاء في المرتبة الأولى المعيار الدولي IAS 330 بمتوسط حسابي بلغ (0.91) وانحراف معياري بلغ (0.25)، فيما حصل المعيار الدولي 315 IAS على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (0.89) وانحراف معياري بلغ (0.31)، وجاء في المرتبة الثالثة المعيار الدولي IAS240 بمتوسط حسابي بلغ (0.88) وانحراف معياري بلغ (0.31)، وأخيراً، وفي المرتبة الرابعة جاء المعيار الدولي IAS300 بمتوسط حسابي بلغ (0.86) وانحراف معياري بلغ (0.34).

4-2-1-5-2 مستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية .

للتعرف على مستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية استعان الباحث بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية،

وأهمية الفقرة ومستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق، من حيث المخاطر الملازمة ، ومخاطر الرقابة ، ومخاطر الاكتشاف.

1. مستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية:

للتعرف على مستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية من خلال البحث في : (العوامل المرتبطة بالعميل ؛ والعوامل المرتبطة بعملية التدقيق ؛ والعوامل المرتبطة بالمدقق).

1.1 مستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالعميل في تقييم المخاطر الملازمة لأغراض تخطيط عملية التدقيق :

يبين الجدول التالي العوامل المرتبطة بالعميل في تقييم المخاطر الملازمة لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية .

جدول (32)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالعميل في تقييم المخاطر الملازمة في البنوك الأردنية

ت	قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالعميل في تقييم المخاطر الملازمة لأغراض تخطيط عملية التدقيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى التقييم
1	معدل دوران الإدارة ومجلس الإدارة في البنك.	3.69	1.34	7.54	0.000	6	عالي
2	موسمية نشاط البنك .	4.13	0.93	17.93	0.000	2	عالي
3	نزاهة وجدارة وتأهيل إدارة وموظفي البنك	4.03	0.77	19.74	0.000	3	عالي
4	مدى استجابة الإدارة لتعديلات التدقيق عن السنوات السابقة .	3.37	0.75	4.37	0.000	8	متوسط
5	تعاون إدارة البنك بتحديد مستوى الخطر المقبول بالنسبة لعمليات التمويل بالبنك.	3.18	1.21	2.19	0.000	10	متوسط

6	المخاطر الائتمانية ومخاطر سعر الفائدة والمتعلقة بتقييم محفظة القروض .	4.21	0.88	20.28	0.000	1	عالي
7	التطورات التكنولوجية للعمليات البنكية .	3.91	0.90	14.84	0.000	4	عالي
8	المركز المالي للبنك مثل رأس المال العامل المتاح للاستمرار والمنافسة المتزايدة في العمليات .	3.21	0.91	3.35	0.000	9	متوسط
9	طبيعة عمليات البنك وطبيعة الأخطاء المحتملة ودرجة تعرض الحسابات للغش والسرقة وفرص حدوثها.	3.87	1.14	8.11	0.000	5	عالي
10	التشريعات والقوانين الحكومية المنظمة لعمل البنك.	3.57	0.90	7.06	0.000	7	متوسط
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لتقييم العوامل المرتبطة بالعميل			3.72	0.97			

قيمة (t) الجدولية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ (1.651).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

يشير الجدول رقم (32) إلى إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بقيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالعميل في تقييم المخاطر الملازمة لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.18 - 4.21). بمتوسط مقداره (3.72) الذي يشير إلى التقييم المرتفع للعوامل المرتبطة بالعميل في البنوك الأردنية.

إذ جاءت في المرتبة الأولى الفقرة " المخاطر الائتمانية ومخاطر سعر الفائدة والمتعلقة بتقييم محفظة القروض" بمتوسط حسابي بلغ (4.21) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.72)، وانحراف معياري بلغ (0.88)، فيما حصلت الفقرة "تعاون إدارة البنك بتحديد مستوى الخطر المقبول بالنسبة لعمليات التمويل بالبنك" على المرتبة العاشرة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.18) وانحراف معياري (1.21) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.72).

وبشكل عام يتبين مستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالعمل في تقييم المخاطر الملازمة لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية مرتفعاً.

2.1 مستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم المخاطر الملازمة في البنوك الأردنية :

يوضح الجدول رقم (33) العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم المخاطر الملازمة في البنوك الأردنية.

جدول (33)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة

بعملية التدقيق في تقييم المخاطر الملازمة في البنوك الأردنية

ت	قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم المخاطر الملازمة في البنوك الأردنية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى التقييم
1	المناقشة مع العميل للحصول على معلومات.	3.93	0.95	14.33	0.000	7	عالي
2	السنة الأولى في تدقيق حسابات البنك و تدقيق البنك خلال سنوات سابقة .	3.98	0.89	16.20	0.000	6	عالي
3	ربط تكنولوجيا المعلومات بعملية تدقيق الحسابات في البنوك	4.06	0.98	15.87	0.000	4	عالي
4	وجود قضايا أو دعاوي قانونية أو قضائية ضد البنك.	4.16	0.83	20.49	0.000	3	عالي
5	القيام بتدقيق البنك لأول مرة والاستمرار بالتدقيق.	3.81	0.92	13.07	0.000	8	عالي
6	عدد الزيارات للبنك والتعرف على الأطراف المرتبطة بالبنك	3.71	0.98	10.62	0.000	10	عالي
7	تصميم إستراتيجية واضحة لعملية التدقيق .	3.47	1.04	6.65	0.000	13	متوسط
8	تخطيط وتنفيذ مراحل عملية التدقيق .	4.01	0.81	18.38	0.000	5	عالي
9	الوسائل التقنية والاساليب الحديثة المستخدمة في أعمال التدقيق .	3.28	1.09	3.76	0.000	14	عالي
10	وجود لجنة تدقيق لدى البنك .	2.20	1.22	9.64	0.000	15	متوسط
11	صعوبة عملية التدقيق ودرجة التعقيدات المصاحبة لها .	4.56	0.69	33.42	0.000	1	عالي

12	مدى الاهتمام الذي يوليه شريك عملية التدقيق.	4.31	0.86	22.36	0.000	2	عالي
13	التخطيط لعملية التدقيق من قبل فريق العمل.	3.81	1.14	10.49	0.000	8	عالي
14	مرونة برنامج التدقيق.	3.63	1.32	7.03	0.000	12	متوسط
15	الأمر التي تم اكتشافها في عملية التدقيق المنجز.	3.65	0.82	11.67	0.000	11	متوسط
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لتقييم العوامل بعملية التدقيق			3.77	0.97			

قيمة (t) الجدولية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ (1.651).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

يوضح الجدول (33) إلى إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بقيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم المخاطر الملازمة في البنوك الأردنية. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (2.20 - 4.56). بمتوسط مقداره (3.77) الذي يشير إلى التقييم المرتفع للعوامل المرتبطة المرتبطة بعملية التدقيق في البنوك الأردنية.

إذ جاءت في المرتبة الأولى الفقرة "صعوبة عملية التدقيق ودرجة التعقيدات المصاحبة لها" بمتوسط حسابي بلغ (4.56) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.77)، وانحراف معياري بلغ (0.69)، فيما حصلت الفقرة "وجود لجنة تدقيق لدى البنك" على المرتبة الخامسة عشر والأخيرة بمتوسط حسابي (2.20) وانحراف معياري (1.22) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.77).

وبشكل عام يتبين مستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم المخاطر الملازمة في البنوك الأردنية مرتفعاً.

3.1 مستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمدقق في تقييم المخاطر الملازمة في البنوك الأردنية :

يشير الجدول رقم (34) للعوامل المرتبطة بالمدقق في تقييم المخاطر الملازمة في البنوك الأردنية .

جدول رقم (34)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة

بالمدقق في تقييم المخاطر الملازمة في البنوك الأردنية

ت	قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمدقق في تقييم المخاطر الملازمة في البنوك الأردنية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى التقييم
1	التأهيل العلمي والمهني لأعضاء فريق التدقيق .	4.19	0.82	21.24	0.000	2	عالي
2	الحصول على شهادة مهنية مثل ACPA، AICPA، JCPA أو غيرها من الشهادات المهنية .	4.11	0.75	21.92	0.000	4	عالي
3	الإلمام الكافي والالتزام بمعايير التدقيق والمحاسبة الدولية .	4.17	0.88	19.55	0.000	3	عالي
4	توافر الخبرة الكافية لدى المدقق في طبيعة عمل البنوك.	4.30	0.69	27.79	0.000	1	عالي
5	توقيت أعمال التدقيق .	3.26	1.07	3.55	0.000	8	متوسط
6	القدرة على التعامل مع الحاسوب.	3.98	0.82	17.49	0.000	5	عالي
7	وجود أسس معينة مكتوبة ومنظمة لكيفية تدقيق العمليات البنكية .	3.41	0.78	7.72	0.000	7	متوسط
8	التعاون مع ادارة البنك بتحديد مستوى الخطر المقبول بالنسبة للعمليات البنكية	2.99	1.29	0.16	0.000	9	متوسط
9	الالتزام بأخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني.	3.60	1.17	7.48	0.000	6	متوسط
10	النزاهة والاسقامة عند قيام المدقق بواجباته ومسئوليته .	2.83	1.24	1.97	0.000	10	متوسط
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لتقييم العوامل المرتبطة بالمدقق	3.68	0.95				

قيمة (t) الجدولية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ (1.651).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

يبين الجدول رقم (34) إلى إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بقيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمدقق في تقييم المخاطر الملازمة في البنوك الأردنية. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (2.83 . 4.30). بمتوسط مقداره (3.68) الذي يشير إلى التقييم المرتفع للعوامل المرتبطة بالمدقق في البنوك الأردنية. إذ جاءت في المرتبة الأولى الفقرة "توافر الخبرة الكافية لدى المدقق في طبيعة عمل البنوك" بمتوسط حسابي بلغ (4.30) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.68)، وانحراف معياري بلغ (0.69)، فيما حصلت الفقرة "النزاهة والاستقامة عند قيام المدقق بواجباته ومسئوليته" على المرتبة العاشرة والأخيرة بمتوسط حسابي (2.83) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.68) وانحراف معياري (1.24). وبشكل عام يتبين مستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمدقق في تقييم المخاطر الملازمة في البنوك الأردنية مرتفعاً.

وبين الجدول رقم (35) العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة بشكل إجمالي ومستوى الالتزام من حيث (العمل ، عملية التدقيق ، المدقق) والالتزام الكلي بالعوامل مجتمعة.

جدول رقم (35)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى الالتزام بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة

ت	العوامل المرتبطة بخطر التدقيق الملازمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية المعيار	مستوى التقييم
1	العوامل المرتبطة بالعميل	3.72	0.97	8.66	0.000	2	مرتفعة
2	العوامل المرتبطة بعملية التدقيق	3.77	0.97	10.21	0.000	1	مرتفعة
3	العوامل المرتبطة بالمدقق	3.68	0.95	7.54	0.000	3	مرتفعة

إذ يوضح الجدول رقم (35) إلى إجمالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عامل من العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.68 - 3.77). بمتوسط مقداره (3.72) الذي يشير إلى مستوى التقييم المرتفع. إذ جاء في المرتبة الأولى تقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق بمتوسط حسابي بلغ (3.77) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.72)، وانحراف معياري بلغ (0.97)، فيما حصلت العوامل المرتبطة بالعميل على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.72) وهو مساوي للمتوسط الحسابي العام البالغ (3.72)، وانحراف معياري بلغ (0.97)،

وجاءت في المرتبة الثالثة والاحيرة العوامل المرتبطة بالمدقق بمتوسط حسابي بلغ (3.68) وانحراف معياري بلغ (0.95) وهو أقل من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.72).

2. مستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية:

للتعرف على مستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية استعان الباحث بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفقرة ومستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة من حيث (العوامل المرتبطة بالعمل ؛ العوامل المرتبطة بعملية التدقيق ؛ العوامل المرتبطة بالمدقق) .

1.2 مستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالعمل في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك الأردنية:

الجدول رقم (36) يبين العوامل المرتبطة بالعمل في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك الأردنية.

جدول رقم (36)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة

بالعمل في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك الأردنية

ت	مستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة من حيث العمل في البنوك الأردنية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى التقييم
1	احتمال الفشل المالي للبنك.	3.53	1.28	6.13	0.000	7	متوسط
2	دافعية الإدارة والنمط الإداري السائد بالبنك	3.76	1.30	8.62	0.000	3	عالي
3	استقامة ونزاهة الادارة.	3.44	1.35	2.56	0.000	8	متوسط
4	عدم الالتزام بالقوانين واللوائح الداخلية للبنك.	3.56	0.86	9.65	0.000	6	متوسط
5	تأثير المعلومات المالية بأخطاء متعمدة أو غير متعمدة.	3.69	0.99	10.13	0.000	5	عالي
6	فهم الادارة لنظام الرقابة الداخلية للبنك.	3.70	0.92	11.12	0.000	4	عالي

7	فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية.	3.83	0.74	16.53	0.000	2	عالي
8	التقنيات التكنولوجية المستخدمة بالنظام المحاسبي للبنك.	3.88	0.91	14.15	0.000	1	عالي
9	عدم اهتمام العاملين في البنك بنظام الرقابة الداخلية.	3.44	1.59	4.07	0.000	8	متوسط
10	متابعة البنك لأنظمة الرقابة وعملية تقييم المخاطر.	2.53	1.36	5.09	0.000	10	متوسط
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لتقييم العوامل المرتبطة بالعمل	3.54	1.13				

قيمة (t) الجدولية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ (1.651).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

يدل الجدول رقم (36) إلى إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بقيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالعمل في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك الأردنية. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (2.53 . 3.88). بمتوسط مقداره (3.54) الذي يشير إلى التقييم المتوسط للعوامل المرتبطة بالعمل في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك الأردنية.

إذ جاءت في المرتبة الأولى الفقرة "التقنيات التكنولوجية المستخدمة بالنظام المحاسبي للبنك" بمتوسط حسابي بلغ (3.88) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.54)، وانحراف معياري بلغ (0.91)، فيما حصلت الفقرة "متابعة البنك لأنظمة الرقابة وعملية تقييم المخاطر" على المرتبة العاشرة والأخيرة بمتوسط حسابي (2.53) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.54) وانحراف معياري (1.36).

وبشكل عام يتبين مستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالعمل في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك الأردنية متوسطاً.

2.2 مستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك الأردنية :

الجدول رقم (37) يوضح العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك الأردنية.

جدول رقم (37)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة

بعملية التدقيق في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك الأردنية

ت	قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك الأردنية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى التقييم
1	تقييم إجراءات وسياسات الرقابة الداخلية للبنك.	4.07	0.91	17.18	0.000	4	عالي
2	قوة اختبارات مدى الالتزام ونتيجة تلك الاختبارات	3.46	1.07	6.30	0.000	9	متوسط
3	توثيق أعمال التدقيق وإوراق العمل وتعبئة نماذج وقوائم معينة	3.33	0.91	5.28	0.000	11	متوسط
4	تقييم فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للبنك	4.38	0.71	28.56	0.000	2	عالي
5	تحديد نوعية أدلة الإثبات الملائمة وتوقيت الحصول عليها	3.96	0.88	16.12	0.000	5	عالي
6	تخطيط وتنفيذ اختبارات الرقابة.	3.52	1.21	6.29	0.000	8	متوسط
7	الاساليب والادوات المستخدمة لتحليل المخاطر البنكية والرقابة على صحة تحليلها	3.60	1.24	7.14	0.000	7	متوسط
8	التلاعب في القوائم المالية بإدخال تحريفات مهمة	3.86	0.72	17.55	0.000	6	عالي
9	تحديد مخاطر التدقيق المحيطة بالبيانات والمعلومات سواء مخاطر ملازمة أو مخاطر رقابية أو مخاطر اكتشاف ونقص الخبرة.	3.26	0.92	4.22	0.000	14	متوسط
10	مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية التي لا يمكن تجنبها	3.27	1.28	3.12	0.000	13	متوسط
11	الاساليب الإحصائية المستخدمة لتنفيذ مهمة التدقيق	4.43	0.84	25.02	0.000	1	عالي

12	التغيرات الحاصلة في فترة التدقيق الحالية.	4.10	0.94	17.15	0.000	3	عالي
13	توفيت ونطاق إجراءات التدقيق الإضافية.	3.36	0.86	2.45	0.000	10	متوسط
14	توفير إعداد كافية من المدققين في فريق عمل التدقيق	2.89	1.12	2.12	0.000	15	متوسط
15	تحديد مستوى المخاطر المقبولة عند بناء خطة التدقيق	3.10	0.65	2.20	0.000	12	متوسط
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لتقييم العوامل بعملية التدقيق			3.64	0.95			

قيمة (t) الجدولية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ (1.651).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

يبين الجدول رقم (37) إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بقيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك الأردنية. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (2.89 - 4.43). بمتوسط مقداره (3.64) الذي يشير إلى التقييم المتوسط للعوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة من حيث عملية التدقيق.

إذ جاءت في المرتبة الأولى الفقرة "الأساليب الإحصائية المستخدمة لتنفيذ مهمة التدقيق" بمتوسط حسابي بلغ (4.43) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.64)، وانحراف معياري بلغ (0.84)، فيما حصلت الفقرة "توفير أعداد كافية من المدققين في فريق عمل التدقيق" على المرتبة الخامسة عشر والأخيرة بمتوسط حسابي (2.89) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.64) وانحراف معياري (1.12). وبشكل عام يتبين مستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك الأردنية متوسطاً.

3.2 مستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمدقق في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك الأردنية :

والجدول رقم (38) يشير للعوامل المرتبطة بالمدقق في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك الأردنية .

جدول رقم (38)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة

بالمدقق في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك الأردنية

ت	قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمدقق في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك الأردنية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى التقييم
1	فحص ودراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلي للبنك.	3.92	0.84	16.12	0.000	5	عالي
2	فحص ودراسة وتقييم النظام المحاسبي للبنك.	3.89	0.98	13.37	0.000	6	عالي
3	الالتزام بالأنظمة والتشريعات القانونية السائدة، وقواعد السلوك المهني.	3.61	1.57	5.68	0.000	8	متوسط
4	الإتصال الجيد والمباشر بين فريق العمل والبنك والالتزام بقواعد السرية الخاصة بالبنك.	4.24	0.83	21.83	0.000	1	عالي
5	الوقت اللازم والمناسب لإنجاز مهمة التدقيق.	4.00	0.93	15.92	0.000	2	عالي
6	عدم قبول أي عملية تدقيق لا يستطيع إتمامها بدرجة مقبولة.	3.94	0.83	16.65	0.000	3	عالي
7	الاتصال بمدقق البنك السابق.	3.44	1.00	6.36	0.000	9	متوسط
8	المنافسة السائدة في سوق مهنة التدقيق.	3.94	0.83	16.62	0.000	3	عالي
9	عدم وضوح بعض القوانين والتشريعات التي تحكم مهنة التدقيق عدم وجود عقوبات رادعة.	3.78	1.11	10.32	0.000	7	عالي
10	تناسب الاعتاب مع الوقت والجهد المبذول حسب تعليمات جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.	2.53	1.42	4.83	0.000	10	متوسط
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لتقييم العوامل المرتبطة بالمدقق	3.73	1.03				

قيمة (t) الجدولية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ (1.651).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

يوصف الجدول رقم (38) إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بقيام مدقي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمدقق في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك الأردنية. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (2.53 . 4.24). بمتوسط مقداره (3.73) الذي يشير إلى التقييم المرتفع للعوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة من حيث المدقق في البنوك الأردنية. إذ جاءت في المرتبة الأولى الفقرة "الإتصال الجيد والمباشر بين فريق العمل والبنك والالتزام بقواعد السرية الخاصة بالبنك" بمتوسط حسابي بلغ (4.24) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.73)، وانحراف معياري بلغ (0.83)، فيما حصلت الفقرة "تناسب الاتعاب مع الوقت والجهد المبذول حسب تعليمات جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين" على المرتبة العاشرة والأخيرة بمتوسط حسابي (2.53) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.73) وانحراف معياري (1.42). وبشكل عام يتبين مستوى قيام مدقي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمدقق في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك الأردنية مرتفعاً.

وبين الجدول رقم (39) العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة بشكل إجمالي ومستوى الالتزام بكل عامل والالتزام الكلي بالعوامل مجتمعة.

جدول رقم (39)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى الالتزام بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة

ت	العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية المعيار	مستوى التقييم
1	العوامل المرتبطة بالعميل	3.54	1.13	6.16	0.000	3	متوسطة
2	العوامل المرتبطة بعملية التدقيق	3.64	0.95	7.19	0.000	2	متوسطة
3	العوامل المرتبطة بالمدقق	3.73	1.03	9.87	0.000	1	مرتفعة

يوضح الجدول رقم (39) إلى إجمالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عامل من العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.54 . 3.73). بمتوسط مقداره (3.64) الذي يشير إلى مستوى التقييم المتوسط. إذ جاء في المرتبة الأولى تقييم العوامل المرتبطة بالمدقق بمتوسط حسابي بلغ (3.73) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.64)، وانحراف

معياري بلغ (1.03)، فيما حصلت العوامل المرتبطة بعملية التدقيق على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.64) وهو مساوي للمتوسط الحسابي العام البالغ (3.64)، وانحراف معياري بلغ (0.95)، وجاءت في المرتبة الثالثة والاحيرة العوامل المرتبطة بالعميل بمتوسط حسابي بلغ (3.54) وهو أقل من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.64)، وانحراف معياري بلغ (1.13).

3. مستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية:

للتعرف على مستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية استعان الباحث بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفقرة ومستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف من حيث (العوامل المرتبطة بالعميل ؛ العوامل المرتبطة بعملية التدقيق ؛ العوامل المرتبطة بالمدقق).

1.3 مستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالعميل في تقييم مخاطر الاكتشاف في البنوك الأردنية :

الجدول أدناه يبين العوامل المرتبطة بالمدقق في تقييم مخاطر الاكتشاف في البنوك الأردنية.

جدول رقم (40)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة

بالعميل في تقييم مخاطر الاكتشاف في البنوك الأردنية

ت	قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالعميل في تقييم مخاطر الاكتشاف في البنوك الأردنية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى التقييم
1	ضعف بيئة الرقابة في البنك.	3.38	1.39	4.07	0.000	7	متوسط
2	ضعف فلسفة الإدارة والنمط الإداري السائد بالبنك.	4.06	0.97	15.99	0.000	1	عالي
3	فهم المخاطر المتعلقة بحسابات البنك .	3.85	0.99	12.60	0.000	3	عالي
4	حجم البنك وعدد الفروع وتعقيد العمليات البنكية .	3.32	0.68	6.92	0.000	8	متوسط

5	نزاهة وتأهيل إدارة وموظفي البنك .	3.57	1.06	7.87	0.000	6	متوسط
6	الكفاءة والقيم الأخلاقية لإدارة وموظفي البنك.	3.84	1.03	11.98	0.000	4	عالي
7	المستخدمين الخارجيين بالبنك.	3.58	0.64	13.24	0.000	5	متوسط
8	فعالية النظام المحاسبي المستخدم بالبنك.	3.87	0.97	13.25	0.000	2	عالي
9	التطورات التكنولوجية للعمليات البنكية.	3.30	1.66	2.66	0.000	9	متوسط
10	إرتفاع درجة المنافسة بين البنوك.	1.74	0.64	-29.01	0.000	10	منخفض
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لتقييم العوامل المرتبطة بالعمل				1.00	3.45		

قيمة (t) الجدولية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ (1.651).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

يوضح الجدول رقم (40) إلى إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بقيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف من حيث العمل في البنوك الأردنية. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (1.74 . 4.06). بمتوسط مقداره (3.45) الذي يشير إلى التقييم المتوسط للعوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف من حيث العمل في البنوك الأردنية.

إذ جاءت في المرتبة الأولى الفقرة "ضعف فلسفة الإدارة والنمط الإداري السائد بالبنك" بمتوسط حسابي بلغ (4.06) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.45)، وانحراف معياري بلغ (0.97)، فيما حصلت الفقرة "إرتفاع درجة المنافسة بين البنوك" على المرتبة العاشرة والأخيرة بمتوسط حسابي (1.74) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.45) وانحراف معياري (0.64).

وبشكل عام، يتبين مستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالعمل في تقييم مخاطر الاكتشاف في البنوك الأردنية متوسطاً.

2.3 مستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم مخاطر الاكتشاف في البنوك الأردنية :

الجدول رقم (41) يشير للعوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم مخاطر الاكتشاف في البنوك الأردنية.

جدول رقم (41)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة

بعملية التدقيق في تقييم مخاطر الاكتشاف في البنوك الأردنية

ت	قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم مخاطر الاكتشاف في البنوك الأردنية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى التقييم
1	عدم كفاية إجراءات التدقيق الأساسية .	3.99	1.04	13.96	0.000	6	عالي
2	نتائج عمليات التدقيق السابقة والعمليات البنكية غير الروتينية.	3.71	1.06	9.91	0.000	9	عالي
3	البيانات الخاطئة أثناء الاختبارات الأساسية أو الإجراءات الأخرى.	3.46	0.67	10.20	0.000	10	متوسط
4	حجم الاختبارات الأساسية والاختبارات الجوهرية.	4.36	0.73	27.19	0.000	2	عالي
5	تخطيط وتوقيت مراحل عملية التدقيق.	3.87	0.85	15.10	0.000	8	عالي
6	استخدام الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط.	3.88	1.27	10.14	0.000	7	عالي
7	صعوبات و تعقيد عملية التدقيق.	4.13	0.93	17.79	0.000	5	عالي
8	حجم العينة.	4.17	0.58	29.61	0.000	4	عالي
9	دقة التقديرات المحاسبية.	2.96	0.81	2.68	0.000	12	متوسط
10	وجود معاملات مع اطراف ذات العلاقة.	2.95	1.28	2.58	0.000	13	متوسط
11	إستخدام وسائل تقنية وأساليب حديثة في تنفيذ أعمال التدقيق.	4.43	0.71	29.46	0.000	1	عالي

12	إستخدام أساليب إحصائية عند تنفيذ مهمة التدقيق.	4.20	0.95	18.67	0.000	3	عالي
13	توقيت الإجراءات الجوهرية.	2.76	0.55	6.31	0.000	14	متوسط
14	إستراتيجية التدقيق المستخدمة.	2.54	1.15	5.84	0.000	15	متوسط
15	السياسات والإجراءات المعمول بها داخل مكتب التدقيق.	3.19	0.55	4.97	0.000	11	متوسط
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لتقييم العوامل بعملية التدقيق			3.64	0.88			

قيمة (t) الجدولية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ (1.651).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

يبين الجدول رقم (41) إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بقيام مدقي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم مخاطر الاكتشاف في البنوك الأردنية. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (2.54 . 4.43). بمتوسط مقداره (3.64) الذي يشير إلى التقييم المتوسط للعوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف من حيث عملية التدقيق في البنوك الأردنية.

إذ جاءت في المرتبة الأولى الفقرة "إستخدام وسائل تقنية وأساليب حديثة في تنفيذ أعمال التدقيق" بمتوسط حسابي بلغ (4.43) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.64)، وانحراف معياري بلغ (0.71)، فيما حصلت الفقرة "إستراتيجية التدقيق المستخدمة" على المرتبة الخامسة عشر والأخيرة بمتوسط حسابي (2.54) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.64) وانحراف معياري (1.15).

وبشكل عام يتبين مستوى قيام مدقي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم مخاطر الاكتشاف في البنوك الأردنية متوسطاً.

3.3 مستوى قيام مدقي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمدقق في تقييم مخاطر الاكتشاف في البنوك الأردنية :

والجدول رقم (42) يبين العوامل المرتبطة بالمدقق في تقييم مخاطر الاكتشاف في البنوك الأردنية:

جدول رقم (42)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة

بالمدقق في تقييم مخاطر الاكتشاف في البنوك الأردنية

ت	قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمدقق في تقييم مخاطر الاكتشاف في البنوك الأردنية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى التقييم
1	الزيارات المتكررة للبنك.	3.88	0.89	14.61	0.000	5	عالي
2	الالتزام بإتمام عملية التدقيق وتقديم التقرير حسب الوقت المحدد.	4.07	0.81	19.51	0.000	2	عالي
3	الإلتصال مع المدقق السابق قبل قبول المهمة.	4.50	0.89	24.79	0.000	1	عالي
4	عدم دفع عمولات او قبول هدايا، أو مزاوله أعمال اخرى تتعارض مع مهمة تدقيق البنك.	4.06	0.78	19.85	0.000	3	عالي
5	تحديد إجراءات وتعليمات لتنفيذ خطوات التدقيق المحددة وفقاً لبرنامج التدقيق المحدد.	3.84	0.94	13.12	0.000	6	عالي
6	الإلمام بمواضيع الاقتصاد والضرائب والمالية والقانون.	3.63	0.65	14.27	0.000	7	متوسط
7	التدريب والتأهيل المستمر والمشاركة في المحاضرات والندوات المهنية المتخصصة.	2.96	0.81	2.68	0.000	9	متوسط
8	القدرة على تخطيط كل مراحل التدقيق.	3.92	0.84	16.00	0.000	4	عالي
9	الإشراف المتصل بالتوجيه والمتابعة والمسؤوليات (القانونية، المدنية، التأديبية).	3.46	1.18	5.78	0.000	8	متوسط
10	القدرة على استخدام الحاسوب والأنظمة المحاسبية المتطورة	1.73	0.92	- 20.24	0.000	10	منخفض
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لتقييم العوامل المرتبطة بالمدقق			3.61	0.87			

قيمة (t) الجدولية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ (1.651).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

يشير الجدول رقم (42) إلى إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بقيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمدقق في تقييم مخاطر الاكتشاف في البنوك الأردنية. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (1.73 - 4.50). بمتوسط مقداره (3.61) الذي يشير إلى التقييم المرتفع للعوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف من حيث المدقق في البنوك الأردنية. إذ جاءت في المرتبة الأولى الفقرة "الإتصال مع المدقق السابق قبل قبول المهمة" بمتوسط حسابي بلغ (4.50) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.61)، وانحراف معياري بلغ (0.89)، فيما حصلت الفقرة "القدرة على استخدام الحاسوب والأنظمة المحاسبية المتطورة" على المرتبة العاشرة والأخيرة بمتوسط حسابي (1.73) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.61) وانحراف معياري (0.92). وبشكل عام يتبين مستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمدقق في تقييم مخاطر الاكتشاف في البنوك الأردنية متوسطاً.

وبين الجدول (43) العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف بشكل إجمالي ومستوى الالتزام بكل عامل والالتزام الكلي بالعوامل مجتمعة.

جدول (43)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى الالتزام بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف

ت	العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية المعيار	مستوى التقييم
1	العوامل المرتبطة بالعميل	3.45	1.00	4.23	0.000	3	متوسطة
2	العوامل بعملية التدقيق	3.64	0.88	8.67	0.000	1	متوسطة
3	العوامل المرتبطة بالمدقق	3.61	0.87	8.54	0.000	2	متوسطة

يبين الجدول رقم (43) إلى إجمالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عامل من العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.45 - 3.64). بمتوسط مقداره (3.57) الذي يشير إلى مستوى التقييم المتوسط.

إذ جاء في المرتبة الأولى تقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق بمتوسط حسابي بلغ (3.64) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.57)، وانحراف معياري بلغ (0.88)، فيما حصلت العوامل المرتبطة بالمدقق على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.61) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.57)، وانحراف معياري بلغ (0.87)، وجاءت في المرتبة الثالثة والاختيرة العوامل المرتبطة بالعميل بمتوسط حسابي بلغ (3.45) وهو أقل من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.57)، وانحراف معياري بلغ (1.00).

4-2-5-1-3 مستوى توفر الخصائص المتعلقة بمكتب التدقيق في تقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية :

يبين الجدول التالي مستوى توفر الخصائص المتعلقة بمكتب التدقيق في تقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية .

جدول رقم (44)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى توفر الخصائص المتعلقة بمكتب التدقيق في تقييم خطر

التدقيق

ت	توفر الخصائص المتعلقة بمكتب التدقيق في تقييم خطر التدقيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى التوفر
1	تؤثر السمعة الحسنة والشهرة لمكتب التدقيق في تقييم خطر التدقيق.	4.67	0.65	37.86	0.000	1	عالي
2	يوجد دور للتأهيل العلمي والمهني لأعضاء مكتب التدقيق في تقييم خطر التدقيق.	4.34	0.79	25.12	0.000	5	عالي
3	اجراء دورات تدريبية للعاملين بمكتب التدقيق حول المخاطر المختلفة المتعلقة بالتعاملات البنكية.	4.55	0.79	28.93	0.000	2	عالي
4	قيام مكتب التدقيق بوضع سياسات وإجراءات توفر تأكيدا مناسباً عن توافر التأهيل المناسب لكل مدقق لأداء العمل بفاعلية.	4.34	0.80	24.52	0.000	5	عالي

5	حجم أتعاب التدقيق.	3.94	0.82	16.88	0.000	9	عالي
6	وجود سياسات مكتوبة حول الاستمرار أو قبول العملاء الجدد.	4.40	0.69	29.58	0.000	4	عالي
7	حرص مكتب التدقيق على مراعاة معايير رقابة الجودة.	4.16	0.62	27.43	0.000	8	عالي
8	درجة المنافسة بين مكاتب التدقيق وخاصة في قطاع البنوك.	3.93	0.80	17.07	0.000	10	عالي
9	اختيار مكتب التدقيق للمدققين من اصحاب الخبرة وحملة الشهادات المهنية العليا مثل CIA، CPA، JCPA.	4.42	0.66	31.40	0.000	3	عالي
10	ربط مكتب التدقيق الحوافز والترقيات للعاملين فيه بمدى حرصهم على تطوير وتنمية معارفهم وقدراتهم المهنية	2.75	0.89	4.13	0.000	14	متوسط
11	قيام مكتب التدقيق بتوجيه ومراقبة موظفيه باستمرار.	4.22	0.89	20.24	0.000	7	عالي
12	يتم عقد اجتماعات في المراحل المختلفة لعملية التدقيق.	3.71	0.60	17.60	0.000	11	عالي
13	اتفاق مكتب التدقيق مع المدققين على توقيت أعمال التدقيق.	2.34	1.13	8.52-	0.000	15	متوسط
14	إرتباط مكتب التدقيق مع أحد مكاتب وشركات التدقيق العالمية.	3.71	1.17	8.99	0.000	11	عالي
15	حجم مكتب التدقيق والهيكل التنظيمي ومستوى تجهيزاته.	3.66	0.66	14.69	0.000	13	متوسط
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لتوفر الخصائص المتعلقة بمكتب التدقيق في تقييم خطر التدقيق			3.94	0.80			

قيمة (t) الجدولية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ (1.651).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

يمثل الجدول رقم (44) إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بتوفر الخصائص المتعلقة بمكتب التدقيق في تقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (2.34 - 4.67). بمتوسط مقداره (3.94) الذي يشير إلى التوفر المرتفع للخصائص المتعلقة بمكتب التدقيق في تقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية.

إذ جاءت في المرتبة الأولى الفقرة "تؤثر السمعة الحسنة والشهرة لمكتب التدقيق في تقييم خطر التدقيق" بمتوسط حسابي بلغ (4.67) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.94)، وانحراف معياري بلغ (0.65)، فيما حصلت الفقرة "اتفاق مكتب التدقيق مع المدققين على توقيت أعمال التدقيق" على المرتبة

الخامسة عشر والأخيرة بمتوسط حسابي (2.34) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.94) وانحراف معياري (1.13).

وبشكل عام يتبين مستوى توفر الخصائص المتعلقة بمكتب التدقيق في تقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية مرتفعاً.

4-2-6 اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى :

" يلتزم مدققو الحسابات الخارجيين بتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة بتقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية " .

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام T لعينة واحدة للتحقق من إلتزام مدقي الحسابات الخارجيين بتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة بتقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية، وكما هو موضح في الجدول رقم (45) :

جدول رقم (45)

نتائج اختبار T للتحقق من إلتزام مدقي الحسابات الخارجيين بتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة بتقييم خطر التدقيق

لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
إلتزام مدققو الحسابات الخارجيين بتطبيق المعايير الدولية	1.11	0.02	1213.472	1.651	215	0.000

يوضح الجدول رقم (45) نتيجة إلتزام مدقي الحسابات الخارجيين بتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة بتقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن مدقي الحسابات الخارجيين يلتزمون بتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة بتقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (1213.472) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.651). وعليه تقبل الفرضية الأولى التي تنص على:

يلتزم مدققو الحسابات الخارجيين بتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة بتقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية.

ولمزيد من التحليل حول اختبار تطبيق كل معيار من المعايير الدولية ذات الصلة بتقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية، تم عرض الجدول التالي:

جدول رقم (46)

نتائج اختبار T للتحقق من إلتزام مدققي الحسابات الخارجيين بتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة بتقييم خطر التدقيق

لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
إلتزام مدققو الحسابات الخارجيين بتطبيق المعيار الدولي IAS315	1.11	0.04	670.732	1.651	215	0.000
إلتزام مدققو الحسابات الخارجيين بتطبيق المعيار الدولي IAS240	1.12	0.04	725.285	1.651	215	0.000
إلتزام مدققو الحسابات الخارجيين بتطبيق المعيار الدولي IAS300	1.14	0.09	298.518	1.651	215	0.000
إلتزام مدققو الحسابات الخارجيين بتطبيق المعيار الدولي IAS330	1.09	0.03	945.184	1.651	215	0.000
إلتزام مدققو الحسابات الخارجيين بتطبيق المعايير الدولية	1.11	0.02	1213.472	1.651	215	0.000

يوضح الجدول رقم (46) نتيجة إلتزام مدققي الحسابات الخارجيين بتطبيق معايير التدقيق الدولية ذات الصلة بتقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن مدققي الحسابات الخارجيين يلتزمون بتطبيق المعيار الدولي IAS315 ، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (670.732) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.651). ويلتزمون بتطبيق المعيار الدولي

IAS240 إذ بلغت قيمة T المحسوبة (725.285) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.651). و يلتزمون بتطبيق المعيار الدولي IAS300 إذ بلغت قيمة T المحسوبة (298.518) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.651). و يلتزمون بتطبيق المعيار الدولي IAS330 إذ بلغت قيمة T المحسوبة (945.184) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.651).

الفرضية الثانية :

"يقوم مدققو الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية."

لاختبار هذه الفرضية تم تجزئتها إلى ثلاثة فرضيات فرعية، وكما يلي:

1. الفرضية الفرعية الأولى :

"يقوم مدققو الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة (بالعمل ؛ وعملية التدقيق ؛ والمدقق) بالمخاطر الملازمة لأغراض تخطيط عملية التدقيق."

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة لأغراض تخطيط عملية التدقيق.

جدول رقم (47)

نتائج اختبار T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة لأغراض تخطيط

عملية التدقيق

Sig*	DF	T الجدولية	T المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البيان
مستوى الدلالة	درجات الحرية					
0.000	215	1.651	25.393	0.281	3.486	قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة

يوضح الجدول رقم (47) نتيجة قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة لأغراض تخطيط عملية التدقيق. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن مدققي الحسابات الخارجيين يقومون بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة لأغراض تخطيط عملية التدقيق، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (25.393) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.651). وعليه تقبل الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على:

يقوم مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة لأغراض تخطيط عملية التدقيق. وللتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم كل عامل من العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة (العوامل المرتبطة بالعمل ؛ وعملية التدقيق ؛ والمدقق) لأغراض تخطيط عملية التدقيق، تم تجزئة الفرضية الفرعية الأولى كما يلي:

■ حسب العوامل المرتبطة بالعمل :

"يقوم مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة حسب العمل لأغراض تخطيط عملية التدقيق".

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالعمل لأغراض تخطيط عملية التدقيق، وكما هو موضح في الجدول رقم (48).

جدول رقم (48)

نتائج اختبار T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة حسب العمل

لأغراض تخطيط عملية التدقيق

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة حسب العمل لأغراض تخطيط عملية التدقيق	3.72	0.97	8.66	1.651	215	0.000

يوضح الجدول رقم (48) نتيجة قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة حسب العمل لأغراض تخطيط عملية التدقيق. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن مدققي الحسابات الخارجيين يقومون بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة حسب العمل لأغراض تخطيط عملية التدقيق ، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (8.66) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.651). وعليه تقبل الفرضية الفرعية الأولى حسب العمل التي تنص على:

يقوم مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة حسب العمل لأغراض تخطيط عملية التدقيق .

■ حسب العوامل المرتبطة بعملية التدقيق :

"يقوم مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة حسب عملية التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق".

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة حسب عملية التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق، وكما هو موضح في الجدول رقم (49).

جدول رقم (49)

نتائج اختبار T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة حسب عملية

التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة حسب عملية التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق	3.77	0.97	10.21	1.651	215	0.000

يوضح الجدول رقم (49) نتيجة قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة حسب عملية التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن مدققي الحسابات الخارجيين يقومون بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة حسب عملية التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (10.21) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.651). وعليه تقبل الفرضية الفرعية الأولى حسب عملية التدقيق التي تنص على: يقوم مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة حسب عملية التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق.

■ حسب العوامل المرتبطة بالمدقق :

"يقوم مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة حسب المدقق لأغراض تخطيط عملية التدقيق."

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة حسب المدقق لأغراض تخطيط عملية التدقيق، وكما هو موضح في الجدول رقم (50).

جدول رقم (50)

نتائج اختبار T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة حسب المدقق

لأغراض تخطيط عملية التدقيق

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة حسب المدقق لأغراض تخطيط عملية التدقيق	3.68	0.95	7.54	1.651	215	0.000

يوضح الجدول رقم (50) نتيجة قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة حسب المدقق لأغراض تخطيط عملية التدقيق. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن مدققي الحسابات الخارجيين يقومون بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة حسب المدقق لأغراض تخطيط عملية التدقيق، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (7.54) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.651). وعليه تقبل الفرضية الفرعية الأولى حسب المدقق التي تنص على: يقوم مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة حسب المدقق لأغراض تخطيط عملية التدقيق .

2. الفرضية الفرعية الثانية :

"يقوم مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة (العوامل المرتبطة بالعمل ؛ وعملية التدقيق ، والمدقق) بمخاطر الرقابة لأغراض تخطيط عملية التدقيق".

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة لأغراض تخطيط عملية التدقيق، وكما هو موضح في الجدول رقم (51).

جدول رقم (51)

نتائج اختبار T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة لأغراض تخطيط عملية

التدقيق

Sig*	DF	T الجدولية	T المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البيان
مستوى الدلالة	درجات الحرية					
0.000	215	1.651	42.980	0.263	3.771	قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة

يوضح الجدول رقم (51) نتيجة قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة لأغراض تخطيط عملية التدقيق. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن مدققي الحسابات الخارجيين يقومون بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة لأغراض تخطيط عملية التدقيق، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (42.980) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.651). وعليه تقبل الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على:

يقوم مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة لأغراض تخطيط عملية التدقيق. وللتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم كل عامل من العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة (العوامل المرتبطة بالعمل ؛ وعملية التدقيق ؛ والمدقق) لأغراض تخطيط عملية التدقيق تم تجزئية الفرضية الفرعية الثانية كما يلي:

■ حسب العوامل المرتبطة بالعمل :

"يقوم مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة حسب العمل لأغراض تخطيط عملية التدقيق".

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة حسب العمل لأغراض تخطيط عملية التدقيق، وكما هو موضح في الجدول رقم (52).

جدول رقم (52)

نتائج اختبار T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة حسب العمل لأغراض

تخطيط عملية التدقيق

Sig*	DF	T الجدولية	T	الانحراف	المتوسط	البيان
مستوى الدلالة	درجات الحرية		المحسوبة	المعياري	الحسابي	
0.000	215	1.651	6.16	1.13	3.54	قيام مدققو الحسابات الخارجيين بتقييم بمخاطر الرقابة حسب العمل لأغراض تخطيط عملية التدقيق

يوضح الجدول رقم (52) نتيجة قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة حسب العمل لأغراض تخطيط عملية التدقيق. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن مدققي الحسابات الخارجيين يقومون بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة حسب العمل لأغراض تخطيط عملية التدقيق، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (6.16) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.651). وعليه تقبل الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بالعمل التي تنص على:

يقوم مدققو الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة حسب العمل لأغراض تخطيط عملية التدقيق.

■ حسب العوامل المرتبطة بعملية التدقيق :

"يقوم مدققو الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة حسب عملية التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق."

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام T لعينة واحدة للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة حسب عملية التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق، وكما بالجدول التالي:

جدول رقم (53)

نتائج اختبار T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة حسب عملية التدقيق

لأغراض تخطيط عملية التدقيق

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم مخاطر الرقابة حسب عملية التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق	3.64	0.95	7.19	1.651	215	0.000

يوضح الجدول رقم (53) نتيجة قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة حسب عملية التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن مدققي الحسابات الخارجيين يقومون بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة حسب عملية التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (7.19) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.651). وعليه تقبل الفرضية الفرعية الثانية والمتعلقة بعملية التدقيق التي تنص على:

يقوم مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة حسب عملية التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق .

■ حسب العوامل المرتبطة بالمدقق :

"يقوم مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة حسب المدقق لأغراض تخطيط عملية التدقيق. "

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة حسب المدقق لأغراض تخطيط عملية التدقيق، وكما هو موضح في الجدول (54):

جدول رقم (54)

نتائج اختبار T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة حسب المدقق لأغراض

تخطيط عملية التدقيق

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
قيام مدققو الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة حسب المدقق لأغراض تخطيط عملية التدقيق	3.73	1.03	9.87	1.651	215	0.000

يوضح الجدول رقم (54) نتيجة قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة حسب المدقق لأغراض تخطيط عملية التدقيق. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن مدققي الحسابات الخارجيين يقومون بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة حسب المدقق لأغراض تخطيط عملية التدقيق، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (9.87) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.651). وعليه تقبل الفرضية الفرعية الثانية والمتعلقة بالمدقق التي تنص على: يقوم مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة حسب المدقق لأغراض تخطيط عملية التدقيق .

3. الفرضية الفرعية الثالثة :

"يقوم مدققو الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة (العوامل المرتبطة بالعميل ؛ وعملية التدقيق ، والمدقق) بمخاطر الاكتشاف لأغراض تخطيط عملية التدقيق".

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف لأغراض تخطيط عملية التدقيق.

جدول رقم (55)

نتائج اختبار T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف لأغراض تخطيط

عملية التدقيق

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف	3.682	0.238	42.085	1.651	215	0.000

يوضح الجدول رقم (55) نتيجة قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف لأغراض تخطيط عملية التدقيق. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن مدققي الحسابات الخارجيين يقومون بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف لأغراض تخطيط عملية التدقيق، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (42.085) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.651). وعليه تقبل الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على:

يقوم مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف لأغراض تخطيط عملية التدقيق. وللتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم كل عامل من العوامل المرتبطة بالمخاطر الرقابة (العوامل المرتبطة بالعمل ؛ وعملية التدقيق ؛ والمدقق) لأغراض تخطيط عملية التدقيق تم تجزئية الفرضية الفرعية الثالثة وكما يلي:

■ حسب العوامل المرتبطة بالعمل :

"يقوم مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف حسب العمل لأغراض تخطيط عملية التدقيق."

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف حسب العمل لأغراض تخطيط عملية التدقيق، وكما هو موضح بالجدول رقم (56) :

جدول رقم (56)

نتائج اختبار T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف حسب العمل

لأغراض تخطيط عملية التدقيق

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
قيام مدققو الحسابات الخارجيين بتقييم مخاطر الاكتشاف حسب العمل لأغراض تخطيط عملية التدقيق	3.45	1.00	4.23	1.651	215	0.000

يوضح الجدول رقم (56) نتيجة قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف حسب العمل لأغراض تخطيط عملية التدقيق. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن مدققي الحسابات الخارجيين يقومون بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف حسب العمل لأغراض تخطيط عملية التدقيق، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (4.23) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.651). وعليه تقبل الفرضية الفرعية الثالثة والمتعلقة بالعمل التي تنص على:

يقوم مدققو الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف حسب العمل لأغراض تخطيط عملية التدقيق .

■ حسب العوامل المرتبطة بعملية التدقيق :

"يقوم مدققو الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف حسب عملية التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق".

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف حسب عملية التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق، وكما هو موضح في الجدول رقم (57):

جدول رقم (57)

نتائج اختبار T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف حسب عملية

التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم مخاطر الاكتشاف حسب عملية التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق	3.64	0.88	8.67	1.651	215	0.000

يوضح الجدول رقم (57) نتيجة قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف حسب عملية التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن مدققي الحسابات الخارجيين يقومون بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف حسب عملية التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (8.67) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.651). وعليه تقبل الفرضية الفرعية الثالثة المتعلقة بعملية التدقيق التي تنص على: يقوم مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف حسب عملية التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق .

■ حسب العوامل المرتبطة بالمدقق :

"يقوم مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف حسب المدقق لأغراض تخطيط عملية التدقيق. "

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف حسب المدقق لأغراض تخطيط عملية التدقيق، وكما بالجدول التالي:

جدول رقم (58)

نتائج اختبار T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف حسب المدقق

لأغراض تخطيط عملية التدقيق

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف حسب المدقق لأغراض تخطيط عملية التدقيق	3.61	0.87	8.54	1.651	215	0.000

يوضح الجدول رقم (58) نتيجة قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف حسب المدقق لأغراض تخطيط عملية التدقيق. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن مدققي الحسابات الخارجيين يقومون بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف حسب المدقق لأغراض تخطيط عملية التدقيق، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (8.54) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.651). وعليه تقبل الفرضية الفرعية الثالثة المتعلقة بالمدقق التي تنص على:

يقوم مدققو الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف حسب المدقق لأغراض تخطيط عملية التدقيق.

وبناء على ما تقدم من نتائج اختبار الفرضيات الفرعية الثلاثة والمنبثقة عن الفرضية الرئيسية التي تنص على :

"يقوم مدققو الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية."

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية.

جدول رقم (59)

نتائج اختبار T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية

التدقيق في البنوك الأردنية

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
قيام مدققو الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية	3.646	0.281	25.393	1.651	215	0.000

يوضح الجدول رقم (59) نتيجة قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن مدققي الحسابات الخارجيين يقومون بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة لأغراض تخطيط عملية التدقيق، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (25.393) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.651). وعليه تقبل الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على:

"يقوم مدققو الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية."

الفرضية الثالثة :

"تؤثر الخصائص المتعلقة بمكتب التدقيق في تقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية."

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط للتحقق من أثر خصائص مكتب التدقيق في تقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية، وكما هو موضح بالجدول رقم (60):

جدول رقم (60)

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لأثر خصائص مكتب التدقيق في تقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق

في البنوك الأردنية

المتغير التابع	(R)	(R ²)	F	DF	Sig*	β	T	Sig**
الارتباط	معامل	معامل	المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	معامل الانحدار	المحسوبة	مستوى الدلالة
تقييم خطر التدقيق	0.494	0.244	84.140	1	0.000	0.514	9.173	0.000
				214				
				214				

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يوضح الجدول رقم (60) تأثير خصائص مكتب التدقيق في تقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لخصائص مكتب التدقيق في تقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.494) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.244)، أي أن ما قيمته (0.244) من التغيرات في تقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية ناتج عن التغير في مستوى الاهتمام بخصائص مكتب التدقيق، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.514) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الاهتمام بخصائص مكتب التدقيق يؤدي إلى زيادة في تقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية بقيمة (0.514). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة التي بلغت (84.140) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية الرابعة، التي تنص على:

"تؤثر الخصائص المتعلقة بمكتب التدقيق في تقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية".

اختبار الفرضيات باستخدام تحليل الانحدار المتعدد مع اختبار F باستخدام جدول تحليل التباين ANOVA:

ولأغراض هذه الدراسة، قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار المتعدد مع اختبار F باستخدام تحليل التباين ANOVA للتعرف على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير المتغيرات .

1. " لا تؤثر العوامل المرتبطة بعملية التدقيق (العوامل المرتبطة بالعميل ، وعملية التدقيق ، والمدقق) على تقييم خطر التدقيق الملازم" .

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد للتحقق من أثر العوامل المرتبطة بعملية التدقيق (العوامل المرتبطة بالعميل ، وعملية التدقيق ، والمدقق) على تقييم خطر التدقيق الملازم، وكما هو موضح بالجدول رقم (61):

جدول رقم (61)

نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لتأثير العوامل المرتبطة بعملية التدقيق (العوامل المرتبطة بالعميل ، العوامل المرتبطة بعملية التدقيق ، والمدقق) على تقييم خطر التدقيق الملازم

المتغير التابع	(R)	(R ²) معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة	β معامل الانحدار	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
تقييم خطر التدقيق الملازم	0.724	0.524	21.669	بين 3	0.000	العوامل المرتبطة بالعميل	4.276	0.000
				البواقي		العوامل المرتبطة بعملية التدقيق	2.032	0.037
				المجموع		العوامل المرتبطة بالمدقق	2.374	0.019

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يوضح الجدول رقم (61) أثر العوامل المرتبطة بعملية التدقيق (العوامل المرتبطة بالعميل ، العوامل المرتبطة بعملية التدقيق ، والمدقق) على تقييم خطر التدقيق الملازم. إذ أظهرت نتائج التحليل

الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للعوامل المرتبطة بعملية التدقيق (العوامل المرتبطة بالعميل ، وعملية التدقيق ، والمدقق) على تقييم خطر التدقيق الملازم، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.724) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.524)، أي أن ما قيمته (0.524) من التغيرات في تقييم خطر التدقيق الملازم ناتج عن التغير في مستوى الإهتمام بالعوامل المرتبطة بعملية التدقيق (العوامل المرتبطة بالعميل ، وعملية التدقيق ، والمدقق)، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.343) للعوامل المرتبطة بالعميل ، (0.226) للعوامل المرتبطة بعملية التدقيق ، (0.273) للعوامل المرتبطة بالمدقق. وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الإهتمام بالعوامل المرتبطة بعملية التدقيق (العوامل المرتبطة بالعميل ، وعملية التدقيق ، والمدقق) يؤدي إلى زيادة في تقييم خطر التدقيق الملازم بقيمة (0.343) للعوامل المرتبطة بالعميل ، (0.226) للعوامل المرتبطة بعملية التدقيق ، (0.273) للعوامل المرتبطة بالمدقق. ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (21.669) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الرئيسة الأولى ، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفريّة)، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

" تؤثر العوامل المرتبطة بعملية التدقيق (العوامل المرتبطة بالعميل ، وعملية التدقيق ، والمدقق) على تقييم خطر التدقيق الملازم ".

2. " لا تؤثر العوامل المرتبطة بعملية التدقيق (العوامل المرتبطة بالعميل ، وعملية التدقيق ، والمدقق) على تقييم خطر التدقيق الرقابة .

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد للتحقق من أثر العوامل المرتبطة بعملية التدقيق (العوامل المرتبطة بالعميل ، وعملية التدقيق ، والمدقق) على تقييم خطر التدقيق الرقابة، وكما هو موضح بالجدول رقم (62):

جدول رقم (62)

نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لتأثير العوامل المرتبطة بعملية التدقيق (بالعمل ، عملية التدقيق ، المدقق) على تقييم خطر التدقيق الرقابة

المتغير التابع	(R)	(R ²)	F	DF	Sig*	β	T	Sig*
الارتباط	معامل	المحسوبة	درجات الحرية	مستوى	الدلالة	معامل الانحدار	المحسوبة	مستوى
تقييم خطر التدقيق الرقابة	0.512	0.262	18.290	بين المجاميع	0.000	العوامل المرتبطة بالعمل	4.434	0.000
				البواقي		العوامل المرتبطة بعملية التدقيق	5.089	0.000
				المجموع		العوامل المرتبطة بالمدقق	4.537	0.000

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

يوضح الجدول رقم (62) أثر العوامل المرتبطة بعملية التدقيق (العوامل المرتبطة بالعمل ، وعملية التدقيق ، والمدقق) على تقييم خطر التدقيق الرقابة. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للعوامل المرتبطة بعملية التدقيق (العوامل المرتبطة بالعمل ، وعملية التدقيق ، والمدقق) على تقييم خطر التدقيق الرقابة، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.512) عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$. أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.262)، أي أن ما قيمته (0.262) من التغيرات في تقييم خطر التدقيق الرقابة ناتج عن التغير في مستوى الإهتمام بالعوامل المرتبطة بعملية التدقيق (العوامل المرتبطة بالعمل ، وعملية التدقيق ، والمدقق)،

كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.249) للعوامل المرتبطة بالعمل ، (0.513) للعوامل المرتبطة بعملية التدقيق ، (0.295) للعوامل المرتبطة بالمدقق. وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الإهتمام بالعوامل المرتبطة بعملية التدقيق (العوامل المرتبطة بالعمل ، وعملية التدقيق ، والمدقق) يؤدي إلى زيادة في تقييم خطر التدقيق الرقابة بقيمة (0.249) للعوامل المرتبطة بالعمل ، (0.513) للعوامل المرتبطة بعملية التدقيق ، (0.295) للعوامل المرتبطة بالمدقق. ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (18.290) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الرئيسة الثانية، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفريّة)، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

" تؤثر العوامل المرتبطة بعملية التدقيق (العوامل المرتبطة بالعمل ، وعملية التدقيق ، والمدقق) على تقييم خطر التدقيق الرقابة ".

3. لا تؤثر العوامل المرتبطة بعملية التدقيق (العوامل المرتبطة بالعمل ، وعملية التدقيق ، والمدقق) على تقييم خطر الاكتشاف .

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد للتحقق من أثر العوامل المرتبطة بعملية التدقيق (العوامل المرتبطة بالعمل ، العوامل المرتبطة بعملية التدقيق ، العوامل المرتبطة بالمدقق) على تقييم خطر التدقيق الاكتشاف، وكما هو موضح بالجدول رقم (63):

جدول رقم (63)

نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لتأثير العوامل المرتبطة بعملية التدقيق (بالعميل ، العوامل المرتبطة بعملية التدقيق ،

العوامل المرتبطة بالمدقق) على تقييم خطر التدقيق الاكتشاف

المتغير التابع	(R)	(R ²)	F	DF	Sig*	β	T	Sig*
الارتباط	معامل	معامل	المحسوبة	درجات الحرية	مستوى	معامل الانحدار	المحسوبة	مستوى
الدلالة	التحديد				الدلالة			الدلالة
				بين 3		العوامل المرتبطة بالعميل	4.760	0.000
				البواقي	0.000	العوامل المرتبطة بعملية التدقيق	2.175	0.031
				المجموع		العوامل المرتبطة بالمدقق	2.407	0.017
تقييم خطر التدقيق الاكتشاف	0.491	0.241	16.339	212				
				215				

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

يوضح الجدول رقم (63) أثر العوامل المرتبطة بعملية التدقيق (العوامل المرتبطة بالعميل ، وعملية التدقيق ، والمدقق) على تقييم خطر التدقيق الاكتشاف. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للعوامل المرتبطة بعملية التدقيق (العوامل المرتبطة بالعميل ، وعملية التدقيق ، والمدقق) على تقييم خطر التدقيق الاكتشاف، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.491) عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$. أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.241)، أي أن ما قيمته (0.241) من التغيرات في تقييم خطر التدقيق الإكتشافات عن التغير في مستوى الإهتمام بالعوامل المرتبطة بعملية التدقيق (العوامل المرتبطة بالعميل ، وعملية التدقيق ، والمدقق)، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.240) للعوامل المرتبطة بالعميل ، (0.157) للعوامل المرتبطة

بعملية التدقيق ، (0.192) للعوامل المرتبطة بالمدقق. وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الإهتمام بالعوامل المرتبطة بعملية التدقيق (العوامل المرتبطة بالعميل ، وعملية التدقيق ، والمدقق) يؤدي إلى زيادة في تقييم خطر الاكتشاف بقيمة (0.240) للعوامل المرتبطة بالعميل ، (0.157) للعوامل المرتبطة بعملية التدقيق ، (0.192) للعوامل المرتبطة بالمدقق. ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (16.339) وهي دالة عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$. وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الرئيسة الثالثة، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفريية)، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

" تؤثر العوامل المرتبطة بعملية التدقيق (العوامل المرتبطة بالعميل ، وعملية التدقيق، ومدقق) على تقييم خطر التدقيق الاكتشاف ."

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

مقدمة:

يتضمن هذا الفصل محصلة الجهود المبذولة في هذه الدراسة حيث يتضمن الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة والتي تمثل الأساس الذي أعتمد عليه الباحث في عرض بعض التوصيات أملاً في الوصول إلى معلومات تساعد في الحد أو السيطرة على مخاطر التدقيق مما يسهل ويساعد في تطوير الإجراءات والوسائل المطلوب اتخاذها من قبل مدققي الحسابات الخارجيين لتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر التدقيق في قطاع البنوك الأردنية لأغراض تخطيط عملية التدقيق.

1- النتائج :

1-1 : النتائج المستخلصة من الدراسة التطبيقية:

- 1- يعتبر المدقق مسؤولاً عن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية، ويستخدم الإجراءات التحليلية لتقييم مخاطر التدقيق، التزاماً بتطبيق متطلبات معيار التدقيق الدولي رقم 315 IAS .
- 2- يأخذ المدقق حجم وتعقيد العمليات البنكية بعين الاعتبار، و يميز بين عوامل خطر الغش ومخاطر العمل بالتوثيق المنفصل لكليهما تطبيقاً لمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم 240 IAS .
- 3- يناقش المدقق شريك العملية بوضع خطة تدقيق تفصيلية لتقليل خطر التدقيق لمستوى منخفض مقبول انسجاماً لمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم 300 ISA .
- 4- يقوم المدقق باختبارات أنظمة الرقابة لتحقيق إستجابة فعالة للمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية، يصمم المدقق برنامج يوفر تأكيد معقول عن اكتشاف التحريفات في بيانات البنك التزاماً بتطبيق متطلبات معيار التدقيق الدولي رقم 330 IAS .
- 5- إن طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الجوهرية المحددة التي يتم إنجازها على أرصدة البيانات ستستند على تقييم المدقق للمخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة.
- 6- يرى مدقق الحسابات الخطر الملازم مرتفعاً دائماً على مستوى البنك (خطر أعمال البنك)، بسبب ممارسة البنك نشاطاً يتسم بالديناميكية الشديدة، وكونه عرضة للتأثر بالقرارات الاقتصادية والسياسة النقدية المالية للدولة وأسعار صرف العملات الأجنبية وتشكيلة محافظ الاستثمار.

7- يرى مدقق الحسابات مستوى الخطر الملازم منخفضاً لحسابات وعمليات معينة تتميز بالسكون وقلة التسويات والعمليات الحسابية مثل الأصول الثابتة وحقوق المساهمين.

8- يرى مدقق الحسابات خطر الرقابة مرتفعاً في البنك، بسبب أن البنك يعتمد بقوة على تكنولوجيا المعلومات في تشغيل نظام المعلومات، وبسبب التغيرات الحاصلة في فترة التدقيق.

9- يرى مدقق الحسابات مستوى خطر الاكتشاف مرتفعاً خاصة في الحسابات المؤثرة بقوة في القوائم المالية للبنك مع تدنية حد التحريف. وكون البنك لديه العديد من الفروع المحلية والدولية، وبسبب البيانات الخاطئة أثناء الاختبارات الأساسية أو الإجراءات الأخرى.

10- تعتمد استراتيجية تخطيط تدقيق البنوك على ثلاثة عوامل، الحصول على المعلومات الكافية عن طبيعة عمل البنك ومخاطرها، واعتبارات تطوير خطة شاملة لتدقيق البنوك، ثم تنسيق الأداء في كافة مراحل عملية التخطيط لتحقيق الكفاءة والفعالية في تدقيق البنوك.

1-2 : النتائج المستخلصة من الدراسة الميدانية:

1- أظهرت الدراسة الميدانية مدى التزام المحاسبين القانونيين في الأردن بتطبيق متطلبات معايير التدقيق الدولية رقم (315) & رقم (330) & رقم (240) & رقم (300) .

2- أظهرت الدراسة الميدانية مدى التزام البنوك الأردنية بتطبيق متطلبات معايير التدقيق الدولية رقم (315) & رقم (330) & رقم (240) & رقم (300) .

3- أظهرت الدراسة الميدانية ان مستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالعمل وعملية التدقيق والمدقق في تقييم المخاطر الملازمة لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية مرتفعاً.

4- تبين أن مستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة المرتبطة بالعمل وعملية التدقيق في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك الأردنية متوسطاً.

5- تبين أن مستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمدقق في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك الأردنية مرتفعاً.

6- يتبين مستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمدقق وعملية التدقيق والعمل في تقييم مخاطر الاكتشاف في البنوك الأردنية متوسطاً.

7- ارتفاع مستوى توفر الخصائص المتعلقة بمكتب التدقيق في تقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية.

2- التوصيات:

1- يجب ان يلتزم المحاسبين القانونيين في الأردن بمتطلبات معايير التدقيق الدولية ذات الصلة بتقييم خطر التدقيق.

2- ضرورة قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالعمل وعملية التدقيق والمدقق عند تقييم مخاطر التدقيق (الملائمة، الرقابة، الاكتشاف) في البنوك الأردنية.

3- يجب على المدقق القيام ببعض الإجراءات الجوهرية لأرصدة حسابات أساسية أو مجموعة من المعاملات خصوصاً اذا كانت المستويات المقدرة للخطر الملازم وخطر الرقابة لا يمكن أن تكون منخفضة بشكل واف.

4- قيام جمعية المحاسبين القانونيين في الأردن بعقد دورات في مجال تقدير خطر التدقيق، يشرف عليها المدققون ذوو الخبرة الطويلة في مجال التدقيق، بهدف تنمية قدراتهم ومعلوماتهم المتعلقة بإجراءات تقدير خطر التدقيق لزيادة مقدرتهم على أداء عملهم بكفاءة وفعالية.

5- تفعيل البرامج التدريبية في مكاتب المحاسبين القانونيين لتعريف وتدريب العاملين فيها على تطبيق المعايير الدولية للتدقيق.

6- لزيادة فعالية تقدير خطر التدقيق، يجب على المدقق مراقبة المخاطر الأخرى والمرتبطة بخطر التدقيق عند قيامه بإجراءات تقدير خطر التدقيق.

7- ضرورة قيام مدققي الحسابات بفهم ودراسة وتحليل المخاطر المرتبطة بالبنوك لضمان نجاح عملية التدقيق، خصوصاً المرتبطة بالظروف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

8- ضرورة التحسين المستمر في الخدمات التي يقدمها مدققي حسابات البنوك الأردنية لفهم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق لتحقيق التقييم الفعال من خلال الاطلاع على أحدث الإصدارات في المعايير والممارسات في هذا الشأن .

9- يجب على المدقق فهم طبيعة وخصائص المخاطر البنكية في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق، لضمان تحقيق كفاءة عملية تدقيق حسابات البنك.

المراجع

المراجع العربية:

1. أبو شعر، عبد الرزاق(1997)، العينات وتطبيقها في البحوث الاجتماعية. معهد الإدارة العامة، الرياض، ص 137.
1. ابو غزاله (2001)، مفاهيم التدقيق المتقدمة. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
2. الخطيب، خالد، الرفاعي، خليل(2009)، علم تدقيق الحسابات. عمان: دار البداية للنشر والتوزيع.
3. السوافيري، وآخرون(2002)، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية. ب ط، دار الجامعة الجديدة.
4. السنهوري، عبدالرزاق (1981)، الوسيط في شرح القانون المدني. المجلد الثاني، ط3 ، القاهرة ، دار النهضة.
5. إبراهيم، إيهاب نظمي(2009)، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حادثة وتطور. ط الأولى ، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
6. الديميري، محمد وعلاء، شتيوي(2006) دراسات متقدمة في المراجعة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
7. القرى، محمد علي(2004)، الإيداعات في عمليات وصيغ التمويل الإسلامي وانعكاسات ذلك على صورة مخاطرها، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية. الأردن، عمان.
8. القريقري، عبدالغني عبد الحميد(2004)، دور المدقق الخارجي في تقييم العوامل المرتبطة بالخطر الحتمي لأغراض تخطيط عملية المراجعة: دراسة ميدانية. دورية الإدارة العامة العدد 2: 376-435.

9. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (2001)، مفاهيم التدقيق المتقدمة، عمان: مطابع الشمس.
10. المقطري، معاذ طاهر صالح (2011)، أهمية التخصص المهني للمراجع في تحسين تقدير مخاطر المراجعة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 27- العدد الرابع.
11. المطيري، عبيد سعد وعبد الكريم، عارف عبد الله (2002)، تقدير خطر المراجعة الملازم في شركات التجارة الإلكترونية البحوث المحاسبية. الرياض: الجمعية السعودية للمحاسبة، جامعة الملك سعود، المجلد السادس، العدد: الأول، 1-56.
12. المطارنة، غسان فلاح (2006)، تدقيق الحسابات المعاصر - الناحية النظرية. ط الأولى ، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
13. المطارنة، غسان فلاح (2009)، تدقيق الحسابات المعاصر. (ط2)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
14. المطيري، عبيد سعد وعبد الكريم، عارف عبد الله (2002)، تقدير خطر المراجعة الملازم في شركات التجارة الإلكترونية البحوث المحاسبية. الرياض: الجمعية السعودية للمحاسبة، جامعة الملك سعود، المجلد السادس، العدد: الأول، 1-56.
15. الذنيبات، علي (2012)، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية: نظرية وتطبيق. الطبعة الرابعة، عمان.
16. الزعبي، محمد والطلافة، عباس (2003)، النظام الإحصائي SPSS فهم وتحليل البيانات الإحصائية. الطبعة الثانية، عمان، دار وائل للنشر.

17. الناجي، محمد السيد (2000)، المعايير الدولية للمراجعة: تحليل وإطار للتطبيق، دمياط، المكتب الجامعي الحديث.
18. الوقاد، سامي محمد ووديان، لؤي محمد (2010)، تدقيق الحسابات 1. (ط1)، عمان: مكتبة المجتمع العربي.
19. جمعة، أحمد حلمي (2009)، المدخل الى التدقيق والتأكيد الحديث. (ط1)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
20. جمعة، أحمد حلمي (2005)، المدخل الى التدقيق الحديث. الطبعة الثانية، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
21. جربوع، يوسف محمود (2002)، مراجعة الحسابات المتقدمة وفقا لمعايير المراجعة الدولية. ط الأولى ، مطبعة الجامعة الإسلامية.
22. حشاد، نبيل (2005)، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، (ط1)، بيروت: اتحاد المصارف العربية.
23. دحدوح، حسين أحمد؛ القاضي، حسين يوسف (2009)، مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية. (ط1)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
24. دهمش، نعيم، زاهر الرمحي (2004)، المخاطر لدى المصارف. مجلة البنوك في الأردن، جمعية البنوك في الأردن، العدد الخامس.
25. راشد، يوسف عبده (2002)، خطر التدقيق وأثرها على مصداقية النتائج. صنعاء، رسالة ماجستير غير منشورة.

26. سرور، محمد أحمد حسن(2011)، منهج مقترح لتدعيم استقلال مراقب الحسابات وأثر ذلك على مخاطر المراجعة. كلية التجارة جامعة عين شمس صنعاء، رسالة ماجستير غير منشورة.
27. سيكاران، أوما (1998)، طرق البحث في الإدارة مدخل بناء المهارات البحثية. ترجمة إسماعيل بسيوني، وعبد الله العزاز، جامعة الملك سعود، السعودية.
28. عبدالله، خالد أمين(2005)، العمليات المصرفية (الطرق المحاسبية الحديثة). دار وائل للطباعة والنشر، عمان.
29. عبدالله، خالد أمين(2002)، الاتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة. الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية واتحاد المصارف الأمريكية.
30. عبدالله، خالد أمين(2004)، علم تطبيق الحسابات – الناحية النظرية والعملية. ط الأولى ، دار وائل للطباعة والنشر.
31. كرسوع، أرزاق أيوب محمد(2008)، مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة- دراسة تحليلية لأراء المراجعين في قطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة.
32. عبد الوهاب، ابراهيم طه(2004)، المراجعة النظرية العلمية والممارسة المهنية. ب ط، جامعة المنصورة.
33. على، عبد الوهاب نصر(2005)، أثر محددات التلاعب في القوائم المالية على تخطيط إجراءات المراجعة وأثر ذلك على تقرير مراجع الحسابات عن القوائم المالية – مع دراسة تجريبية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، العدد الأول، مارس، ص 9 – 42.

34. علي، شحاته (2005-2006)، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال - الواقع والمستقبل. ب ط، الدار الجامعية.
35. علي، عبد الوهاب نصر السيد; شحاته (2008)، مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقا للمعايير الدولية للمراجعة والتأكيد المهني. الدار الجامعية، الإسكندرية.
36. قزم، ناصر محمد(1994)، تقييم خطر التدقيق: دراسة على مدققي الحسابات في الاردن. عمان، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.
37. لطفي، أمين السيد أحمد(2004)، الأهمية النسبية والمخاطر والمعاينة في المراجعة. القاهرة: موسوعة أمين في المراجعة، الكتاب التاسع.
38. لطفي، أمين السيد أحمد(2005)، مسئوليات وإجراءات المدقق في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة. الإسكندرية: الدار الجامعية.
39. لطفي، أمين السيد أحمد(2007)، التطورات الحديثة في المراجعة. المراجعة قبل وبعد قانون Sarbanes-Oxley ومجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد AASB او مجلس الإشراف المحاسبي على الشركة العامة PCAOB. القاهرة: الدار الجامعية.
40. محمد، عبد الفتاح محمد(1999)، المراجعة مدخل قياس وضبط المخاطرة. الطبعة الثانية، القاهرة: جامعة عين شمس.
41. نور، أحمد محمد، حسين أحمد عبيد، شحاتة السيد شحاتة (2007)، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات. كلية التجارة جامعة الاسكندرية.

الوثائق الرسمية :

1. المملكة الأردنية الهاشمية، قانون رقم (22) لسنة 1997، قانون الشركات، لجريدة الرسمية، العدد 4204، تاريخ 1997/5/15 م.
2. المملكة الأردنية الهاشمية، قانون البنك المركزي الأردني رقم 23 لسنة 1971 وتعديلاته، المادة:42.
3. الجريدة الرسمية، العدد (4606)، الصادر بتاريخ 2003/7/16 .
4. التقرير السنوي لعام 2011، بنك الاتحاد.
5. التقرير السنوي لعام 2011، بنك الأردن الكويتي.
6. جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، 2012 .
7. جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين (2007). مجلة المدقق. العدد 1، 2، 69، 70 / الاردن.
8. قانون الشركات الأردني رقم (40) لسنة 2002، المملكة الأردنية الهاشمية، الجريدة الرسمية، رئاسة الوزراء، العدد رقم (4556)، عمان، مديرية المطابع العسكرية 2002/7/16.
9. قانون مؤقت رقم (73) لسنة 2003، المملكة الأردنية الهاشمية، الجريدة الرسمية، رئاسة الوزراء، العدد رقم (4606)، عمان، مديرية المطابع العسكرية، حزيران 2003.
10. قانون البنوك الأردني رقم (28) لسنة 2000 (الجريدة الرسمية) رقم (4448)، تاريخ 1 / آب / سنة 2000 م.
11. قانون مهنة تدقيق الحسابات رقم 32 لسنة 1985، الجريدة الرسمية رقم (32) 1985/6/16.

12. مجلس مهنة تدقيق الحسابات، تعليمات الامتحان لمزاولة مهنة تدقيق الحسابات الصادرة عن

مجلس المهنة بقراره رقم (85/32) تاريخ 1985/11/5 والمعدلة بقراره رقم (97/2) تاريخ

1997./3/31

13. هيئة الأوراق المالية، تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق والشروط الواجب

توافرها في مدققي حسابات الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية رقم (1) لسنة 1998، عمان،

الأردن.

المراجع الأجنبية:

1. Abraham D. Akresh, CPA, CGFM (2008), "Using the Audit Risk Model to Opine on Internal Control", CGFM US Government Accountability Office akresha@gao.gov 202-512-9361.
2. Agoglia, C. P., J. F. Brazel, R. C. Hatfield and S. B. Jackson. (2010), How do audit workpaper reviewers cope with the conflicting pressures of detecting misstatements and balancing client workloads? *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 29(2): 27-43.
3. American Institute of Certified Public Accountants. (2006), Assessing and Responding to Audit Risk in a Financial Statement Audit (audit guide).
4. _____. (2008). Audit Sampling (audit guide).
5. _____. (2008), Codification of Statements on Auditing Standards (Including Statements on Standards for Attestation Engagements) Numbers 1 to 114.
6. _____. (2008), Statement of Standards for Attestation Engagements Number 15, An Examination of an Entity's Internal Control Over

Financial Reporting That Is Integrated With an Audit of Its Financial Statements (SSAE 15).

7. AICPA (1983) Statement on Auditing Standards No. 47 "Audit risk and Materiality in Conducting an Audit", (Dec).

8. Al-Basteki, H. (1998), "Bahraini Auditors' Perceptions of the Importance of Selected Inherent Risk Factors in the Evaluation of Audit Risk", *Asian Review Accounting*, Vol.6 No. 2, pp54-70.

9. Allen, A. and A. Woodland. (2010), Education requirements, audit fees, and audit quality. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 29(2): 1-25.

10. Allen, R., D. Hermanson, T. Koslowski and R. Ramsay (2006), "Auditor Risk Assessment : Insights from Academic Literature", *Accounting Horizons* (June) :157-177.

11. Alvin A. Arens, Randal J. Elder, Mark S. Beasley. (2003), *Auditing and Assurance Services*. Person Education Inc., U.S.A.

12. American Institute of Certified Public Accountants (2006): *Codification of Statements on Auditing Standards No. 47*, AICPA, New York.

13. Arnedo, Laura, Fermín Lizarraga and Santiago Sánchez. (2008), "Going-concern Uncertainties in Pre-bankrupt Audit Reports: New Evidence Regarding Discretionary Accruals and Wording Ambiguity", *International Journal of Auditing*, Volume 12, Issue 1, Pages: 25-44.

14. Asare, S.K., and A.M. Wright. (2004). The effectiveness of alternative risk assessment and program planning tools in a fraud setting. *Contemporary Accounting Research* 21 (2): 325-352.

15. Ashbaugh-Skaife, H., D. Collins, and W. Kinney. (2007), The discovery and reporting of internal control deficiencies prior to SOX-mandated audits. *Journal of Accounting and Economics* 44 (1-2): 166-92.
16. Ballon, B, and Heitger Dan L. (2002), The Impact of Business Risk Auditing on Audit Judgment and decision making Research, Auburn University.
17. Barnes, P & Le, H., (2009), "Auditor Independence and the Going-concern decision: some UK evidence concerning types 1 and types 2 audit errors and Bargaining power", work paper. Available at: www.ssrn.com.
18. Bedard, J. C. and K. M. Johnstone. (2010), Audit partner tenure and audit planning and pricing. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 29(2): 45-70.
19. Bedard, J., and K. Johnstone. (2006). A longitudinal comparison of auditors' response to client risk in the Sarbanes-Oxley era. Working paper, Bentley College.
20. Bell, T. B., W. Landsman, and D. A. Shackelford. (2001), Auditors' perceived business risk and audit fees: Analysis and evidence. *Journal of Accounting Research* 39 (1): 35-43.
21. Blokdijk, H., F. Driehuisen, D. A. Simunic, and M. T. Stein. (2004), Tests of control in the audit risk model: Effective? Efficient? *International Journal of Auditing* 8 (2): 185-194.
22. Brandon, D. M. (2010), External auditor evaluations of outsourced internal auditors. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 29(2): 159-173.

23. C.Humphery, J.Jones, R.Khalifa and K.Robson. (2002), usiness Risk Auditing and the Auditing profession S Status, Identity and Fragmentation.
24. Carla Carnaghan, (2006), " Business process modeling approaches in the context of process level audit risk assessment: An analysis and comparison ", International Journal of Accounting Information Systems, Vo.7, Issue 2, Pp.170–204.
25. Casterella, J. R., K. L. Jensen, and W. R. Knechel. (2010), Litigation risk and audit firm characteristics. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 29(2): 71–82.
26. Chen, H.J. & Huang, S.Y. &Shih, K.H. (2006), "An Empirical Examination of Impact of Risk Factors on Auditor's Risk Assessment" International Journal of Management, Vol.23, No.3, Part 1, pp.25–37.
27. Choi, J., C. Kim, J. Kim and Y. Zang. (2010), Audit office size, audit quality, and audit pricing. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 29(1): 73–97.
28. Dikolli S. S.; S. A. McCracken and J. B. Walawski. (2004), "Audit–Planning Judgments and Client–Employee Compensation Contracts", Behavioural Research in Accounting, 16.
29. Dirsmith, M. W. & Haskins, M. E. (1991), "Inherent Risk Assessment and Audit Firm Technology: A Contrast in World Theories", Accounting Organization and Society, Vol.16 No. 1, pp 61–90.

30. Eilifsen, A., Messier Jr. W. F., Glover, S. M., & Prawitt D.F. (2010), "Auditing & Assurance Services", Second international edition, Berkshire, McGraw-Hill EducationEilEgf.
31. Eilifsen, A., and W.F. Messier, Jr. (2000), Auditor detection of misstatements: A review and integration of empirical research. Journal of Accounting Literature (forthcoming).
32. Fendri-Kharrrat et al. (2005),"Logique floue appliquee a l'inference du risque inherent en audit financier ", Review: RNTI: Revue des Nouvelles Technologies de l'Information, n° RNTI-E-5, (extraction des connaissances: etats et perspectives), pp.37-49, Cepadues editions, for fuzzy inherent audit risk.
33. Hsueh Ju Chen, Shaio Yan Huang & Kuang-Hsun Shih, (2006), "An Empirical Examination of the Impact of Risk Factors on Auditor's Risk Assessment ", International Journal of Management, Vol. 23, No. 3, Pp 515-528.
34. Houston, W., Peters, F. and Pratt, H. (1999), The audit risk model, business risk and audit- planning decisions. The Accounting Review 74 (July): 281 -298.
35. International Standard on Auditing (ISA) 520. (2010), "Analytical Procedures".
36. International Standard on Auditing (ISA) 200. (2010),"Overall objectives of the independent auditor and the conduct of an audit in accordance with international standard on auditing ".

37. International Standard on Auditing (ISA) 530. (2010), "Auditing Sampling".
38. International Standard on Auditing (ISA) 315. (2010), "Identifying and Assessing the Risks of Material Misstatement through Understanding the Entity and Its Environment".
39. International Standard on Auditing (ISA) 330. (2010), "The Auditor's Responses to Assessed Risks".
40. Glover, S., D. Prawitt, J. Schultz, and M. F. Zimbelman. (2003), A test of changes in auditors' fraud-related planning judgments since the issuance of SAS No. 82. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 22 (2): 237-251.
41. Gramling, A. A., E. O'Donnell and S. D. Vandervelde. (2010), Audit partner evaluation of compensating controls: A focus on design effectiveness and extent of auditor testing. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 29(2): 175-187.
42. Jack C. Robertson. (1990), *Auditing*, Sixth Edition, Irwin Boston, U.S.A.
43. Janet, L. Colbert, (1988) "Inherent Risk: An Investigation of Auditors' Judgments", *Accounting Organization and Society*, Vol.13 No. 2, pp111-121.
44. Janet, L. Colbert, (1987), *Audit Risk-Tracing the Evolution*, Accounting Horizons, (September).

45. Janet, L. Colbert, (1991) "Understanding the Relationship between Business Risk and Inherent Risk", *Managerial Auditing Journal* Vol.6, No. 3. pp. 1–9.
46. Lloyd, P. and P. Goldschmidt. (2003), "Modelling Audit Risk Assessments: Exploration of an Alternative to the Use of Knowledge-based Systems", *International Journal of Auditing*, 7.
47. Messier, and L.A Austen. (2000), "Inherent risk and control risk assessments: Evidence on the effect of pervasive and specific risk factors". *Auditing: A journal of Practise & Theroy* 19 (2): 119– 131.
48. Munter, P & Ratcliffe, T.A. (2001), "Auditing derivative and securities" *The CPA Journal*, (Mar) New York Vol.71, No.3: pp.36–44.
49. Pat Patrick, (2006), "How to Rate Inherent and Residual Risk ", *ABA Bank Compliance*, Vo.27, Issue 5, Pp 4–7.
50. Payne, E. A., R. J. Ramsay and E. M. Bamber. (2010), The effect of alternative types of review on auditors' procedures and performance. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 29(1): 207–220.
51. Payne,E.A.,R.J.Ramsay,and E.M.Bamber.(2010)," Re-Proposed Auditing Standards Related to the Auditor's Assessment of and Response to Risk; Proposed Conforming Amendments to PCAOB Standards" *Audit Workpaper Review Methods*. Forthcoming, *Auditing: A Journal of Practice & Theory*.

52. Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). (2008), Proposed Auditing Standards Related to the Auditor's Assessment of and Response to Risk (PCAOB Release No.2008-006).
53. Ramos, Michael. (2009), "Risk-Based Audit Best Practices ", Journal of Accountancy pp. 63-67.
54. Saundra, Savage, Colin O. (2008). "Assessing Risks in Audit Planning", Journal of International Business and Economics pp.43-57.
55. Shailer, G. Wade, M. Willett, R. Yap, K. L. (1998), "Inherent Risk and indicative Factors: Senior Auditors' perceptions", Managerial Auditing Journal 13/8 455-464.
56. Trotman, K. (2010), Editor's Report. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 29(2): 253-261.
57. Trotman, K. (2010), Quality, timing, and luck: Looking back at Ashton (1974). *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 29(1): 1-2.
58. Uma, Sekraran. (2003), Research Method for Business: A Skill Building Approach, 7th Edition, John Wiley and Sons, New York, P. (84).
59. William, F. M. & Lizabeth, A. A. (2000), "Inherent Risk and Control Risk Assessment: Evidence on the Effect of Pervasive and Specific Risk Factors "Auditing Sarasota (fall) Vol.19, No.2 pp. 119-131.
60. Wright, A.M. and Bedard, J. C. (2000), "Decision Processes in Audit Evidential Planning: A Multistage Investigation", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, spring, Vol. 19 No. 1 pp. 123-143.

ملحق الدراسة

▪ ملحق رقم (1) أسماء محكمي الاستبانة.

▪ ملحق رقم (2) الاستبانة.

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة وعنوانها " دور مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة
بخطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية "

وأجيزت بتاريخ

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....	عضواً	الأستاذ الدكتور اسماعيل اسماعيل
.....	مشرفاً عضواً	الأستاذ الدكتور حسين دحدوح
.....	عضواً	الأستاذ الدكتور مطانيوس مخول
.....	عضواً	الأستاذ الدكتور عصام قريط
.....	عضواً	الدكتور رياض عبدالرؤوف

التفويض

أنا زيد محمد مسلم الحواتمة، أفوض جامعة دمشق بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الإسم :

التوقيع :

التاريخ :

شكر وتقدير

أحمد الله سبحانه وتعالى، وأشكره على تمكيني من إنهاء إطروحتي المتواضعة، وأدعو الله أن ينفعني وينفع المسلمين بها، كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل من أسهم بإخراج هذه الدراسة إلى النور، وأخص بذلك أستاذي الفاضل الدكتور حسين دحدوح الذي كان عوناً وسنداً، ونبعاً علمياً نهلت من صافي علومه القيّمة، وتفضّله قبول الإشراف على هذه الأطروحة، وعلى ما قدمه من النصّح والتوجيه والإرشاد لإثرائها، وعلى كل عناية واهتمام وصبر وحكمة في سبيل تسهيل خطا باحث يتلمس طريقاً منهجياً للعلم، فجزاه الله كل الخير.

والشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم قبول مراجعة هذه الأطروحة ومناقشتها.

وفي النهاية يسرني أن أشكر كل من قدم لي يد العون لإنجاز هذه الرسالة.

الإهداء

إلى:

روح والدي الذي كان ينتظر
ويتمنى هذه اللحظة
رحمه الله و جزاه عني خير الجزاء .
الوالدة الفاضلة الصابرة
المحتسبة متّعها الله بالصحة والعافية .
زوجتي وأولادي اللّذين صبروا
وشجّعوا وانتظروا انتهاء هذا البحث .
أخواني وأخواتي وأصدقائي اللّذين لم
يقصّروا
في مساعدتي ودعمي ومساندتي على المثابرة
والاجتهاد .

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	قرار لجنة المناقشة
ب	التفويض
ج	الشكر والتقدير
د	الإهداء
هـ	فهرس المحتويات
ط	قائمة الجداول
م	قائمة الأشكال
ن	قائمة الملاحق
س	ملخص الدراسة باللغة العربية
ف	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية
ق	قائمة الاختصارات المستخدمة في الدراسة
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة
2	المبحث الأول: الإطار العام للدراسة
2	المقدمة
3	1-1-1 مشكلة الدراسة
4	2-1-1 أهمية الدراسة
5	3-1-1 أهداف الدراسة
6	4-1-1 التعريفات الإجرائية
9	المبحث الثاني: الدراسات السابقة وفرضيات الدراسة
9	1-2-1 الدراسات السابقة
9	1-1-2-1 الدراسات باللغة العربية
14	2-1-2-1 الدراسات باللغة الأجنبية
23	3-1-2-1 ملخص الدراسات السابقة
27	1-2-1 فرضيات الدراسة
28	الإطار النظري للدراسة
29	الفصل الثاني: مفهوم ومكونات خطر التدقيق
30	المقدمة

32	المبحث الأول: مفهوم خطر التدقيق والتطور التاريخي له
32	1-1-2 التطور التاريخي لخطر التدقيق
32	2-1-2 مفهوم خطر التدقيق
33	3-1-2 مظاهر خطر التدقيق
36	المبحث الثاني: نماذج خطر التدقيق وأنواعه
36	1-2-2 نماذج خطر التدقيق
44	2-2-2 أنواع الخطر في التدقيق
46	المبحث الثالث: عناصر خطر التدقيق
46	1-3-2 الخطر الملازم
49	2-3-2 خطر الرقابة
56	3-3-2 خطر الاكتشاف
60	الفصل الثالث: تقييم خطر التدقيق
61	المقدمة
62	المبحث الأول: تقييم وتحليل خطر التدقيق
62	1-1-3 تقييم خطر التدقيق
63	2-1-3 تحليل خطر التدقيق
68	3-1-3 تأثير خطر التدقيق على مهنة التدقيق
70	4-1-3 تأثير خطر التدقيق على تقرير المدقق
72	المبحث الثاني: إجراءات تخطيط خطر التدقيق
72	1-2-3 الإجراءات المتعلقة بتقدير خطر التدقيق
73	2-2-3 التخطيط لعملية التدقيق
80	المبحث الثالث: علاقات خطر التدقيق
80	1-3-3 العلاقة بين خطر التدقيق وأدلة إثبات التدقيق
82	2-3-3 العلاقة بين خطر التدقيق ونظام الرقابة الداخلية
85	3-3-3 العلاقة بين خطر التدقيق ومخاطر المعاينة
88	4-3-3 العلاقة بين خطر التدقيق ومسئولية المدقق
91	المبحث الرابع: مخاطر التدقيق الخارجي في البنوك
91	1-4-3 التدقيق الخارجي في البنوك
95	2-4-3 مخاطر التدقيق في البنوك
98	3-4-3 مخاطر التدقيق ومخاطر الأعمال في البنوك

99	4-4-3 توجيه عملية التدقيق
101	الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات
103	1-4 الدراسة التطبيقية
104	1-1-4 منهجية الدراسة التطبيقية
104	2-1-4 عينة الدراسة التطبيقية
105	1-2-1-4 البنك الأردني الكويتي
105	1-1-2-1-4 معلومات عامة، البيئة الرقابية والرقابة الداخلية
106	2-1-2-1-4 خطوات تقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق بالبنك
107	3-1-2-1-4 التدقيق الداخلي بالبنك
109	4-1-2-1-4 مرحلة تخطيط عملية التدقيق في البنك
110	5-1-2-1-4 إجراءات وعناصر خطة التدقيق الشاملة - ديلويت أند توش
113	2-2-1-4 بنك الاتحاد
113	1-2-2-1-4 معلومات عامة، البيئة الرقابية والرقابة الداخلية
113	2-2-2-1-4 خطوات تقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق بالبنك
114	3-2-2-1-4 التدقيق الداخلي بالبنك
114	4-2-2-1-4 مرحلة تخطيط عملية التدقيق في البنك
115	5-2-2-1-4 إجراءات وعناصر خطة التدقيق الشاملة - أرنست أند يونغ
118	3-1-4 محاور الدراسة التطبيقية
119	1-3-1-4 الالتزام بتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة بتقييم خطر التدقيق
123	2-3-1-4 تقييم العوامل المرتبطة بمخاطر التدقيق في البنوك الأردنية
135	4-1-4 احتساب وقياس خطر التدقيق الكلي
135	1-4-1-4 احتساب وقياس خطر التدقيق الكلي في البنك الأردني الكويتي
135	2-4-1-4 احتساب وقياس خطر التدقيق الكلي في بنك الاتحاد
138	2-4 الدراسة الميدانية
139	1-2-4 منهجية الدراسة الميدانية
139	2-2-4 مجتمع الدراسة الميدانية
139	1-2-2-4 عينة الدراسة الميدانية
141	3-2-4 أداة الدراسة
142	1-3-2-4 الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة
143	4-2-4 الأساليب الإحصائية المستخدمة

143	5-2-4 تحليل نتائج الدراسة
143	1-5-2-4 نتائج الدراسة الوصفية
144	1-1-5-2-4 مستوى الالتزام بتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة بتقييم خطر التدقيق (IAS 315 ، IAS 240 ، IAS 300 ، IAS 330)
152	2-1-5-2-4 مستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق
171	3-1-5-2-4 مستوى توفر الخصائص المتعلقة بمكتب التدقيق في تقييم خطر التدقيق
173	6-2-4 اختبار الفرضيات
196	الفصل الخامس :النتائج والتوصيات
196	المقدمة
196	النتائج
198	التوصيات
199	المراجع
213	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	المحتويات	الصفحة
(1)	ملخص الدراسات السابقة التي تناولت مخاطر التدقيق	24
(2)	مصفوفة مكونات خطر التدقيق	57
(3)	الاختلافات في تخطيط أدلة الإثبات بين دورات العمليات	81
(4)	أسماء البنوك التي تدققها مكاتب التدقيق التي شملتها العينة	104
(5)	مستوى الالتزام بتطبيق معيار التدقيق الدولي IAS315	119
(6)	مستوى الالتزام بتطبيق المعيار المهني الدولي IAS 240	120
(7)	مستوى الالتزام بتطبيق المعيار المهني الدولي IAS 300	121
(8)	مستوى الالتزام بتطبيق المعيار المهني الدولي IAS 330	122
(9)	الاعتبارات المرتبطة بمخاطر الائتمان	124
(10)	الاعتبارات المرتبطة بمخاطر السيولة	124
(11)	الاعتبارات المرتبطة بمخاطر سعر الفائدة	125
(12)	الاعتبارات المرتبطة بمخاطر سعر الصرف	125
(13)	الاعتبارات المرتبطة بمخاطر الغش والخطأ	126
(14)	تقييم مستوى الخطر الملازم فيما يتعلق بالعوامل المرتبطة بالبنك	126
(15)	تقييم مستوى الخطر الملازم فيما يتعلق بالعوامل بعملية التدقيق	127
(16)	تقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم المخاطر الملازمة في البنوك	128
(17)	تقييم العوامل المرتبطة بالبنك في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك	129
(18)	تقييم العوامل المرتبطة بالبنك في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك	129
(19)	تقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك	130
(20)	تقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك	131
(21)	تقييم العوامل المرتبطة بالبنك في تقييم خطر الاكتشاف في البنوك	132
(22)	تقييم العوامل المرتبطة بالبنك في تقييم خطر الاكتشاف في البنوك	133
(23)	تقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم خطر الاكتشاف في البنوك	133
(24)	تقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم خطر الاكتشاف في البنوك	134
(25)	عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والمعتمدة في التحليل	140
(26)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة	140
(27)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى الالتزام بتطبيق المعيار الدولي IAS315	144

146	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى الالتزام بتطبيق المعيار الدولي IAS 240	(28)
148	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى الالتزام بتطبيق المعيار الدولي IAS 300	(29)
150	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى الالتزام بتطبيق المعيار الدولي IAS 330	(30)
152	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى الالتزام بتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة بتقييم خطر التدقيق	(31)
153	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالعميل في تقييم المخاطر الملازمة في البنوك الأردنية	(32)
155	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم المخاطر الملازمة في البنوك الأردنية	(33)
157	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمدقق في تقييم المخاطر الملازمة في البنوك الأردنية	(34)
158	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى الالتزام بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة	(35)
159	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالعميل في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك الأردنية	(36)
161	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك الأردنية	(37)
163	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمدقق في تقييم مخاطر الرقابة في البنوك الأردنية	(38)
164	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى الالتزام بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة	(39)

165	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالعمل في تقييم مخاطر الاكتشاف في البنوك الأردنية	(40)
167	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بعملية التدقيق في تقييم مخاطر الاكتشاف في البنوك الأردنية	(41)
169	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمدقق في تقييم مخاطر الاكتشاف في البنوك الأردنية	(42)
170	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى الالتزام بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الإكتشاف في البنوك الأردنية	(43)
171	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى توفر الخصائص المتعلقة بمكتب التدقيق في تقييم خطر التدقيق	(44)
173	نتائج اختبار T للتحقق من إلتزام مدققي الحسابات الخارجيين بتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة بتقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية	(45)
174	نتائج اختبار T للتحقق من إلتزام مدققي الحسابات الخارجيين بتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة بتقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية	(46)
176	نتائج اختبار T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة لأغراض تخطيط عملية التدقيق	(47)
177	نتائج اختبار T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة حسب العمل لأغراض تخطيط عملية التدقيق	(48)
178	نتائج اختبار T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة حسب عملية التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق	(49)
179	نتائج اختبار T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة حسب المدقق لأغراض تخطيط عملية التدقيق	(50)
180	نتائج اختبار T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة لأغراض تخطيط عملية التدقيق	(51)
181	نتائج اختبار T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة حسب العمل لأغراض تخطيط عملية التدقيق	(52)

182	نتائج اختبار T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة حسب عملية التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق	(53)
183	نتائج اختبار T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة حسب المدقق لأغراض تخطيط عملية التدقيق	(54)
184	نتائج اختبار T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف لأغراض تخطيط عملية التدقيق	(55)
185	نتائج اختبار T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف حسب العميل لأغراض تخطيط عملية التدقيق	(56)
186	نتائج اختبار T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف حسب عملية التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق	(57)
187	نتائج اختبار T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف حسب المدقق لأغراض تخطيط عملية التدقيق	(58)
188	نتائج اختبار T للتحقق من قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية	(59)
189	نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لأثر خصائص مكتب التدقيق في تقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية	(60)
190	نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لتأثير العوامل المرتبطة بعملية التدقيق (العوامل المرتبطة بالعميل ، العوامل المرتبطة بعملية التدقيق ، العوامل المرتبطة بالمدقق) على تقييم خطر التدقيق الملازم	(61)
192	نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لتأثير العوامل المرتبطة بعملية التدقيق (بالعميل ، عملية التدقيق ، المدقق) على تقييم خطر التدقيق الرقابة	(62)
194	نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لتأثير العوامل المرتبطة بعملية التدقيق (بالعميل ، العوامل المرتبطة بعملية التدقيق ، العوامل المرتبطة بالمدقق) على تقييم خطر التدقيق الاكتشاف	(63)

قائمة الأشكال

الصفحة	المحتويات	الشكل
55	العلاقة بين فهم الرقابة الداخلية وتقدير خطر الرقابة	(1)
58	العلاقة بين مكونات خطر التدقيق والأدلة المخططة	(2)
77	خطوات التخطيط للتدقيق الخارجي للقوائم المالية	(3)
83	آلية عمل المدقق في تحديد أخطار الرقابة الداخلية	(4)

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الملحق
214	قائمة بأسماء المحكمين	(1)
215	استبانة الدراسة	(2)

ملخص الدراسة

دور مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق لأغراض

تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في قطاع البنوك الأردنية، واقتراح الوسائل المناسبة للتقليل أو الحد من هذه المخاطر، من خلال التعرف على مدى اهتمام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم خطر التدقيق عند تخطيط عملية التدقيق، ومدى تطبيق المعايير المهنية والنشرات التوضيحية والإرشادية الصادرة بهذا الشأن. والتعرف على مدى مناسبة تقييم مدققي الحسابات الخارجيين لمكونات وعناصر خطر التدقيق (الملازمة، والرقابة، والاكتشاف)، وعلى تأثير الخصائص المتعلقة بمكتب التدقيق في تقييم مستوى مخاطر التدقيق لأغراض التخطيط لعملية التدقيق.

يتكون مجتمع الدراسة من مكاتب التدقيق المزولة لمهنة التدقيق والمسجلة في جمعية المحاسبين القانونيين والبالغ عددها (258) مكتباً. تم أخذ عينة من خمسة وأربعون مكتب من مكاتب التدقيق التي يعمل بها أكثر من مدقق، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة من مدققي الحسابات اللذين يعملون بهذه المكاتب، حيث تم توزيع (300) استبانته استرد منها (234) استبانته وبما نسبته (72%) من الاستبانات الموزعة، وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأسلوب إختبار T وأسلوب تحليل الانحدار المتعدد مع اختبار F باستخدام جدول تحليل التباين ANOVA لمعرفة مستوى الإلتزام بتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة بتقييم خطر التدقيق (IAS 300 ، IAS 240 ، IAS 315 ، IAS 330)، ومعرفة مستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية.

تكونت عينة الدراسة التطبيقية من اثنين من مكاتب التدقيق (ديلويت أند توش، أرنست أند يونغ) مدققي حسابات عينة الدراسة من البنوك الأردنية، وتم اختيار وتحديد اثنين من البنوك (البنك الأردني الكويتي، بنك الاتحاد)، وتم اختيار المدققين الرئيسيين في هذه المكاتب المعنيون بالتدقيق على هذه البنوك. وأظهرت الدراسة التطبيقية أن مدقق الحسابات يعتبر الخطر الملازم مرتفعاً دائماً على مستوى البنك بسبب ممارسة البنك نشاطاً يتسم بالديناميكية الشديدة، وكونه عرضة للتأثر بالقرارات الاقتصادية والسياسة النقدية المالية للدولة وأسعار صرف العملات. ويعتبر خطر الرقابة مرتفعاً في البنك بسبب التغيرات الحاصلة في فترة التدقيق، وبسبب أن البنك

يعتمد بقوة على تكنولوجيا المعلومات في تشغيل نظام المعلومات، وكذلك يعتبر مستوى خطر الاكتشاف مرتفعاً خاصة في الحسابات المؤثرة بقوة في القوائم المالية للبنك، وكون البنك لديه العديد من الفروع المحلية والدولية، وبسبب البيانات الخاطئة أثناء الاختبارات الأساسية أو الإجراءات الأخرى .

أظهرت الدراسة الميدانية التزام المحاسبين القانونيين في الأردن بمتطلبات معايير التدقيق الدولية ذات الصلة بتقييم خطر التدقيق (IAS 315 ، IAS 240 ، IAS 300 ، IAS330)، وأن مستوى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالعمل وعملية التدقيق والمدقق في تقييم المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية مرتفعاً. وارتفاع مستوى توفر الخصائص المتعلقة بمكتب التدقيق في تقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية.

الكلمات المفتاحية: خطر التدقيق، الخطر الملازم، خطر الرقابة، خطر الاكتشاف، المخاطر الهامة.

Abstract

“The Role of the External Auditors on Assessing the Factors Related to Audit Risk for the Purposes of Audit Planning In Jordanian Banks”

-An Empirical Study-

The study aimed at evaluating related factors to audit risk for the purposes of audit planning in Jordanian banks, suggestions have been made to find solutions to minimize and avoid the audit risk factors through recognize for any extent the external auditors concerning to evaluate the related audit risk factors (Inherent Risk, Control Risk, Detection Risk) and implementing the International Auditing Standards.

The population of the study comprised the Jordanian auditing firms (258 offices); The Questionnaire was distributed to the sample of the study which consisted of 45 Auditing Firms based on more than one employee in each office. Therefore Descriptive Statistics (SPSS) and T-test were used to analyze the data to recognize the compliance of the auditors to apply the International Auditing Standard related audit risk in Jordanian banks.

The study most significant results depending on the research hypothesis accuracy are: the Jordanian Auditors adhere to the International Auditing Standards related to audit risk (ISA315, ISA240, ISA300, and ISA330). The Jordanian Auditors evaluate the related factors (client, auditing process, and auditor) on evaluating the related audit risk factors (Inherent Risk, Control Risk, and Detection Risk) for the purposes of audit planning.

The Empirical study comprised tow auditing firms (Deloitte, Ernest and young) which auditing two Jordanian banks (Jordan Kuwait bank and Etihad bank).

The empirical study most significant results are as follows:

1– Inherent risk for bank balances is frequently assessed as high for the existence or occurrence and completeness assertions because of the high volume of bank transactions and because of the effectiveness of the government economical & political decisions.

2– The external auditor assess the control audit risk frequently as high because of the changes between the audit periods and because of the technology use on the bank transactions.

3– The acceptable level of detection risk is high because the bank has many branches local and international and because of the errors data through substantive analytical procedures and tests.

Key Words: Audit Risk, Inherent Risk, Control Risk, Detection Risk, Significant Risks.

قائمة الاختصارات المستخدمة في الدراسة

الاختصار	مضمونه باللغة الإنجليزية	مضمونه باللغة العربية
AR	Audit Risk	خطر التدقيق
ARR	Analytical Review Risk	خطر عدم الاكتشاف في إجراءات التدقيق التحليلية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountant	معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي
ASB	Auditing Standard Board	مجلس معايير التدقيق
APB	Auditing Practices Board	مجلس ممارسات التدقيق
CR	Control Risk	خطر الرقابة
CPA	Certified Public Accountant	المحاسب القانوني الأمريكي
CMA	Certified Management Accountant	المحاسب الإداري الأمريكي
CICA	Canadian Institute of Chartered Accountants	المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين
DR	Detection Risk	خطر الاكتشاف
ISA	International Standard on Auditing	معايير التدقيق الدولية
IR	Inherent Risk	الخطر الملازم
IIA	The Institute of Internal Auditors	معهد المدققين الداخليين
TD	Test of Detail Risk	خطر عدم الاكتشاف في إجراءات التدقيق التفصيلية
SAS	Statement on Auditing Standards	بيان معايير التدقيق
SAR	Strategic Audit Risk	خطر التدقيق الإستراتيجي
NSAR	Non Strategic Audit Risk	خطر التدقيق غير الإستراتيجي
PCAOB	Public Company Accounting Oversight Board	مجلس الإشراف على شركات المحاسبة المعتمدة

ملحق رقم (1)
قائمة بأسماء المحكمين

م	الاسم	المهنة / الوظيفة
1	أ.د. احمد حلمي جمعة	عضو هيئة تدريس / جامعة الزيتونة الخاصة .
2	ا.د عبد الرزاق شحادة	عضو هيئة تدريس / جامعة الزيتونة الخاصة.
3	أ.د. محمد ابو صالح	عضو هيئة تدريس / جامعة عمان العربية.
4	د. سليمان عطية	عضو هيئة تدريس / جامعة العلوم الإسلامية العالمية .
5	د. خليل ابو حشيش	عضو هيئة تدريس / جامعة البترا الخاصة .
6	د. خليل القصاص	البنك المركزي الأردني .
7	ا. د جمال الشرايري	عضو هيئة تدريس / جامعة ال البيت .
8	د. مكرم قطب	البنك الأردني الكويتي .
9	السيد محمد عزم	البنك الأردني الكويتي .
10	د. عطا الله القطيش	عضو هيئة تدريس / جامعة الزيتونة الخاصة .
11	السيد احمد خير الدين	ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن .
12	السيد مازن احمد	أرنست أند يونغ .

ملحق رقم (2)

الاستبانة

أخي المدقق ، أختي المدققة،

يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان : " دور مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية " , تهدف هذه الدراسة إلى التعرف وتقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في قطاع البنوك الأردنية , والتحقق من مدى قدرة المدقق الخارجي في الأردن على أدراك وتقييم مخاطر البيانات المالية , لذا أرجو من الأخوة والأخوات الأعزاء الإجابة بكل دقة وموضوعية , حيث أن هذا العمل هو لغرض الحصول على درجة الدكتوراة في المحاسبة من جامعة دمشق وأن المعلومات التي ستزودنا بها لن نستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرين لكم حسن تعاونكم،،

الباحث

زيد محمد الحواتمة

الجزء الأول: المعلومات الشخصية:

1- المؤهل العلمي:

أ- دبلوم متوسط.

ب- بكالوريوس .

ج- ماجستير .

د- غير ذلك : اذكره

2- التخصص :

أ- محاسبة.

ب- إدارة أعمال .

ج- مالية ومصرفية.

د - غير ذلك: اذكره

3- المسمى الوظيفي :

أ- مدقق .

ب- مدقق رئيسي .

ج-مدير تدقيق .

د- مساعد مدقق .

4- سنوات الخبرة في مجال التدقيق :

أ- اقل من 5 سنوات .

ب- من 5 إلى اقل من 10 سنوات.

ج- من 10 إلى اقل من 15 سنة.

د - 15 سنة فأكثر .

5- الشهادة المهنية التي حصلت عليها (إن وجدت):

أ - CPA.

ب- CIA .

ج - JCPA .

د - غير ذلك : اذكرها

الفرضية الأولى : " يلتزم مدققي الحسابات الخارجيين بتطبيق المعايير المهنية الدولية ذات الصلة بتقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية "

الرقم	الفقرة	فيما يتعلق بالمعيار التدقيق الدولي رقم (IAS 315) :	ملتزم	غير ملتزم
1	يقيم المدقق الخارجي في الأردن خطر التدقيق في جميع عمليات التدقيق .			
2	يستخدم المدقق الخارجي استفسارات من الإدارة وآخرين في البنك كإجراءات لتقييم المخاطر			
3	يقوم المدقق الخارجي بفهم عناصر الرقابة المتعلقة بالمخاطر الهامة .			
4	يعتبر المدقق الخارجي مسؤولاً عن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية لأنشطة الرقابة المتعلقة بالتدقيق .			
5	يستخدم المدقق الخارجي الإجراءات التحليلية لتقييم مخاطر التدقيق .			
6	يجمع المدقق الخارجي المعلومات خلال فترة التدقيق بشكل متتابع وديناميكي .			
7	معرفة المدقق الخارجي لمخاطر العمل (على الرغم من عدم مسؤوليته عن تقييمها) تزيد من أرجحية تحديد المخاطر في البيانات المالية .			
8	يستخدم المدقق الخارجي إجراءات التدقيق الإضافية لتقليل المخاطر المحددة بشكل متزامن مع إجراء تقييم المخاطر .			
9	لا يحد المدقق الخارجي من خطر التدقيق تماماً ولا يستطيع الحصول على تأكيد مطلق بخلو البيانات المالية من الأخطاء الجوهرية.			
10	يحصل المدقق الخارجي على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقليص خطر التدقيق إلى مستوى متدن ومقبول .			
11	يحدد المدقق الخارجي أي من المخاطر هي بحسب حكمه تتطلب اعتبارات تدقيق خاصة .			
12	تؤثر خبرة المدقق الخارجي السابقة بالبنك فيما يتعلق بأمانة ونزاهة الإدارة والمكلفين بالرقابة .			
13	يمارس المدقق الخارجي الشك المهني وعليه ألا يرضى بأقل من أدلة تدقيق مقنعة .			
14	يستخدم المدقق الخارجي الضوابط الداخلية لمنع الأخطاء الهامة من الحدوث أو اكتشاف وتصحيح الأخطاء بعد حدوثها .			
15	يخطط المدقق الخارجي لأداء عملية التدقيق بالشكل المناسب رغم وجود مخاطر لا يمكن تجنبها تتعلق بالأخطاء الجوهرية للبيانات المالية .			
		فيما يتعلق بالمعيار التدقيق الدولي رقم (IAS 240) :		
1	يأخذ المدقق الخارجي حجم وتعقيد وخصائص الملكية للبنك بعين الاعتبار .			
2	يميز المدقق الخارجي بين عوامل خطر الغش ومخاطر العمل بتوثيق كليهما بشكل منفصل			
3	يتوجب على المدقق الخارجي اعتماد الخطأ المهم على الخطر الملازم وليس على الخطر المشترك.			
4	يحدد المدقق الخارجي المخاطر المهمة حسب طبيعة الخطر وأرجحية قيمة الخطأ المحتمل , وأرجحية احتمال حدوث خطأ .			
5	يقيم المدقق الخارجي مخاطر الأخطاء الهامة الناتجة عن الغش على أنها مخاطر مهمة .			
6	يقيم المدقق الخارجي المدلولات الضمنية للتدقيق عندما تحتوي البيانات المالية على أخطاء جوهرية .			
7	يعتبر المدقق الخارجي المخاطر المقيمة للأخطاء الهامة بسبب الغش هي مخاطر هامة ويجب معالجتها .			
8	يفهم المدقق الخارجي من خلال التوثيق بيئة البنك ويقيم مخاطر الأخطاء الجوهرية .			
9	يتوجب على المدقق الخارجي الحصول على أدلة مناسبة حول المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال .			
10	ينفذ المدقق الخارجي إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة ذات العلاقة لفهم المنشأة وبيئتها . بما في ذلك الرقابة الداخلية للمنشأة .			

		فيما يتعلق بالمعيار التدقيق الدولي رقم (IAS 300) :	
1		يخطط المدقق الخارجي وينفذ أعمال التدقيق لتقليل مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض مقبول .	
2		يشارك المدقق الخارجي مع خبراء لأداء اجراءات تقييم خطر التدقيق وللحصول على فهم عام للبنك .	
3		يقوم المدقق الخارجي بوضع خطة تدقيق تفصيلية للحصول على ادلة كافية ومناسبة لتقليل خطر التدقيق إلى مستوى منخفض مقبول .	
4		يتأقش المدقق الخارجي شريك العملية و الأعضاء الرئيسيين في التدقيق لتقليل من قابلية المنشأ للأخطاء الجوهرية في البيانات المالية .	
5		يحدد المدقق الأهمية النسبية ويؤدي إجراءات أخرى لتقييم خطر التدقيق .	
		فيما يتعلق بالمعيار التدقيق الدولي رقم (IAS 330) :	
1		يستجيب المدقق الخارجي للمخاطر المرتفعة للتحريفات الجوهرية المترتبة على غش الإدارة .	
2		يلتزم المدقق الخارجي بمتطلبات المعيار بشأن إجراء تقييم للمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية عند تدقيق البيانات المالية .	
3		يحصل المدقق الخارجي على أدلة تدقيق أكثر إقناعاً كلما ازداد تقييم المخاطر .	
4		ينوي المدقق الخارجي أداء الإجراءات الجوهرية بشكل متدني على أساس التقييم المتدني للمخاطرة المقيمة .	
5		يستجيب المدقق الخارجي للمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية بالحفاظ على التشكك المهني وتوفير المزيد من الإشراف .	
6		يقوم المدقق الخارجي باختبارات أنظمة الرقابة لتحقيق إستجابة فعالة للمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية .	
7		يعتبر المدقق الخارجي جميع إجراءات التدقيق التي يتم أدائها تتأثر بالمخاطر المقيمة .	
8		يعتبر المدقق الخارجي طبيعة المخاطر والإثباتات ذات صلة بتصميم إختبارات التفاصيل	
9		يصمم المدقق الخارجي برنامج يوفر تأكيد معقول عن اكتشاف هذه التحريفات .	
10		يميز المدقق الخارجي المخاطرة الهامة بأارتباطها بخطأ جوهري مقيم عند مستوى الإثبات .	

الفرضية الثانية : " يقوم مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بخطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية . " ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الاولى : يقوم مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الملازمة لأغراض تخطيط عملية التدقيق.			
الرقم	المجموعة الأولى: العوامل المرتبطة بالعميل:	مرتفع	متوسط
1	معدل دوران الإدارة ومجلس الإدارة في البنك .		منخفض
2	موسمية نشاط البنك .		
3	نزاهة وجدارة وتأهيل إدارة وموظفي البنك .		
4	مدى استجابة الإدارة لتعديلات التدقيق عن السنوات السابقة .		
5	تعاون إدارة البنك بتحديد مستوى الخطر المقبول بالنسبة لعمليات التمويل بالبنك .		
6	المخاطر الائتمانية ومخاطر سعر الفائدة والمتعلقة بتقييم محفظة القروض .		
7	التطورات التكنولوجية للعمليات البنكية .		
8	المركز المالي للبنك مثل رأس المال العامل المتاح للاستمرار والمنافسة المتزايدة في العمليات .		
9	طبيعة عمليات البنك وطبيعة الأخطاء المحتملة ودرجة تعرض الحسابات للغش والسرقة وفرص حدوثها .		
10	التشريعات والقوانين الحكومية المنظمة لعمل البنك .		

الرقم	المجموعة الثانية : العوامل المرتبطة بعملية التدقيق :	مرتفع	متوسط	منخفض
1	المناقشة مع العميل للحصول على معلومات.			
2	السنة الأولى في تدقيق حسابات البنك و تدقيق البنك خلال سنوات سابقة .			
3	ربط تكنولوجيا المعلومات بعملية تدقيق الحسابات في البنوك .			
4	وجود قضايا أو دعاوي قانونية أو قضائية ضد البنك .			
5	القيام بتدقيق البنك لأول مرة والاستمرار بالتدقيق .			
6	عدد الزيارات للبنك والتعرف على الأطراف المرتبطة بالبنك .			
7	تصميم إستراتيجية واضحة لعملية التدقيق .			
8	تخطيط وتنفيذ مراحل عملية التدقيق .			
9	الوسائل التقنية والأساليب الحديثة المستخدمة في أعمال التدقيق .			
10	وجود لجنة تدقيق لدى البنك .			
11	صعوبة عملية التدقيق ودرجة التعقيدات المصاحبة لها .			
12	مدى الإهتمام الذي يوليه شريك عملية التدقيق			
13	التخطيط لعملية التدقيق من قبل فريق العمل .			
14	مرونة برنامج التدقيق .			
15	الأمر التي تم اكتشافها في عملية التدقيق المنجز.			

الرقم	المجموعة الثالثة : العوامل المرتبطة بالمدقق :	مرتفع	متوسط	منخفض
1	التأهيل العلمي والمهني لأعضاء فريق التدقيق .			
2	الحصول على شهادة مهنية مثل JCPA,AICPA ,ACPA أو غيرها من الشهادات المهنية .			
3	الإلمام الكافي والالتزام بمعايير التدقيق والمحاسبة الدولية .			
4	توافر الخبرة الكافية لدى المدقق في طبيعة عمل البنوك .			
5	توقيت أعمال التدقيق .			
6	القدرة على التعامل مع الحاسوب.			
7	وجود أسس معينة مكتوبة ومنظمة لكيفية تدقيق العمليات البنكية .			
8	التعاون مع إدارة البنك بتحديد مستوى الخطر المقبول بالنسبة للعمليات البنكية .			
9	الالتزام بأخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني.			
10	النزاهة والاستقامة عند قيام المدقق بواجباته ومسؤولياته .			

الفرضية الفرعية الثانية : يقوم مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة لأغراض تخطيط عملية التدقيق				
الرقم	المجموعة الأولى: العوامل المرتبطة بالعمل :	مرتفع	متوسط	منخفض
1	احتمال الفشل المالي للبنك .			
2	دافعية الإدارة والنمط الإداري السائد بالبنك.			
3	استقامة ونزاهة الإدارة .			
4	عدم الالتزام بالقوانين واللوائح الداخلية للبنك .			
5	تأثير المعلومات المالية بأخطاء متعمدة أو غير متعمدة .			
6	فهم الإدارة لنظام الرقابة الداخلية للبنك.			
7	فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية .			
8	التقنيات التكنولوجية المستخدمة بالنظام المحاسبي للبنك .			
9	عدم اهتمام العاملين في البنك بنظام الرقابة الداخلية .			
10	متابعة البنك لأنظمة الرقابة وعملية تقييم المخاطر .			

الرقم	المجموعة الثانية : العوامل المرتبطة بعملية التدقيق :	مرتفع	متوسط	منخفض
1	تقييم اجراءات وسياسات الرقابة الداخلية للبنك .			
2	قوة اختبارات مدى الالتزام و نتيجة تلك الاختبارات .			
3	توثيق اعمال التدقيق واوراق العمل وتعبئة نماذج وقوائم معينة .			
4	تقييم فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للبنك .			
5	تحديد نوعية أدلة الإثبات الملائمة وتوقيت الحصول عليها .			
6	تخطيط وتنفيذ اختبارات الرقابة .			
7	الاساليب والادوات المستخدمة لتحليل المخاطر البنكية والرقابة على صحة تحليلها.			
8	التلاعب في القوائم المالية بإدخال تحريفات مهمة .			
9	تحديد مخاطر التدقيق المحيطة بالبيانات والمعلومات سواء مخاطر ملازمة أو مخاطر رقابية أو مخاطر اكتشاف ونقص الخبرة.			
10	مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية التي لا يمكن تجنبها .			
11	الاساليب الإحصائية المستخدمة لتنفيذ مهمة التدقيق .			
12	التغيرات الحاصلة في فترة التدقيق الحالية .			
13	توقيت ونطاق إجراءات التدقيق الإضافية.			
14	توفير أعداد كافية من المدققين في فريق عمل التدقيق .			
15	تحديد مستوى المخاطر المقبولة عند بناء خطة التدقيق .			

الرقم	المجموعة الثالثة : العوامل المرتبطة بالمدقق :	مرتفع	متوسط	منخفض
1	فحص ودراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلي للبنك .			
2	فحص ودراسة وتقييم النظام المحاسبي للبنك .			
3	الالتزام بالأنظمة والتشريعات القانونية السائدة , وقواعد السلوك المهني .			
4	الإتصال الجيد والمباشر بين فريق العمل والبنك والالتزام بقواعد السرية الخاصة بالبنك .			
5	الوقت اللازم والمناسب لإنجاز مهمة التدقيق.			
6	عدم قبول أي عملية تدقيق لا يستطيع إتمامها بدرجة مقبولة .			
7	الاتصال بمدقق البنك السابق .			
8	المنافسة السائدة في سوق مهنة التدقيق .			
9	عدم وضوح بعض القوانين والتشريعات التي تحكم مهنة التدقيق , عدم وجود عقوبات رادعة.			
10	تناسب الاتعاب مع الوقت والجهد المبذول حسب تعليمات جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.			

الفرضية الفرعية الثالثة : يقوم مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف لأغراض تخطيط عملية التدقيق				
الرقم	المجموعة الأولى: العوامل المرتبطة بالعميل :	مرتفع	متوسط	منخفض
1	ضعف بيئة الرقابة في البنك .			
2	ضعف فلسفة الإدارة والنمط الإداري السائد بالبنك.			
3	فهم المخاطر المتعلقة بحسابات البنك .			
4	حجم البنك وعدد الفروع وتعقيد العمليات البنكية .			
5	نزاهة وتأهيل إدارة وموظفي البنك .			

6	الكفاءة والقيم الأخلاقية لإدارة وموظفي البنك .			
7	المستخدمين الخارجيين بالبنك .			
8	فعالية النظام المحاسبي المستخدم بالبنك .			
9	التطورات التكنولوجية للعمليات البنكية .			
10	ارتفاع درجة المنافسة بين البنوك .			

الرقم	المجموعة الثانية : العوامل المرتبطة بعملية التدقيق :	مرتفع	متوسط	منخفض
1	عدم كفاية إجراءات التدقيق الأساسية .			
2	نتائج عمليات التدقيق السابقة والعمليات البنكية غير الروتينية .			
3	البيانات الخاطئة أثناء الاختبارات الأساسية أو الإجراءات الأخرى .			
4	حجم الاختبارات الأساسية والاختبارات الجوهرية .			
5	تخطيط وتوقيت مراحل عملية التدقيق .			
6	استخدام الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط .			
7	صعوبات و تعقيد عملية التدقيق .			
8	حجم العينة .			
9	دقة التقديرات المحاسبية .			
10	وجود معاملات مع اطراف ذات العلاقة .			
11	إستخدام وسائل تقنية وأساليب حديثة في تنفيذ أعمال التدقيق .			
12	إستخدام أساليب إحصائية عند تنفيذ مهمة التدقيق .			
13	توقيت الإجراءات الجوهرية .			
14	إستراتيجية التدقيق المستخدمة .			
15	السياسات والإجراءات المعمول بها داخل مكتب التدقيق .			

	المجموعة الثالثة : العوامل المرتبطة بالمدقق :	مرتفع	متوسط	منخفض
1	الزيارات المتكررة للبنك .			
2	الالتزام بإتمام عملية التدقيق وتقديم التقرير حسب الوقت المحدد .			
3	الإلتصال مع المدقق السابق قبل قبول المهمة .			
4	عدم دفع عمولات او قبول هدايا, أو مزاولة أعمال أخرى تتعارض مع مهمة تدقيق البنك .			
5	تحديد إجراءات وتعليمات لتنفيذ خطوات التدقيق المحددة وفقا لبرنامج التدقيق المحدد.			
6	الالمام بمواضيع الاقتصاد والضرائب والمالية والقانون.			
7	التدريب والتأهيل المستمر والمشاركة في المحاضرات والندوات المهنية المتخصصة.			
8	القدرة على تخطيط كل مراحل التدقيق .			
9	الإشراف المتصل بالتوجيه والمتابعة والمسؤوليات (القانونية, المدنية, التأديبية) .			
10	القدرة على استخدام الحاسوب والأنظمة المحاسبية المتطورة .			

الفرضية الثالثة: " تؤثر الخصائص المتعلقة بمكتب التدقيق في تقييم خطر التدقيق لأغراض تخطيط عملية التدقيق في البنوك الأردنية."

الرقم	الفقرة	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (لا أعرف) (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)
1	تؤثر السمعة الحسنة والشهرة لمكتب التدقيق في تقييم خطر التدقيق.					
2	يوجد دور للتأهيل العلمي والمهني لأعضاء مكتب التدقيق في تقييم خطر التدقيق .					
3	اجراء دورات تدريبية للعاملين بمكتب التدقيق حول المخاطر المختلفة المتعلقة بالتعاملات البنكية.					
4	قيام مكتب التدقيق بوضع سياسات وإجراءات توفر تأكيدا مناسباً عن توافر التأهيل المناسب لكل مدقق لأداء العمل بفاعلية .					
5	حجم أتعاب التدقيق .					
6	وجود سياسات مكتوبة حول الاستمرار أو قبول العملاء الجدد .					
7	حرص مكتب التدقيق على مراعاة معايير رقابة الجودة .					
8	درجة المنافسة بين مكاتب التدقيق وخاصة في قطاع البنوك .					
9	اختيار مكتب التدقيق للمدققين من اصحاب الخبرة وحملة الشهادات المهنية العليا مثل JCPA, CPA , CIA .					
10	ربط مكتب التدقيق الحوافز والترقيات للعاملين فيه بمدى حرصهم على تطوير وتنمية معارفهم وقدراتهم المهنية .					
11	قيام مكتب التدقيق بتوجيه ومراقبة موظفيه باستمرار.					
12	يتم عقد اجتماعات في المراحل المختلفة لعملية التدقيق .					
13	اتفاق مكتب التدقيق مع المدققين على توقيت أعمال التدقيق .					
14	إرتباط مكتب التدقيق مع أحد مكاتب وشركات التدقيق العالمية .					
15	حجم مكتب التدقيق والهيكل التنظيمي ومستوى تجهيزاته .					

شاكرين حسن تعاونكم ,,,,